

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الجهود النحوية للزركشي في كتاب :
" البرهان في علوم القرآن "

إعداد الطالبة

ردينة سليم الهروط

إشراف

الدكتور محمد أمين الروابدة

رسالة مقدمة إلى الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة 2007

الإهداء

إلى طرفي الجسر اللذين أوصلا الجميع ، محتملين قسوة الحياة...   أمي وأبي

إلى العابرين ...   إخواني وأخواتي

ردينة سليم الهروط

الشكر والتقدير

الحمد   وكفى، وصلّى ا   على نبيه المصطفى الذي بلّغ الرسالة ووفّى.

يسرني أن أتقدم ببالغ الشكر والامتنان لمن وجهني وأرشدني ،إلى مـشرفي الدكتور محمد أمين الروابدة الذي ما بخل علي بملاحظاته، وتحمـل منـي إلحـاح التوجيه ، في رفد هذه الدراسة،ووصولها الصورة المرجوة.

وأشكر أعضاء اللجنة الكريمة: الاستاذ الدكتور زهير المنـصور، والأسـتاذ الدكتور عبد الحميد الأقطش، والدكتور سيف الدين الفقرا، لتفضلهم بقبـول مناقـشة هذه الرسالة ، وإبداء ملاحظاتهم القيمة عليها، وأقدر إسهامهم في تقويمها .

كذلك أشكر كل من ساهم في إثراء هذا البحث.

ردينة سليم الهروط

فهرس المحتويات

الملخص

الجهود النحوية للزركشي

في كتاب: "البرهان في علوم القرآن"

ردينة سليم الهروط

جامعة مؤتة، 2007

جمع كتاب"البرهان" خلاصة أقوال العلماء في كل علم من علوم القرآن، فصار موسوعة شاملة ؛لذا تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الفكر النحوي للزركشي فيه،وبيان جهوده، ومنهجه في الأصول النحوية، وكشف موقفه من مدرستي البصرة والكوفة، وبعض علماء النحو. وسعت الدراسة إلى إظهار بعض القضايا النحوية في هذا الكتاب.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد، وثلاثة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول البحث في منهج الزركشي في الأصول النحوية، وطرائقه في السماع والاحتجاج بالآيات القرآنية، والقراءات المختلفة، والحديث النبوي وكلام العرب: شعره ونثره.

وفي الفصل الثاني حاولت الكشف عن موقفه من مدرستي البصرة والكوفة، والرد على بعض النحاة الذين سبقوه ، وإن كان كثير النقل عنهم.

أما الفصل الثالث فسعيت فيه إلى إبراز بعض القضايا النحوية التي ظهرت في برهانه.

Abstract

Al-Zarkashi's Syntactic thought in
``Al-burhan on the Sciences of the Qur`an``
(al-burhan fe oloom al-quran)

Rudaina Saleem Al-Hrout

Mu`tah University 2008

This thesis aims at studying Al-Zarkashi's syntactic thought as it appears "AL-BURHAN" and showing his style concerning syntactic theories. IT also aims at revealing his viewpoints towards the syntactic schools of al-Basra and al-kofa, and other scholars.

The thesis is divided into an introduction, four chapters, and a conclusion.

The first chapter approaches the syntactic term used by Al-Zarkashi and his opinion of some of the debatable terms.

The second chapter deals with AL-Zarkashi's style with regard to the syntactic theories, and the way he follows in listening and applying the Quranic verses and the prophet's saying in argumentation.

The third chapter tries to find out his viewpoint of AL-Barsa and AL-kofa schools, as well as his comment s on the scholars who preceded him, although he quoted a lot of their ideas.

The fourth chapter shows some of the salient syntactic issues that are discussed in "AL-Burhan."

المقدمة:

أحمدك اللّهم، وبك أستعين، وعليك أتوكّل، وأصلي على نبيك الأمي الأمين وبعد:

جمع كتاب البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ما تكلّم به الناس من فنون القرآن وعلومه، كان لابد من التعرف على الجهود النحوية لهذا العالم، وبيان ومنهجه، والوقوف عند بعض القضايا النحوية التي تحدث عنها.

فجاءت دراستي في تمهيد وثلاثة فصول على النحو التالي:-

التمهيد: وتحدثت فيه عن حياة الزركشي، من حيث المولد والنشأة والتنقل والمؤلفات، ومن ثم وفاته.

الفصل الأول: تحدثت فيه عن منهج الزركشي في الأصول النحوية، وطريقته في السماع وبحث عناصره من: قراءات، وحديث، وكلام العرب، شعراً كان أو نثراً.

وبحث طريقته في القياس في ذكر ما يقاس عليه، وما لا يقاس عليه، أو الترجيح بين وجوه القياس، كما انه قد يجمع بين القياس والسماع. أما العلة فقد ظهرت بأشكالها المختلفة، استعمالية، ودلالية كذلك التحويلية. كذلك الأمر بالنسبة للإجماع وإستصحاب الحال.

الفصل الثاني: واشتمل على موقف الزركشي من المدارس النحوية، إذ تحدثت عن موقفه من مدرسة البصرة والتي ظهر لي أنه يميل إليها، وذكرت بعض المسائل التي وافق فيها البصريين. كذلك موقفه من مدرسة الكوفة، وما وافق فيها علماء الكوفة من مسائل، والرد على بعض النحاة من أمثال: الفارسي، وابن جني، والزمخشري، رغم نقله الكثير من آرائهم.

الفصل الثالث: وتحدثت فيه عن القضايا النحوية التي ظهرت في " البرهان " من مرفوعات: كالمبتدأ والخبر، وما اصله مبتدأ و خبر، والفاعل، ونائب الفاعل. ومن ثم المجرورات والمنصوبات، إذ تحدثت عما جر بحرف، وما جر بالإضافة، في باب المجرورات والمفاعيل، والحال، والاستثناء من المنصوبات.

بعد ذلك تحدثت عن التوابع: النعت والتوكيد، والبدل، والعطف وعطف البيان. وأعقبت هذه الفصول بذكر الخاتمة، وتحدثت فيها عن أبرز النتائج التي توصلت إليها.

وأخيراً:

وإن تَجِد عيباً فَسد الخَلَلاَ فجل من لا فيه عيب وعلا.

وغفر ا لي ولكم ولجميع المسلمين، والحمد رب العالمين.

التمهيد:

الإمام بدر الدين الزركشي:

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هومحمد بن عبدا بن بهادر[1]، الإمام العالم المصنف[2]،المحرر، بدر الدين أبو عبد ا ، المصري المولد والوفاة، الزركشي التركي الأصل، علم من أعلام القرآن والحديث، وأصول الدين والفقه، في القرن الثامن الهجري.

كان يلقب بالمنهاجي[3] نسبة لكتاب: " المنهاج " للإمام النووي، وهو كتاب في الفقه الشافعي، كان يهتم به كثيراً حفظاً، وتعليقاً، وشرحاً. ولقّب بالزركشي نسبة لصناعة الزركش.

كانت ولادته سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة [4](745هـ)،في القاهرة، أي في القرن الثامن الهجري. وقد كان والده مملوكاً [5]، فتعلم صناعة الزركش في حداثته، ثم عنى في الاشتغال بالعلم من صغره منقطعاً إليه لا ينشغل عنه بشيء وله أقارب يكفونه أمر دنياه.

تلقى علومه الأولية على يد كبارعلماء بلده،ثم درس وأفتى وولي مشيخة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى[6].

سافرإلى دمشق، وولي قضاء الشام لفترة، ثم انتقل الى حلب وانتهى به المطاف عائداً لبلاده.

وقد تتلمذ الزركشي على عدد من الشيوخ، فأخذ عن علماء مصر،وأصبح من أكابر فقهاء الشافعية إذ لازم الشيخ جمال الدين الإسنوي،والشيخ سراج الدين البلقيني

---

(1)العسقلاني، ابن حجر، الدرر الكامنـة: 17/4، العمـاد الحنبلي،شـذرات الـذهب: 85/7، العسقلاني، ابن حجر، إنباءالغمر: 138/3.

(2) الداودي، طبقات المفسرين: 162/2، العماد الحنبلي، شذرات الذهب: 85/7.

(3) العسقلاني، الدر الكامنة: 17/4-18، الزركلي، الأعلام: 60/6-61.

(4) العسقلاني، الدرر الكامنة: 16/4، الداودي، طبقات المفسرين: 16/2، الحنبلي، شذرات الذهب: 85/7، كحالة:معجم المؤلفين: 122/9.

(5)حيدر، حازم سعيد: علوم القرآن بين البرهان والإتقان:30.

(6) العسقلاني، االدر الكامنة: 17/4، كحالة، معجم المؤلفين: 122/9.

ملازمة شديدة، ثم التقى الشيخ شهاب الدين الأذرعي، والتقى ابن كثير كذلك، وغيرهما. وكان من أهم تلاميذه شمس الدين البرماوي [1].

كان فاضلاً مشتغلاً بالعلم، منقطعاً في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وإذا حضره لا يشتري شيئاً، إنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه.

أثنى عليه العلماء كثيراً لما أنجز في التفسير، والحديث، والفقه وأصوله، والأدب، فهو صاحب ذكاء وفطنة، وضع من المؤلفات في عمره القصير ما يدل على تبحره في كل فن وإحاطته بالفروع والأصول.[2]

وقد ورد أن خط الزركشي ضعيف جداً، قلّ من يحسن استخراجه [3]، ولكن ابن حجر رد على هذا بقوله: "لم يكن خطه ضعيفاً، فقد نسخ الكثير من تصانيف غيره. وإنما يوجد له الخط العقد الذي يكتبه لنفسه، فإنه كان يسرع جداً، وكتب بالقلم الوضيع، ويبالغ في التعليق ".[4]

كان الزركشي غزير الإطلاع، متفرغاً للعلم، فبدأ التصنيف والاشتغال في العلم في سن مبكرةً، مما جعل حجم مصنفاته مقارباً لعدد السنوات التي عاشها، إذ عاش تسعاً وأربعين سنة كان نتاجها قرابة خمسين مصنفاً.

فالزركشي كاتب موسوعي، ناقل، طرق كل أبواب العلم، ولم يترك علماً إلا وقطف منه؛فجاءت مصنفاته كثيرة، سأذكرها بإيجاز مرتبة حسب أنواع العلوم التي خاضهاالزركشي.

---

(1)انظر:كحالة، معجم المؤلفين: 203/5، 284/7،211/1، 284/2،261/6.

(2) المقريزي، السلوك:ج5 / 330،الجوهري، نزهة النفوس354/1، طبقات المفسرين:162/2.

(3) الحنبلي، شذرات الذهب: 85/7، الأفغاني، سعيد، الإجابة ص16، ذكر المحقق أن خطه يشبه ما يكتبه الأطباء إلى الصيادلة باللاتينية وإن كان خط صاحبنا أدق وأغمض، ولولا معرفة المحقق بكل شيء عن السيدة عائشة ما استطاع تحليله.

(4)العسقلاني، الدرر الكامنة: 18/4.

1.التفسير وعلوم القرآن:

أ. البرهان في علوم القرآن

ب.تفسيرالقرآن العظيم:ووصل فيه إلى سورة مريم.

ج. كشف المعاني في الكشف عن قوله تعالى:[**ولما بلغَ أشُده**] {يوسف:22}

2.علوم اللغة:

أ. التذكرة النحوية:

ب. تجلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: "وسماه في مقدمة الإجابة: "مجلي الأفراح شرح تلخيص المفتاح ".[1]

جـ. ربيع الغزلان: وهو كتاب في الأدب، ذكره حاجي خليفة باسم: رتيع الغزلان، بالتاء المثناة.[2].

د. شرح البردة للبوصيري.

3. **الحديث ومصطلحاته:**

أ- تخريج أحاديث الرافعي في الشرح الكبير، وهو فتح العزيز على الوجيز وسماه في كتابه الإجابة:الذهب الإبريز في تخريج أحاديث الرافعي[3].

ب- التذكرة في الأحاديث المشتهرة.

ج- شرح الأربعين النووية.

د- شرح البخاري، شرح الجامع الصحيح.

هـ - اللآليء المنثورة في الأحاديث المشهورة: وسماه الحافظ بن حجر في "إنباء الغمر": الفوائد المنثورة في الأحاديث المشهورة بالتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح لمختصر الحديث.

---

(1) الزركشي،الإجابة: 14

(2) التهاوني، كشف الظنون: 834، البرهان: 23/1.

(3) ص11.

ز- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر.

حـ - النكت على ابن الصلاح.

ط- النكت على البخاري

ي_ النكت على عمدة الأحكام

ك- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة.

5. **الفقه وأصوله:-**

أ- البحر المحيط في أصول الفقه

ب- الديباج في توضيح المنهاج للنووي.

جـ - الزركشية:وقد جمع فيهاحواشي شيخه البلقيني لما ولي قضاء الشام بخطه.

د- الغرر السوافر فيما يحتاج إليه المسافر

هـ - القواعد في الفقه أو (الفروع) ويعرف أيضاً بـ: المنثور في ترتيب القواعد الفقهية.

و- إعلام الساجد بأحكام المساجد

ز- خادم الرافعي والروضة في الفروع

حـ - خبايا الزوايا في الفروع

ط- تكملة شرح المنهاج للإمام النووي.

ي- تشنيف المسامع بجمع الجوامع.

ك- زهر العريش في أحكام الحشيش.

ل- سلاسل الذهب في الأصول.

م- شرح التنبيه للشيرازي.

ن- شرح الوجيز في الفروع للغزالي

س- غُنْية المحتاج في شرح المنهاج.

ع- فتاوى الزركشي.

ف- مجموعة الزركشي في فقه الشافعية.

ص- لُقْطَة العجلان وبلّة الظمآن.

6. **التوحيد وعلم الكلام:**

أ- رسالة في كلمات التوحيد

ب- ما لا يسع المكلف جهله.

جـ- معنى " لا إله إلا ا ".

7. **التاريخ والرجال:** عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان لابن خلكان.

8. **كتب الفنون العامة:**

أ- الأزهية في أحكام الأدعية

ب- خلاصة الفنون الأربعة

جـ- رسالة في الطاعون وجواز الفرار منه

د- شرح المعتبر

هـ- عمل من طب لمن حب.

و- في أحكام التمني.

توفي الزركشي يوم الأحد الثالث من شهر رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة بالقاهرة، ودفن بالقرافة الصغرى في مصر، بالقرب من تربة الأمير بكتمر الساقي رحمهما ا [1].

(1) العسقلاني، الدرر الكامنة: 18/4،الداوي، طبقات المفسرين: 163/2، الحنبلي، شذرات الذهب: 85/7، العسقلاني، إنباء الغمر: 140/3، العسقلاني، النجوم الزاهرة: 99/12،الجوهري، نزهة النفوس: 354/1، المقريزي،السلوك: 330/5.

الفصل الأول
الزركشي والأصول النحوية

1.1 السماع: وينضوي تحته:

1.1.1 القراءات القرآنية:

تعريف القراءات:

القراءات لغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ قراءة وقرآناً، بمعنى: تلا تلاوة وهي في الأصل بمعنى: الجمع والضم،وسمي القرآن قرآنا: لأنه يجمع الآيات والسور ويضم بعضها الى بعض [1].

وقد فسر الزركشي تسمية القرآن قرآناً لأنه " جمع السور بعضها الى بعض"[2]، كما رأى أنه اسم غير مشتق من شيء ؛ بل هو اسم خاص بكلام ا ، وقيل مشتق من القَري وهو الجمع،وقال: لا يكون القرآن و (قرأ) مادته بمعنى جمع، لقوله تعالى: **[إن علينا جمعه وقُرآنَه]** {القيامة:17}، فغاير بينهما ؛ وإنما مادته (قرأ) بمعنى أظهر وبين،والقارئ يظهر القرآن ويخرجه، والقرء: الدم، والقُرء: الوقت ؛ فإن التوقيت لا يكون إلا بما يظهر، وقيل: سمي قرآناً لأن القراءة عنه والتلاوة منه، وقد قرئت بعضها عن بعض[3]. كما أورد رأياً آخر لإسماعيل بن قسطنطين في تاريخ بغداد [4]كان يقول فيه: القرآن اسم وليس مهموزاً ولم يؤخذ من (قرأت) ولو أخذ من قرأت لكان كل ماقرئ، ولكنه اسم للقرآن ؛ مثل التوراة والإنجيل، يهمز قرأت، ولا يهمز القران... "

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: مادة قرأ 1 / 128، أبو عبيدة، مجـاز القـرآن،، تـح، فـؤاد سيزكين، القاهرة ط2، 1 / 1 -3

(2) الزركشي، البرهان 1 / 373

(3) الزركشي، البرهان 1 / 373، 374

(4) البغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد: تح:محمد سعيد العرفي، القاهرة، ط1، 1349هـ، 2 /62.

القراءات اصطلاحاً:-

عرفهاابن الجزري بقوله:"هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[1]. وقيل في حدها أيضاًأنها: النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي صلى ا عليه وسلم أو كما نُطقت أمامه فأقرها[2].

وعرفها الزركشي بقوله:" اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كِتْبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشكيل وغيرهما"[3].

وقوله:"معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر"[4].

توجيه القراءات والاحتجاج بها:

الزركشي من أوائل من استخدم مصطلح (توجيه القراءات) بعد أبي الحسن محمد الرعيني في كتابه: " الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي " لان المتقدمين كانوا يطلقون عليه: علل القراءات، وجوه القراءات، أومعاني القراءات،أوإعراب القراءات [5].

فالزركشي يرى أن معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ، هو فن جليل به تعرف جلالة المعاني وجزالتها[6].

اهتم الزركشي بالقراءات المتواترة والشاذة، واهتم بتوجيه كلّ منها في برهانه. فالقراءة المتواترة: كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصيح من لغة العرب فهي قراءة صحيحة معتبرة ؛ فان اختل أحد

---

(1)ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية – بيروت 1400هـ ص 3.

(2)الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: دار المجمع العلمي،جدة ط1 1999هـ - 1979م ص 63.

(3) الزركشي، البرهان: 1 / 465

(4)المصدر نفسه،: 1 / 428

(5) انظر: مجلة المورد: تحقيق كتاب الجمع والتوجيه،غانم الحمد، مجلد 17، عدد 4، عام 1988،ص251– 296.

(6) الزركشي،البرهان: 1 / 489.

هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة "[1] هذا ما عرف به الزركشي القراءات المتواترة والشاذة من خلال إيراده آراء كثير من علماء القراءات وتعريفها، كما أورد أهم القراء، وكتب القراءات، وحكم القراءات. وما يهمنا في هذا البحث هو توجيه هذه القراءات نحوياً، متواترة كانت أم شاذة. إذ لا يختلف اثنان في أن القرآن أصل من أصول الاستشهاد النحوي،إنما الاختلاف وقع بين علماء اللغة والنحو وبين البصريين والكوفيين في الاستشهاد ببعض القراءات القرآنية الكريمة.

ومن هذه القراءات:

قال الزركشي في معنى(لم)،" من العرب من ينصب بها، وعليه قراءة [2]: [**ألم نَشْرح لك صدرك**] {الشرح:1} بفتح الحاء، وخرجت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح ما قبلها ثم حذفت ونويت "[3]، أي أن الأصل: نَشْرحن.

وفي (ما) التعجبية تكون في موضع رفع بالابتداء: كقوله تعالى: [**فما أصبرهم على النار**] {البقرة:175}، [**قُتِلَ الإنْسان ما أكْفَره**] {عبس:17} وقال الزركشي:"لا ثالث لهما في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير[4]: [**يا أيها الإنْسان ما أغَرك بِربك الكَريم**] {الانفطار:6}".[5]

ويرى الزركشي أن الفعل بعد (لما) يجوز حذفه اختياراً،وهي عنده أحسن ما تخرج عليه قراءة [**وإن كُلا لما**] {هود:111} [6] ولا يجوز حذفه بعد لم إلا في ضرورة، كما قد يكون (لما) حرف استثناء كقوله تعالى:[**إن كُل نَفْس لما عليها**

---

(1) الزركشي، البرهان: 1 / 480.

(2) أبو حيان،محمد، البحر المحيط 8 / 483، قراءة أبي جعفر

(3) الزركشي، البرهان: 4 / 326.

(4) أبو حيان، البحر المحيط:8 / 428.

(5) الزركشي، البرهان: 4 / 347.

(6) فيها اربع قراءات، هذه قراءة ابن عامر وحفص وحمزة وأبي جعفر، انظر محيسن، محمد سالم، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة: 20 / 260.

حافِظٌ] {الطارق:4} على قراءة تشديد الميم وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وأبي جعفر[(1)].

وقوله تعالى: [**ومن كان فِي هذِهِ أعمى فَهو فِي الآخِرةِ أعمى**] {الإسراء:72}، فان الأول اسم منه والثاني أفعل التفضيل، بدليل قوله بعده: [**وأضل سبيلًا**] {الإسراء:72}، ولهذا قرأ أبو عمرو[(2)] الأول بالإمالة لأنه اسم، والثاني بالتصحيح ليفرق بين ما هو اسم وما هو " أفعل " منه بالإمالة وتركها. (فإن قلتَ): فقد قال النحويون: أفعل التفضيل لا يأتي من الخلق، فلا يقال: زيد أعمى من عمرو ؛ لأنه لا يتفاوت !قال الزركشي:" إنما جاز في الآية لأنه من عمى القلب، أي من كان في هذه الدنيا أعمى القلب عما يرى من القدرة الآلهية، ولا يؤمن به ؛ أي أشد عمى، ولا شك أن عمى البصيرة متفاوت"[(3)].

وأن " لولا " بمعنى(هلّا)في قوله تعالى:[**فَلَولا كانَتْ قَريةٌ آمنَتْ**] {يونس:98} والظاهر أن المراد(فهلاّ)ويؤيده أنها في مصحف أبي[(4)]:[فَهلا كانَتْ قَريةٌ آمنَتْ][(5)].

واو الصرف [(6)]، معناها: أن الفعل كان يقتضي إعراباً فصرفته الواو عنه الى النصب كقوله تعالى: [**قالُوا أَتجعلُ فِيها من يفْسِد فِيها ويسفِكَ الدماء**] {البقرة:30} على قراءة النصب[(7)].

و(لا) تفيد نفي الجنس، ويؤيده قوله تعالى:[**لا بيع فِيهِ ولا خُلةٌ ولا شَفَاعةٌ**] {البقرة:254} قرئ بالرفع والنصب فيهما والمعنى واحد[(8)].

---

(1) الزركشي، البرهان 4 / 327، 328.

(2) الداني، ابو عمرو، التيسير في القراءات السبع: 140.

(3) الزركشي، البرهان 2 / 325.

(4) أبو حيان، البحر المحيط 5 / 192.

(5) الزركشي، البرهان 4 / 325، وانظر:4 / 240، 241، 263.

(6) المصدر نفسه، 4 / 372

(7) وهي قراءة ابن هرمز، انظر:أبو حيان، البحر المحيط: 1 / 290

(8)الزركشي، البرهان 4 / 302 انظر أبو حيان، البحر المحيط 2 / 285

إجماع القراء على نصب (قليل) في:[**فَشَرِبوا مِنْه إلا قليلًا**] {البقرة:249} اختلفوا في:[**ما فَعلُوه إلا قَليلٌ**] {النساء:66}، وإنما كان كذلك لأن " قليلاً " الأول استثناء من موجب والثاني استثناء من منفي.

فإن قيل: فلم أجمعوا على النصب في:[**فَلا يؤْمِنُون إلا قَليلًا**] {النساء:46} مع أنه استثناء من غير الموجب؟قيل:لأن هذا استثناء مفرغ وهو نعت لمصدر محذوف، فالتقدير: فلا يؤمنون إلا إيماناً قليلاً، مثله أيضاً:[**وكُلا وعد ا ُ الحسنَى**] {النساء:95}، قرأها ابن عامر برفع "كل"[1].

كذلك (لا) تفيد الزيادة: " زائدة قبل قسم كقوله تعالى: [**لَا أُقْسِم بِيومِ القِيامةِ**] {القيامة:1}، والمعنى: (أقسم)،بدليل قراءة ابن كثير[2]:(لأُقْسم) وهي قراءة قويمة لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام لأن المراد بأقسم: فعل الحال ولا تلزم النون مع اللام وقيل: أنها غير زائدة، بل نافية[3].

وفي قطع (كل)عن الإضافة،استعان بالزمخشري والفراء فقال الزركشي:" وأجاز الزمخشري تبعاً للفراء قطعها عن الإضافة لفظاً نحو:[**إنا كُل فِيها**] {غافر:48}. [4]وخرجها ابن مالك على أن (كلا) حال من ضمير الظرف، وتحصل أن لها ثلاثة معان: مؤكدة،ومبتدأ بها مضافة، ومقطوعة عن الإضافة [5]وكثر في القرآن حذف الياء من المنادى المضاف الى ياء المتكلم ؛ نحو يا رب، يا قومِ،وعلّل ذلك بأن النداء باب الحذف، ألا ترى انه يحذف من التنوين وبعض الاسم للترخيم، وجاء في إثباتها ساكنة، كقراءة من قرأ:[**يا عِبادِ فَاتقُون**] {الزمر:16}، ومحركة بالفتح كقراءة من قرأ [**قُلْ يا عِبادِي الذِين أَسرفُوا على أَنْفُسِهِم**] {الزمر:53}، ومنقلبة عن الياء في قوله تعالى:[**أَن تَقُولَ نَفْس يا حسرتَا على ما فَرطْتُ**] {الزمر:56} [6].

---

(1) الزركشي، البرهان 1 / 416، 417، للمزيد انظر نفسه 4 / 240، 4 / 197.

(2) البناء، إتحاف فضلاء البشر ص 247 سورة يونس آية 162.

(3) الزركشي، البرهان 4 / 308، وانظر 4 / 97، 207...

(4) أبو حيان، البحر المحيط 7 / 449 قراءة النصب، قراءة عيسى بن عمر.

(5) الزركشي، البرهان 4 / 275، 3 / 266، 270.

(6) الزركشي، البرهان 3 / 251.

ومنه حذف المفعول في قوله تعالى:[**لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ**] {القصص:23} فيمن قرأ بكسر الدال[1].

كما أن حذف الضمير المنصوب المتصل يقع في أربعة أبواب الثالث: الخبر: كقوله تعالى:[**وَكُلًّا وَعَدَ ا ُ الْحُسْنَى**] {النساء:95} في قراءة ابن عامر[2].

ولا وجه للترجيح بين القراءات السبع المشهورة عند الزركشي، فإن ترجيح قراءة على أخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى فهو عنده غير مرضٍ، لأن كليتهما متواترة[3].

ومن ذلك حديثه عن (دون)، فقد تأتي صفة،قال الزركشي:"فللعرب فيه لغتان: إحداهما: إعرابها كإعراب الموصول وجريها بوجوه الإعراب،والثانية: إبقاؤها على أصلها من الظرفية وعليها جاء قوله تعالى:[**وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**] {الجن:11}، قرئ بالرفع والنصب".[4]

وقوله تعالى:[**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**] {المائدة:6} فمن قرأ بالنصب عطفاً(الوجوه) كانت الأرجل مغسولة، ومن قرأ بالجر عطفاً على الرؤوس كانت ممسوحة.[5]

كما قال الزركشي:" وقد تجرأ بعضهم على قراءة الجمهور في:[**فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ**] {آل عمران:39} فقال: كره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية في زعمها أن الملائكة إناث، وكذلك كره بعضهم قراءة من قرأ بغير تاء ؛ لان الملائكة جمع وهذا كله ليس بجيد، والقراءتان متواترتان ؛ فلا ينبغي أن ترد أحداهما ألبتة ؛ وفي قراءة عبد ا : " فناداه جبريل " ما يؤيده أن الملائكة مراد به الواحد[6].

---

(1) الزركشي، البرهان، 3 / 247.

(2) المصدر نفسه 2 / 232.

(3) المصدر نفسه 1 / 490.

(4) المصدر نفسه 4 / 242.

(5) المصدر نفسه 4 / 89.

(6) الزركشي،البرهان 1 / 491.

وموقفه من القراءات موقف دفاعي، ففي الحديث عن (ويكأن)قال:" وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين، والكسائي يقف على الياء ؛ وهو مذهب البصريين ؛ وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم وإنما أخذوها نقلاً، وإن خالف مذهبهم في النحو، ولم يكتبوها منفصلة لأنه لما كثر الكلام بها وصلت "(1).

ويحتج الزركشي بالقراءة لتأييد مذهبه الفقهي إذ أثبت الشافعي البسملة في سورة الفاتحة على قراءة ابن كثير وذلك لتماثل فواصل الآي فقد قال الزركشي:"وبهذا يترجح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عد الفاتحة سبع آيات مع البسملة ؛ وذلك لأن الشافعي المثبت لها في القرآن قال: [**صِرَاطَ الَّذِينَ**] {الفاتحة:7} إلى آخر الآية واحدة، وأبو حنيفة لما أسقط البسملة من الفاتحة قال: " صراط الذين أنعمت عليهم: آية، و " غير المغضوب عليهم " آية، ومذهب الشافعي أولى ؛لأن فاصلة قوله: " صراط الذين أنعمت عليهم " لا تشابه فاصلة الآيات المتقدمة... "(2).

وقد يخرج الزركشي إحدى القراءات،اعتماداً على لغة من لغات العرب، كقوله: "أنزل ا القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً فإنه نزل بلغة التميميين.فمن القليل: إدغام:[**ومن يشَاقِ ا** َ] {الحشر:4}، [**من يرتَد منْكُم عن دِينِهِ**] {المائدة:54}، في قراءة غير نافع وابن عامر، فإن الإدغام في المجزوم والاسم المضاعف لغة بني تميم ولهذا قلّ، والفك على لغة أهل الحجاز ولهذا كثُر(3).

ومنه أيضاً: " وأجمع القراء على نصب[**إلا اتباع الظن**] {النساء:157} لأن لغة الحجازيين التزام النصب في المنقطع، وإن كان بنو تميم يتبعون، كما أجمعـ ـوا على نصب:[**ما هذَا بشَرا**] {يوسف:31} لأن القرآن نزل بلغة الحجازيين.

---

(1) الزركشي، البرهان 4 / 381.

(2) المصدر نفسه ، 1 / 167

(3) المصدر نفسه، 1 / 381.

وفي معنى (ما) قال الزركشي: " ففي الأسماء كـ " ليس " ترفع وتنصب في لغة أهل الحجاز كقوله تعالى: [**ما هن أُمهاتِهم**] {المجادلة:2}. قراءة كسر التاء وهي قراءة الجمهور [1] أي " أمهاتهم " بالنصب على لغة أهل الحجاز.

أما قوله تعالى: [**لكِنا هو ا ُ ربي**] {الكهف:38}، وهي قراءة ابن عامر[2] فقد قال الزركشي:" لابد من إثبات الوقف في حال الوصل، إتباعاً في إثباتها خط المصحف لأنهم أثبتوها فيه على نية الوقف".[3]،أما وقوع المرفوع بعدها(هو) ضمير الرفع، فجوابه عنده:" أنها ليست المثقلة، بل المخففة والتقدير: ولكن أنا هو ا ربي؛ ولذا تكتب في المصاحف بالألف، ويوقف عليها، إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة وعلى النون فالتقت النونان فأدغمت الأولى في الثانية، وموضع أنا رفع بالابتداء، وهو مبتدأ ثان وا مبتدأ ثالث"[4].

ورد الزركشي على المبرد إنكاره قراءة حمزة:[**والأرحام**] {النساء:1} بالخفض[5]، ومثل ذلك ما حكِي عن أبي زيد الأصمعي، ويعقوب،والحضرمي، أن خطئوا حمزة في قراءته:[**وما أَنْتُم بِمصرِخِي**] {إبراهيم:22} بكسر الياء المشددة [6]، وكذا أنكروا على أبي عمرو إدغامه الراء عند اللام في: " [**يغْفِلَكُم**] {نوح:4} [7] بقوله:" هذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنّة متبعة لا مجال للاجتهاد فيها وكان ذلك لأن القراءة مروية عن الرسول صلى ا عليه وسلم، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه[8].

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط 8 / 230.

(2) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 3 / 86

(3) الزركشي، البرهان 1 / 501

(4) الزركشي، البرهان 4 / 335

(5) أبو حيان، البحر المحيط 3 / 165

(6) أبو حيان، البحر المحيط 5 / 409

(7) الداني، التيسيرفي القراءات: ص 44

(8) الزركشي، البرهان 1 / 470 للمزيد 4 / 101

وقد يشير الى اختلاف القراء دون التفصيل والتوضيح ففي حديثه عن(كلا)" يقول: " وقد اختلف القراء في الوقف عليها: فمنهم من يقف عليها أينما وقعت، وغلّب عليها معنى الزجر ومنهم من يقف دونها أينما وقعت، ويبتدئ بها، وغلّب عليها أن تكون لتحقيق ما بعدها، ومنهم من نظر الى المعنيين، فيقف عليها إذا كانت بمعنى الروع ويبتدئ بها إذا كانت بمعنى التحقيق، وهو أولى[1].

ويستشهد بآية واحدة بقراءاتها المختلفة، كاستشهاده بأكثر من قراءة للتأكيد على معنى(حاشا) أنها اسم بمعنى التنزيه، كقوله تعالى[2]: "[**قُلْن حاشَ ـ**] {يوسف:51}، بدليل قول بعضهم[3]: " حاشاً ـ " بالتنوين كما قيل: [**براءةٌ مِن ا ـ**] {التوبة:1}، أي حاشاً بالتنوين كقولهم: رعياً لزيد وقراءة ابن مسعود [4]: " حاشا ا ـ " بالإضافة فهذا مثل: سبحان ا ، ومعاذَ ا .

ولا تكون القراءات لآية واحدة، بل قراءات مختلفة لآيات مختلفة فقال الزركشي عن اللام الجازمة:"وهي الموضوعة للطلب، وتسمى لام الأمر.... يدخلونها على الفعل،وإن كان الفاعل المخاطب فيقولون: لتضرب أنت ومنه قراءة بعضهم[5]: [**فَبِذَلِكَ فَلْيفْرحوا**] {يونس:58}. ووصفها أن تكون مكسورة إذا ابتدئ بها نحو:[**لِينْفِقْ ذُو سعةٍ مِن سعتِهِ**] {الطلاق:7} وتسكين بعد الواو والفاء... كقوله تعالى:[**ثُم لْيقْضوا تَفَثَهم ولْيوفُوا نُذُورهم ولْيطَّوفُوا بِالبيتِ العتِيق**] {الحج:29} وقرئ بالسبع أيضاً بتسكين: " لْيقضوا " وتحريكه [6].

وغالباً ما يذكر صاحب القراءة ويعزوها إليه، ومنه:[**فَإِن كَذبوك فَقَد كُذب رسلٌ مِن قَبلِك جاءوا بِالبيناتِ والزبرِ والكِتَابِ المنِيرِ**] {آل عمران:184}، بباء واحدة إلا

---

(1) الزركشي، البرهان 4 / 272

(2) قراءة الجمهور، انظر: أبو حيان، البحر المحيط 5 / 304

(3) قراءة أبي السمال:انظر أبو حيان، البحر المحيط 5 / 304

(4) نفسه 5 / 304

(5) قراءة ابن عامر انظر : الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات وعللها 2 / 873

(6) الزركشي، البرهان 4 / 300

في قراءة ابن عامر[1] وفي فاطر:[**بِالبينَاتِ وبِالزبر وبِالكِتَابِ المنِير]** {فاطر:25}. بثلاث باءات [2]، وقوله: قراءة حمزة[3]، وقراءة نافع[4]، وقراءة أبي عمرو[5]، وقراءة عاصم[6]، إن كان يذكر بعضها دون ذكر صاحبها، ومن ذلك قوله:[7] " قد قيل في قوله تعالى: [**أم من هو قَانِتٌ آنَاء الليل]** {الزمر:9}، في قراءة تخفيف "من" أن الهمزة فيه للنداء"[8] وقوله: "وأما قوله تعالى: [**وقالتِ اليهود عزير ابن ا ِ]** {التوبة:30}، أما على قراءة التنوين[9] فلا حذف لأنه يجعله مبتدأ، و (ابن ا) خبره، حكاية عن مقالة اليهود، وأما على قراءة من لم ينون فقيل إنه صفة والخبر محذوف..."[10]، فلم يكن له منهج معين في إسناد وإثبات القراءة لصاحبها فتراه يذكر القارئ فقط أوالقارئ وقراءته، أو القراءة دون قارئها كما أنه يذكر القارئ وبلدته كقوله: " في قوله تعالى:[**وقالُوا اتخَذَ ا ُ ولَدا]** {البقرة:116}، آية البقرة في مصاحف الشام بغير واو – يعني قراءة ابن عامر... "[11].

وقوله: " ويدل على إرادته هذا أن أصحاب عبد ا من قراء الكوفة كحمزة والكسائي ذهبوا الى هذا فقرأوا ما كان من هذا القبيل بالتذكير ".

وأحينا يختار من بين القراءات و يفضلها على غيرها، ويصفها بقوله:" أليق " ومن ذلك: اختلاف القراء في قوله تعالى:[**ما كان محمد أَبا أَحدٍ مِن رِجالِكُم ولَكِن**

---

(1) الداني، التيسير:: ص 92

(2) الزركشي، البرهان 1 / 210، 1 / 416

(3) الزركشي، البرهان 1 / 466، 467،...

(4) المصدر نفسه، 1 / 468، 381، 469، 474، 478، 480، 40 / 262...

(5) المصدر نفسه، 1 / 468، 469، 470، 477، 478، 3 58، 4 / 380...

(6) المــصدر نفــسه 1 467، 352، 364، 2 / 216، 299، 3 / 233، 4 / 135، 251، 273، 335، 379، 380

(7) المصدر نفسه، 4 / 381

(8) الداني، التيسير ص 189 سورة الزمر: قراءة نافع وابن كثير وحمزة "أَمن " بالتخفيف.

(9) أبو حيان، البحر المحيط 5 / 31 قراءة عاصم والكسائي والباقون بدون تنوين.

(10) الزركشي،البرهان 3 /213.

(11) المصدر نفسه، 3 / 281

رسولَ ا ـ] {الأحزاب:40}، فأكثرهم على تخفيفها [1]، ونصب (رسول) بإضمار كان، أو بالعطف على (أبا أحد)، والأول أليق. (لكن) ليست عاطفة لأجل الواو، فالأليق أن تدخل على الجمل، أي: ولكن رسولَ ا هو، أي محمد[2].

ويصف قراءة بأنها قويمة على نحو:**[لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ]** {القيامة:1}، المعنى: "أقسم، بدليل قراءة ابن كثير: (لأقسم) وهي قراءة قويمة لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام لأن المراد بـ (أقسم) فعل الحال، ولا تلزم النون مع اللام"[3].

القراءات الشاذة:-

اهتم الزركشي بالقراءات الشاذة اهتماماً واضحاً، حتى أنه جعل توجيهها أقوى في الصناعة من القراءة المتواترة، وكان يعتمدها في ترجيح بعض الآراءوقد كان في توجيهه لهذه القراءات يقوم على:

شرح وجه القراءة، وبيان معناها، وتقدير وجهها، وإظهار المحذوف إن وجد، ومن ذلك تفضيله لقراءة [4]: **[فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ا ـ]** {آل عمران:159} بضم التاء على التكلم تعالى وتأويله على المعنى:" فإذا أرشدتُك وجعلتُك تقصده، وجاء قوله: (على ا) على الالتفات، وإلا لقال: (فتوكلْ علي) [5].

ومنه أيضاً [6]:**[هو ا ُ الخَالِقُ البارِئُ المصور]** {الحشر:24}، بفتح الواو والراء على انه اسم مفعول لاسم الفاعل الذي هو البارئ، فانه يعمل عمل الفعل كأنه قال: الذي برأ المصور[7].

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط 7 / 228 – قراءة أبي عمرو بالتشديد والنصب، ولكن الزركشي نسب له قراءة غير مشهورة.

(2) الزركشي، البرهان 4 / 336

(3) المصدر نفسه، 4 / 309

(4) ابن خالويه،الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن::23

(5) الزركشي، البرهان 1 / 492

(6)ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن:154،قراءة اليماني

(7) الزركشي، البرهان 1 / 492

واستعان الزركشي برأي ابن جني في توجيه قراءة ابن عباس[1]:[**ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلًا من ربكم في مواسم الحج**] {البقرة:198}، وقراءته [2]:[**وظن أنه الفراقُ**] {القيامة:28}،فقال:" قال أبو الفتح: " يريد انه ذهب اللفظ الذي يصلح شك، وجاء اللفظ الذي هو مصرح باليقين... "[3].

واعتمد الزركشي رأي أبي علي الفارسي في تجاذب الإعراب والمعنى الشئ الواحد، وذلك أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، والتمسك بصحة المعنى يؤول الى صحة الإعراب، في قراءة أبي السمال: [**أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور**] {العاديات:9}، [**وحصل ما في** الصدور] {العاديات:10}، [**إن ربهم بهم يومئذٍ** لخبير] {العاديات:11}، فالمعنى أن العامل في (إذا) (خبير) والإعراب يمنعه لأن ما بعد (إن)لا يعمل فيما قبلها[4].

ومعنى (إلاّ) بأنها ترد لمعان،أولها:الاستثناء، ومنه قوله تعالى: [**لا عاصم اليوم من أمر ا ـ إلا من رحِم**] {هود:43} فإن(من رحم) بمعنى: (المرحوم) ليس من جنس العاصمين،وإنما هو معصوم فدل على أنها بمعنى (لكن) فان قيل: يمكن اتصاله على أن من رحم بمعنى (الراحم)أي: الذي يرحم،فيكون الثاني من جنس الأول، قيل: حملُ هذه القراءة على القراءة الأخرى أعني قراءة[5] " رحِم " بضم الراء حتى يتفق معنى القراءتين[6].

قد يقرر وجه القراءة النحوي دون شرح أو تمثيل:ومنه قوله: " في قراءة:[**قُلْ أغير ا ـ أتخِذُ وليا فاطِر السماواتِ والأرض وهو يطْعِم ولا يطْعم**] {الأنعام:14}، على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثاني، وتأويل الضمير " هو " راجع الى الولي[7].

---

(1) ابن خالويه، المختصر:120

(2) ابن جني:المحتَسب:342/2

(3) المصدر نفسه، 1 / 486

(4) المصدر نفسه، 1 / 417

(5) انظر: أبو حيان، البحر المحيط:227/5

(6) الزركشي،البرهان 4 / 210

(7) المصدر نفسه،1 / 492

كقوله تعالى: [أو ننسأها]. {البقرة:106}، فالمنْسأ هو: الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون وفي حال الضعف يكون وجوب الصبر على الأذى، وبهذا التحقيق تبين ضعف ما نهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف، وليس كذلك، بل هي من المنسأ بمعنى:أن كل أمر يجب امتثاله في وقت ما لعلة توجب ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة الى حكم آخر، وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبداً[1].

ومنه أيضاً رأيه في الوقف يؤيده:(أنّى) تجيء بمعنى: من أين، بعد ما أورد القراءات الصحيحة قال: " وقرئ شاذاً:[أنا صببنَا الماء صبا] {عبس:25} أي:من أين، فيكون الوقف عند قوله:[**طَعامِهِ**] {عبس:24} [2].

كما أن القراءة الشاذة قد تكون دليلاً على صحة القاعدة النحوية أو مؤيدة لها:

قال بجواز حذف همزة الاستفهام مستشهداً بقراءة ابن محيصن: [**سواء عليهم أأنْذَرتَهم**] {البقرة:6} [3].

واستشهد بقراءة من قرأ:[**إن البقَر تَشَابه علينَا**] {البقرة:70} على أن اسم الجنس تأنيثه غير حقيقي، فتارة يلحظ معنى الجنس فيذكّر، وتارة معنى الجماعة فيؤنث، وقرئ[4] أيضاً:" تشابهت"[5].

فالقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وبيان معانيها:كقراءة عائشة وحفصة:[**حافِظُوا على الصلَواتِ والصلَاةِ الوسطَى صلاة العصر**] {البقرة:238} وكقراءة ابن مسعود:[**والسارِقُ والسارِقَةُ فاقْطَعوا أيمانهما**] {المائدة:38}، ومثل قراءة أبيّ: [لِلذِين يؤْلُون مِن نِسائِهم تَربص أَربعةِ أَشْهرِ فَإِن فَاءوافيهن] {البقرة:226}، وقراءة سعد بن أبي وقاص:[وإِن كان لَه أَخٌ أَو أُخْتٌ فَلِكُل] {النساء:12}... فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين

(1) لزركشي، البرهان 2 / 173

(2) المصدر نفسه، 4 / 220

(3) المصدر نفسه، 4 / 490

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 1 / 419 قراءة أبي

(5) الزركشي، البرهان 3 / 228

في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روى عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل[1].

ويستحسن الزركشي ـ أحيانا ـ القراءة الشاذة حتى غدت عنده بمرتبة تقارب القراءة المتواترة،يظهرذلك في قوله: " وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه القراءة المشهورة" [2] دليل على استحسانها والأخذ بها، كذلك قوله: " فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل " [3] ورواية هذه القراءات عن الصحابة والتابعين.

وقد يصرح باستحسان القراءة الشاذة بمقارنتها بقراءة أخرى كحديثه في مشاكلة اللفظ للمعنى: " قد تقع المشاكلة بالأول للثاني، كما في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[4]:[الحمدِ ـِ] {الفاتحة:2}. وهي أفصح من ضم الدال[5].

كما أن قبوله للقراءات الشاذة ببيان شروطها وصورها المختلفة،قد يكون استحساناً لها،ومن ذلك: " الاختلاف في تبديل حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها، ولا يغير صورة الخط بها في رأي العين، نحو:[**كَيفَ نُنْشِزها**] {البقرة:259} و" نُنْشرُها " و [**فُزِع عن قُلُوبِهِمْ**] {سبأ:23} و " فُرِع عن قلوبهم " و [**يقُص الحق**] {الأنعام:57} و " يقضي الحق "، وهو كثير يقرا به إذا صح سنده ووجهه لموافقته لصورة الخط في رأي العين " [6].

---

(1) الزركشي، البرهان 1 / 486، 487

(2) الزركشي، البرهان 1 / 486، 487

(3) المصدر نفسه، 1 / 487

(4) هذه القراءة معزوة للحسن البصري،وليس إلى أبي عبلة،انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن: ص1

(5) المصدر نفسه 3 / 436

(6) الزركشي، البرهان 1 / 484

2.1.1 الحديث الشريف:

إن قضية الاستشهاد بالحديث في اللغة والأدب واحدة من أهم القضايا التي تتعلق بعلوم العربية والتراث العربي، فرواية الحديث بالمعنى وأعجمية رواته، ووقوع اللحن كثيراً، على الرغم من الإجماع على فصاحة الرسول - صلى ا عليه وسلم- التي لا يرقى إليها شك، كانت السبب في قلة الاستشهاد أو رفض حجية الحديث[1]، وقد تناول سعيد الأفغاني هذه الأسباب واحداً واحداً داحضاً لها مبيناً أهمية الحديث في الاحتجاج النحوي[2].

والنحاة الأوائل كان لهم موقف مع الحديث الشريف، فهم بين مانع ومجيز للاحتجاج به في مسائل النحو وان لم يصرحوا بآرائهم هذه، فها هو سيبويه لا يستغني عن الاستشهاد بالحديث في كتابه رغم عدم تصريحه بذلك. [3]

أما الزركشي الذي يرى أن القرآن والحديث أبداً متعاضدان على استيفاء الحق وإخراجه من مدراج الحكمة حتى أن كل واحد منها يخصص عموم الآخر، وما قال النبي صلى ا عليه وسلم من شيء فهو في القرآن أو فيه أصله قرّب أو بعد[4].

لذا جاء استشهاده بالحديث النبوي الشريف واضحاً في دعم القاعدة النحوية وكثير من القضايا اللغوية الأخرى، إذ كان كثيراً ما يستأنس بالحديث بعد الاحتجاج بالقرآن الكريم لتثبيت حكم نحوي، وإن كان يعتمد الحديث أولاً في تثبيت أحكام نحوية أخرى ولكن بصورة أقل. وهو في احتجاجه بالحديث:-

يذكر الحديث كأنه نص نثري بعد إيراد الآية القرآنية الدالة على ما أراد: في حديثه عن معنى (عند) يرى أنها تفيد قرباً مجازياً، قرب المنزلة و الزلفى، كقوله:[بلْ أحياء عِنْد ربهم يرزقُون] {آل عمـ ـ ـ ران: 169}. [إن الذِين عِنْد ربك]

---

(1) فجال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي: ص 133.

(2) انظر:الأفغاني، في أصول النحو: 50- 58.

(3) سيبويه، الكتاب: 37/1 و165و 232و257و396و35/2و259.

(4) الزركشي، البرهان: 129/2

{الأعراف: 206}. إني أبيت عند ربي [1] وعلى هذا قيل: الملائكة المقربون[2].

ويورد الحديث الشريف بعد الإشارة إليه بقوله: " كما جاء في الحديث" ومنه: إنما أفرد الضمير لئلا يجمع بين اسم ا ورسوله في ضمير واحد كما جاء في الحديث:" قل ومن يعص ا ورسوله" [3]،وقوله:" وفي الحديث" ومنه: في اختلاف لفظين ظاهرين أشبها لفظي الظاهر والمضمر في اختلاف اللفظ وعليه قوله تعالى:[ومِنْهم الذِين يؤْذُون النبِي] {التوبة:61}، ولم يقل: (يؤذونه) مع ما في ذلك من التعظيم فالجمع بين الوصفين، كقوله في الحديث:" نبيك الذي أرسلت" [4]، وقوله:[أَلَم تَعلَم أَن ا َ علَى كُل شَيءٍ قَدِير] {البقرة:106}، فإنه قد تكرر اسم ا ظاهراً في هذه الجمل الثلاث ولم يضمر؛ لدلالته على استقلال كل جملة منها، وإنها لم تحصل مرتبطة ببعضها ارتباط ما يحتاج فيه إلى إضمار[5].

ومنه أيضاً: "وقيل في قوله: [وامسحوا بِرءوسِكُم] {المائدة:6}: أن الباء هنا أول كلمة (بعض) ثم حذف الباقي، كقوله:

قلت لها قفي لنا قالت قافْ [6]

أي: وقفت، في الحديث: كفى بالسيف شا [7] أي شاهداً [8].

أحيانا لا يذكر الحديث مطلقا وإنما يشير إليه بقوله: "كما ورد في الخبر": ومن ذلك ما قاله في معنى (الفاء) في أنها للتعقيب أي: بمعنى (ثم) لتراخي

---

(1)العسقلاني، فتح الباري، 4/ 262، كتاب الصوم (30) باب التنكيل لمن أكثر الوصال (49) الحديث 1965

(2) البرهان 253/4

(3)مسلم، صحيح مسلم 161/6 كتاب الجمعة (7) باب تخفيف الصلاة والخطبة(13) الحـديث 870/48

(4)البخاري ،صحيح البخاري 58/1 كتاب الوضوء (4) باب فضل من بات على وضوء (75) الحديث (247).

(5) الزركشي، البرهان 59/3

(6) ذكره ابن جني في الخصائص 30/1 وعجزه * لا تحسبينا قد نسينا الايجاف*

(7) باب الرجل يجد على، الحديث (17918)

(8) الزركشي، البرهان 190/3

معطوفها، وقد قال في قوله تعالى:[ثُم خَلَقْنَا النطْفَةَ علَقَةً فَخَلَقْنَا العلَقَةَ مضغَةً فَخَلَقْنَا المضغَةَ عِظَاما فَكَسونَا العِظَام لَحما ثُم أَنْشأْنَاه خَلْقًا آخَر فَتَبارك ا ُ أَحسن الخَالِقِين] {المؤمنون:14}، فقيل: الفاء في:" فخلقنا العلقة"،وفي: " فخلقنا المضغة"، وفي: " فكسونا" بمعنى:(ثم) لتراخي معطوفها. وقال صاحب البسيط: طول المدة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل فيها؛ فإن كان الفعل يقتضي زمناً طويلاً طالت المهلة وإن كان في التحقيق وجود الثاني عقيب الأول بلا مهلة، وإن كان الفعل يقتضي زمناً قصيراً ظل التعقيب بين الفعلين، فالآية واردةعلى التقدير الأول؛ لأن بين النطفة والعلقة، وبين زمن العلقة وزمن المضغة طولاً كماورد في الخبر[1] وعند انقضاء زمن الأول شرع في الثاني بلا مهلة، فلا ينافي معنى الفاء. [2]

حروف السبعة والتسعة مشتبهة، فأزيل الإشكال بقوله:[تِلْك عشَرةٌ كَامِلَةٌ] {البقرة:196}، لئلا يقرؤها:(تسعة) فيصير العدد اثني عشر، ونظير هذا قوله صلى ا عليه وسلم: " إن تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً" [3] فإن التأكيد بمائة إلا واحداً لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين" لكن مثل هذا مأمون في القرآن؛ لأن ا حفظه[4].

كذلك في معنى (عند) قرب التشريف، كقوله:[رب ابن لِي عِنْدك بيتًا فِي الجنةِ] {التحريم:11}، وقوله صلى ا عليه وسلم: " اللهم اغفر لي خطئي وعمدي وهزلي وجدي، كل ذلك عندي" [5] أي في دائرتي، إشارة لأحوال أمته، وإلا فقد ثبت له العظمة [6].

---

(1)قد يشير هنا إلى حديث عبد ا بن مسعود رضي ا عنه وأوله:" إن أحدكم يجمع في بطـن أمـه أربعين يوماً ثم يكون علقة مثل ذلك..." انظر : البخاري ، صحيح البخاري 111/4 كتـاب بـدء الخلق (59) باب ذكر الملائكة (6) الحديث (3208)

(2) الزركشي، البرهان 258/4

(3)البخاري، صحيح البخاري 111/9 كتاب التوحيد (97) باب أن مائة اسم (12) الحديث 7392.

(4) الزركشي،البرهان 59/3.

(5)البخاري ،صحيح البخاري 85/8 كتاب الدعوات (80) باب اللهم اغفر لـي (60) الحـديث (6399)

(6) الزركشي، البرهان 253/4

وفي معنى " كيف" بأنها للتعظيم والتهويل: [فَكَيفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُل أُمةٍ بِشَهِيدٍ] {النساء:41}، أي فكيف حالهم إذا جئنا!، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: " كيف بك إذا بقيتَ في حثالة من الناس" [1]أشار إلى قدسية الحديث رغم عدم استشهاده به كاملاً بل قطعة منه.

ومنها قوله تعالى:[والله ورسولُه أَحق أَن يرضوه إِن كَانُوا مؤْمِنِين] {التوبة:62} فقيل: (أحق) خبر عنهما، وسهل إفراد الضمير بعدم إفراد أحق، وإن إرضاء الله سبحانه وتعالى إرضاء لرسوله، وقيل:(أحق) خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وقيل العكس، وإنما أفرد الضمير لئلا يجمع بين اسم الله ورسوله في ضمير واحد كما جاء في الحديث:" قل ومن يعص الله ورسوله" [2] قال الزمخشري [3]:قد يقصدون ذكر الشيء فيذكرون قبله ما هو سبب منه ثم يعطفون عليه مضافاً إلى ضميره وليس لهم قصد إلى الأول كقوله: سرني زيد وحسن حاله، والمراد حسن حاله، وفائدة هذا الدلالة على قوة الاختصاص بذكر المعنى ورسول الله أحق أن يرضوه،ويدل عليه ما تقدمه من قوله:[والَذِين يؤْذُون رسولَ الله] {التوبة:61}؛ ولهذا وحد الضمير ولم يثن[4].

الاستشهاد بالحديث لتوضيح معنى لغوي: (أخذ) تجيء بمعنى (غَصب) ومنه: " من أخذ قيد شبر من أرض طوق من سبع أرضين " [5].

يظهر أن الاعتماد على الحديث مباشرة دون الإثبات بآية أولاً؛ لأن الغرض والمعنى لغوي وليس نحوياً[6].

---

(1)البخاري، صحيح البخاري 85/8 باب الدعوات (80) باب اللهم اغفرلي (60) الحديث (6399)

(2)مسلم ، صحيح مسلم 161/6 كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة أن رجلاً خطب عند النبي فقال.....

(3) الزمخشري، الكشاف: 160/2

(4) الزركشي، البرهان 3/ 199.

(5)البخاري، صحيح البخاري 106/4 كتاب بدء الخلق (59) باب ما جاء في سبع أرضين (2) الحديث (3198).

(6) الزركشي، البرهان 144/4

ويتخذ رأياً نحوياً اعتماداً على الحديث الشريف ثم يؤكده بما ورد عن العرب داحضاً به رأياً آخر: فها هو يبطل رأي المعتزلة أثناء حديثه عن معني (لن): " وأما التأبيد فلا يدل على الدوام: تقول: زيد يصوم أبداً، ويصلي أبداً، وبهذا يبطل تعلق المعتزلة بأن (لن) تدل على امتناع الرؤية، ولو نفي بـ (لا) لكان لهم فيه متعلق، إذا لم يخص بالكتاب أو بالسنة، وأما الإدراك الذي نفي بـ (لا) فلا يمنع من الرؤية لقول النبي صلى ا عليه وسلم: " إنكم ترون ربكم" [1] ولم يقل: " تدركون ربكم" والعرب تنفي المظنون بـ (لن) والمشكوك بـ (لا)". [2]

ومنه أيضاً: (لو) وهي تسمى امتناعية شرطية، ومثاله قوله تعالى:[وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا] {الأعراف:176} دلت على استلزام مشيئة الرفع للرفع، إذ المشيئة مسبب والرفع سبب، وهذا بخلاف: " لو لم يخف لم يعصه" [3] إذ لا يلتزم منه انتفاء (لم يعص) حتى يكون خاف وعصى، لأن انتفاء العصيان له سببان: خوف العقاب والإجلال وهو أعلى،والمراد أن صهيباً لو قدره خلوه عن الخوف لم يعص للإجلال، كيف والخوف حاصل !، ومن فسرها في الامتناع اختلفوا فقال الأكثرون: إن الجزاء- وهو الثاني- امتنع لامتناع الشرط –وهو الأول- فامتنع الثاني وهو الرفع لامتناع الأول وهو المشيئة[4].

ومنه قوله[5]: " روى بعض أصحابنا عن أبي سليمان أنه كان يقول: " ليس في القرآن صلة بوجه" وذكر محمد بن داود وغيره من أصحابنا ذلك، والذي عليه

---

(1)البخاري ، صحيح البخاري 103/1 كتاب الصلاة (8) باب تشبيك الأصـابع فـي المـسجد وغيره (88) الحديث (480)

(2) الزركشي، البرهان 4/ 233

(3) ذكره ابن منظور في لسان العرب 100/9 مادة خَوفَ

(4) الزركشي، البرهان 311/4

(5) المصدر نفسه، 318/2.

أكثر النحو خلاف هذا ثم حكي عن أبي داود مثله يزعم فيها كقوله تعالى: [مثَلًا ما بعوضةً] {البقرة:26}، وقال: إن (ما) ها هنا للتعليل، مثل: أحبب حبيبك هوناً ما[1]"

اتخاذ الحديث الشريف وسيلة للاستدلال على القاعدة النحوية وطريقة للاستأس في توثيق الأحكام النحوية ومن ذلك:

أولاً: حذف المخصوص في باب نعم إذا علم من سياق الكلام، وقد يحذف الفاعل والمخصوص كقوله:[بِئْس لِلظالِمِين بدلًا] {الكهف:50} أي: بئس البدل إبليس وذريته ومنه قوله صلى ا عليه وسلم: " فبهما ونَعِمتْ"[2] أي ونعمت الرخصة[3].

ثانياً: (حتى) كـ (إلى) لكن يفترقان، في أن ما بعد حتى، يدخل في حكم ما قبلها قطعاً، كقولك: قام القوم حتى زيد، و(زيد) هاهنا دخل في القيام، ولا يلزم ذلك في قام القوم إلى زيد، ولهذا قال سيويه: إن"(حتى) تجري مجرى (الواو) و(ثم) في التشريك، ومن الدليل دخول ما بعدها فيما قبلها قوله صلى ا عليه وسلم: " كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"[4] وقوله: " أُريتُ كل شيء حتى الجنة والنار" [5] [6].

ثالثاً: (ليس) فعل،معناه نفي مضمون الجملة في الحال... وهل هو لنفي الجنس والوحدة ؟ لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح، فقال في قوله صلى ا عليه وسلم: " ليس صلاةً أثقلَ على المنافقين" [7] ففيه شاهد

---

(1)الترمذي، الجامع الصحيح، 316/4 كتاب البر الصلة (28) باب ما جاء في الانتصار في الحب والصب (60) الحديث (1997)

(2)أبي داود ، سنن أبي داود 91/1 كتاب الطهارة باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (130) الحديث (354)

(3) الزركشي، البرهان 231/3

(4)مسلم، صحيح مسلم 204/16 كتاب القدر باب كل شيء بقدر

(5)البخاري، صحيح البخـاري 28/1 كتـاب العلـم (3) بـاب مـن أجـاب الفقـا بإشـارة اليـد والرأس(24)الحديث 16.

(6) الزركشي، البرهان 4 /239

(7)البخاري، صحيح البخاري 132/1 كتاب الأذان(10) باب فضل العشاء في الجماعـة (34) والحديث 657.

على استعمال (ليس) لنفي العام المستغرق له للجنس، وهو مما يغفل عنه، ونظيره قوله تعالى:[لَيس لَهم طَعام إلا مِن ضريعٍ] {الغاشية:6} [1]

رابعاً: إذا تفيد الظرفية،والظرفية ضربان: ظرف محض وظرف مضمن معنى الشرط:

فالأول: نحو قولك: راحة المؤمن إذا دخل الجنة، ومنه قوله تعالى:[والليل إِذَا يغْشَى] {الليل:1} ومنه:[وإذَا كُنْتَ فِيهم] {النساء:102}،و" إذا كنت علي راضية وإذا كنت عليّ غضبى" [2] ؛لأنه لو كان فيها معنى الشرط، لكان جوابها معنى ما تقدم، يعتبر التقدير في الأول: إذا يغشى أقسم، فيفسد المعنى لغة،أو يصير القسم متعلقاً على شرط لا مطلقاً، فيؤدي إلى أن يكون القسم غير حاصل الآن، وإنما يحصل أذا وجد شرطه، وليس المعنى عليه، بل على حصوله القسم الآن من غير تقييد، وكذا حكم [والنجمِ إذَا هوى] {النجم:1}، [والليل إِذَا يسرِ] {الفجر:4}.

ومما يتمحض للظرفية العارية من الشرط قوله:[والذِين إِذَا أَصابهم البغْي هم ينْتَصِرون] {الشورى:39} ؛لأن لو كان فيها معنى الشرط لوجبت الفاء في جوابها.

والضرب الثاني: يقتضي شرطاً وجواباً ولهذا تقع الفاء بعدها على حد وقوعها بعد (إذا) كقوله تعالى:[إِذَا لَقِيتُم فِئَةً فَاثْبتُوا] {الأنفال:45} وكذا كثر وقوع الفعل بعد ماضي اللفظ مستقل المعنى نحو " إذا جئتني أكرمتك" ومنه:" إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت"[3]، وتختص المضمنة معنى الشرط بالفعل، ومذهب سيبويه أنها لا تضاف إلى جملة فعلية؛ ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدر بينه وبينها فعل، محافظة على أصلها، فإذا كان الاسم مرفوعاً كان فاعل ذلك الفعل المقدر، كقوله

---

(1) الزركشي، البرهان 341/4

(2)البخاري، صحيح البخاري 36/6 كتاب النكاح (67) باب غيـرة النـساء (108) الحـديث (5228)

(3)البخاري ، صحيح البخاري 12/2 كتاب الجمعة (11) باب الإنفاق يوم الجمعة(36) الحديث (934)

تعالى:[إِذَا السماء انْشَقَتْ] {الانشقاق:1} وإن كان منصوباً مفعولاً به، والفاعل فيه أيضاً ذلك المقدر. [1]

خامساً: وتأتي (كل) صفة ذكره سيبويه في باب النعت: ومن الصفة أنت الرجل، كل الرجل، ومررت بالرجل كل الرجل.

سادساً: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:- [2] الثالث: أنها تدل على ترتيب موصوفاتها، فإنها في ذلك نحو:" رحم ا المحلّقين فالمقصرين" [3].

سابعاً:(كل) تضاف إلى معرفة فيجوز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها سواء كانت الإضافة لفظاً نحو:[وكُلهم آَتِيهِ يوم القِيامةِ فَردا] {مريم:95} فراعى لفظ (كل)ومنه قوله عليه السلام: " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" [4] ولم يقل (راعون) ولا مسؤولون [5].

3.1.1 كلام العرب:

أولا: الشعر:

إن الشعر أبرز ما احتج به من كلام العرب في تقرير الضوابط اللغوية، ومع ذلك لم يكن أمر الشعر مختلفاً عن سواه من مصادر اللغة الأخرى، كالقراءة والحديث، فعندما أقبل الدارسون عليه كان قد ضاع أكثره إضافة لما اشترطه اللغويون من أسس في الاستشهاد كالتقدم في العصر، وصحة النسب، والبداوة وعلم قائله بالعربية، إذ ضيقوا بذلك الاستشهاد بالشعر، وقسموه إلى طبقات.

---

(1) الزركشي، البرهان 391/4

(2) المصدر نفسه، 259/4.

(3)البخاري، صحيح البخاري 174/2 كتاب الحج (25) باب الحلق والتقليد عند الإحلال (127) الحديث (1721).

(4)البخاري، صحيح البخاري 61/9 كتاب الأحكام (93) باب قوله تعالى" أطيعوا ا " النـساء 59(1) الحديث 7138)

(5) الزركشي، البرهان 277/4.

وقد نال الشعر حظاً وافراً عند الزركشي، قد يكون لغنى المخزون الشعري عنده، فهو حاضر الذهن في إيراد الشواهد الشعرية في القضايا اللغوية المختلفة، من صرف، وبيان، ونحو،ولم يتقيد بطبقة معينة للأخذ بشعرها، بل استشهد بشعر مختلف الطبقات، ونحن نعلم أنه جاء في عصر استقرت فيه كلّ أسس الاحتجاج بمصادر اللغة كاملة.

الشعراء الذين احتج الزركشي بشعرهم:-

امرؤ القيس: وكان اعتماد الزركشي عليه في الاستدلال على القضايا البلاغية والصرفية، قد يكون هذا من باب محاولاته المستمرة للربط بين البلاغة والنحو ومن ذلك: أن ينفى المسند إليه، فينتفي المسند، نحو: ما قام زيد إذا كان زيد غير موجود، لأنه يلزم من عدم زيد نفي القيام، ومنه قوله تعالى: [فَما تَنْفَعهم شَفَاعةُ الشافعين] {المدثر:48} لا شافعين لهم فتنفعهم شفاعتهم، ومنه قول الشاعر:[1]

على لا حبٍ لا يهتَدى بمناره

أي على طريق لا منار له، فيهتدى به.... [2]

كما استدل على أن (إن) الخفيفة تطّرد زيادتها مع ما النافية بقول امرئ القيس [3]

حلفت لها با حلفة فاجر   لناموا فما إن مِن حديثٍ ولا صال

أي فما حديث، فزاد إن للتوكيد [4]

عنتره العبسي: واستشهد بقوله:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة[5]

---

(1)امرؤ القيس، ديوانه ص 95.

(2) الزركشي، البرهان 450/3.

(3)امرؤ القيس، الديوان: ص 141.

(4) الزركشي، البرهان 152/3 و 86/3

(5)عنترة بن شداد، ديوانه ص17.

بمعنى محاوبة، في تفسير قوله تعالى:[وما كَانَتْ أُمكِ بغِيا] {مريم:28} كيف جاء بغير هاء، ونحن نقول: امرأة كريمة إذا كانت هي الفاعل، وبغي هنا الفاعل، وليست بمنزلة(القتيل)التي هي بمعنى (المقتول)؟ بأن (بغي)ليس ل "فعيل" وإنما هو فعول" والأصل فيه " بغوي" فلما التقت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون أدغمت الواو في الياء فقيل "بغي" كما تقول:" امرأة صبور" بغير هاء بمعنى صابرة فهذا حكم مقول إذا عدل عن فاعله، فإن عدل عن مفعوله جاء بالهاء. [1]

الحارث بن ظالم: على أن(فعيل) إذا أريد به المبالغة نقل إلى (فعال) وإذا أريد به الزيادة شددوا فقالوا: (فعال) وذلك من عجيب وعجاب وعجاب، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي:[إِن هذَا لَشَيء عجاب] {ص:5} بالتشديد، قالوا: طويل وطُوال، ويقال نسب قريب وقُراب، وهو أبلغ. قال الحارث بن ظالم: [2]

وكنتَ إذا رأيتَ بني لؤي عرضت الود والنسب القرابا[3]

استدل بالبيت دون أن يظهر تعليقاً أو شرحاً فقد اكتفى بذكره بعدما أورد القاعدة.

طرفة بن العبد: استدل الزركشي بشعره في حل اقترحه في المشكل بقوله تعالى:[وما ربك بِظَلَامٍ لِلْعبِيدِ] {فصلت:46}:" أن فعالاً قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة: [4]

ولست بحلاّل التلاع مخافةً ولكن متى يسترفِدِ القوم أرفِدِ.

لا يريد أنه يحل التلاع قليلاً، لأن ذلك يدفعه قوله: "يسترفد القوم أرفد"، مما يدل على نفي الحال في كل حال، لأن تمام المدح لا يحصل بإيراد الكثرة" [5].

---

(1) الزركشي، البرهان 224،423/3.

(2)الأشموني، حاشية الأشموني 14/3،الزركلي، الأعلام156/2.

(3) الزركشي،البرهان 88/3

(4) طرفة بن العبد، ديوانه ص29

(5) الزركشي،البرهان 86/3

النابغة الذبياني: وفي قوله تعالى:[لَا يسمعون فِيها لَغْوا إِلا سلَاما] {مريم:62} أي إن كان تسليم بعضهم على بعض أوتسليم الملائكة عليهم لغواً فلا يسمعون لغواً إلا ذلك،فهومن باب قوله: [1]

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

ومنه قوله تعالى:-[لَا يذُوقُون فِيها الموتَ إِلا الموتَةَ الْأُولَى] {الدخان:56}[2]

حسان بن ثابت:استشهد بشعر حسان بن ثابت في دعم ما قاله في قوله تعالى:[وإِن طَائِفَتَان مِن المؤْمِنين اقْتَتَلُوا] {الحجرات:9}، لأن الطائفة جماعة، وقيل من عادة العرب إذا ذكرت شيئين مشتركين في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما استغناء بذكره عندالآخر، اتكالا على فهم السامع، كقول حسان:[3]

إن شرخَ الشبابِ والشَعر الأس ود ما لم يعاص كان جنونا

ولم يقل:(يعاصا)[4].

وعلى حذف المضاف إذا علم مع الالتفات إليه فيعامل معاملة الملفوظ به من عود الضمير عليه، ومع أطراحه يصير الحكم في عود الضمير للقائم مقامه،كقوله تعالى:[كَذبتْ قَوم نُوحٍ المرسلِين] {الشعراء:105}، لولا ذلك لحذفت التاء، لأن القوم مذكر ومنه قول حسان رضي ا عنه: [5]

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفقُ بالرحيق السلسل

بالياء أي: ماء بردى، ولو راعى المذكور لأتى بالتاء. [6]

أبو ذؤيب الهذلي: و في إطلاق المثنى وإرادة الواحد،مثل الزركشي بقوله تعالى:[يخْرج مِنْهما اللؤْلُؤُ والمرجان] {الرحمن:22} إنما يخرج من أحدهما، ونظيره قوله تعالى:[ومِن كُلٍ تَأْكُلُون لَحما طَرِيا وتَستَخْرِجون حِلْيةً تَلْبسونَها]

---

(1) النابغة الذبياني، ديوان النابغة ص 11

(2) الزركشي، البرهان 127/3 للمزيد انظر الكشاف477/5

(3) حسان، ديوان حسان بن ثابت: 236/1، القصيدة رقم 113

(4) الزركشي،البرهان 199/3

(5) حسان بن ثابت، ديوانه 74/1 القصيدة (13 البيت (13)

(6) الزركشي، البرهان 222/3.

{فاطر:12} وإنما تخرج الحلية من الملح وقد غلط في هذا المعنى أبو ذؤيب الهذلي حيث قال يذكّر الدرة بقوله:[1]

فجاء بها ما شئت من لَطَميةٍ   يدوم الفراتُ فوقها ويموج

والفرات لا يدوم فوقها وإنما يدوم الأجاج.[2]

النابغة الجعدي: لم يذكر اسمه أثناء الاستشهاد بشعره بل اكتفى بإشارة سيبويه إليه في الكتاب،حين استدل على وضع الظاهر موضع المضمر، لزيادة التقرير: [3]

إذا الوحشُ ضم الوحش في ظُلُلاتِها   سواقطُ من حر وقد كان أظهرا

ولو أتى على وجهه لقال:" إذا الوحش ضمها.[4]

سحيم، عبد بني الحساس: في أن الباء قد تأتي زائدة مع الفاعل نحو:[وكَفَى بِا ِ شَهِيدا] {النساء:79}،نقل عن ابن الشجري: "فعلوا ذلك إيذانا بأن الكفاية من ا ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة، فضوعف لفظها ليضاعف معناها" وقيل: دخلت الباء لتدل على المعنى، لأن المعنى اكتفوا با .. وقيل الفاعل مقدر، والتقدير:(كفى الاكتفاء با) فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه، وفيه نظر، لأن الباء إذا سقطت انقطع اسم ا على الفاعلية، كقوله [5]:

كفى الشيب والإسلام للمرءِ ناهيا[6]

الفرزدق: يرى الزركشي في إحدى فوائده في التغليب:" الغالب من التغليب أن يراعي الإشراف لما سبق، و لهذا قالوا في تثنية الأب و الأم الأبوان، وفي تثنية المشرق و المغرب المشرقين، لأن الشرق دال على الوجود و الغرب دال على العدم، والوجود لامحالة أشرق، و كذلك القمران قال:

---

(1) الهذلي، ديوانه:50 وقد جاء:تدوم البحارفوقها وتموج،ويروى:وتدوم الفرات أيضا

(2) الزركشي، البرهان 90/3

(3) سيبويه،الكتاب 36/1،النابغة الجعدي، ديوانه ص89

(4) الزركشي، البرهان 59/3

(5) ابن الشجري، الامالي الشجرية ص102

(6) الزركشي، البرهان 222/4

لنا قمراها و النجوم الطوالع [1]

أراد الشمس و القمر فغلّب القمرلشرف التذكير. [2]

جرير: قال الزركشي في قوله تعالى:[قُلْ لَو كان البحر مِدادا لِكَلِماتِ ربي لَنَفِد البحر قَبلَ أَن تَنْفَد كَلِماتُ ربي] {الكهف:109}: ليس المراد أن كلمات ا تنفِد بعد نفاد البحر، بل لا تنفد أبدا لا قبل نفاد البحر ولا بعده و حاصل الكلام لنفد البحر ولا تنفد كلمات ربي، ووقع في شعر جرير قوله: [3]

فَيالك يوماً خيره قبلَ شرِهِ   تَغَيب واشِيهِ و أَقْصر عاذلُه [4]

ذو الرمة: مثّل الزركشي بشعر ذي الرمة أثناء حديثه عن أقسام الحذف خلاف الأصل بقوله: " الرابع: أن يستدل بالفعل الشيئين وهو في الحقيقة لإحداهما، فيضمر الأخر فعل يناسبه،.............كقولهم: [5]

علَفْتُها تبناً و ماء بارداً

وفي قوله تعالى: [خِذِين ما آتَاهم ربهم إنهم كانُوا قَبلَ ذَلِك محسِنين] {الذاريات:16} [إن رحمةَ ا ِ قَرِيب مِن المحسِنين] {الأعراف:56} ولم يقل (قريبة) أورد الزركشي آراء علماء كثر في هذه الآية،كالجوهري، و الفراء، و الزجاج، وأبي عبيدة وغيرهم،ومن ذلك من جعلها:من باب إكساب المضاف حكم المضاف إليه، وإذا كان صالحا للحذف و الاستغناء عنه بالثاني،والمشهورفي هذا تأنيث المذكرلإضافته إلى المؤنث كقوله[6]:

مشَين كما اهتزتْ رماح تسفهتْ   أعالِيها مر الرياحِ النواسِمِ

فقال: تسفهت) و الفاعل مذكر، لأنه اكتسب تأنيثا من الرياح ؛إذ الاستغناء عنه جائز، وإذا كانت الإضافة على هذا تعطي المضاف تأنيثا لم يكن له،فلأن تعطيه

---

(1) الفرزدق،همام بن غالب،ديوان الفرزدق: 419/1

(2) الزركشي، البرهان 379/3 و 377

(3) جرير بن عطية،الديوان ص385

(4) الزركشي، البرهان 455/3-456

(5)ذو الرمة، ديوان ذي الرمة:331/2، ابن الانباري، والانصاف في مسائل الخلاف:613/2

(6)ذي الرمة ، ديوانه 2/ 616

تذكيرا لم يكن له –كما في الآية الكريمة – أحق وأولى، لأن التذكير أولى، والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه [1]

واستشهد بشعره أيضا على ما أشكل في قوله تعالى:[غَرَابِيبُ سودٌ] {فاطر:27} في اجتماع التابع و المتبوع أنهم يقدمون المتبوع:" وهي من الآيات التي صدئت فيها الأذهان الصقيلة وعادت بهاأسنة الالسنة مفلولة،......فالموجب لتقدم (الغربيب) هو تناسب الكلم وجريانها علىنمط متساوي التركيب،ولئلا تتنافر الألفاظ، فإن ضم الغرابيب إلى البيض والحمروِلّزها في قرن واحد:

كابن اللّبون إذا مالز في قرن [2]

ويذكر السود وقع الالتئام و اتّسق نسق النظام، وجاء اللفظ و المعنى في الدرجة التمام و... [3].

أبو تمـام: أشار الزركشي إلى أن خطأ في شعر أبي تمام وهو قوله:" كلا الآفاق " إذ خطأه المعري لأن (كلا) يستعمل في الاثنين لا الجمع ولم يذكر البيت الذي ورد فيه الخطأ [4] قال:" ولم يرد في المسموع كلا القوم ولا كلا الأصحاب، وإنما يقال: كلا الرجلين ونحوه. [5]

استشهد بشعر أبي تمام على أن (ذو) و(ذات) بمعنى الصاحب تقتضي شيئين: "موصوفا ومضافا إليه... فقالوا الصفات الذاتية واستعملوها استعمال النفس والشيء.فكل شيء ذات، وكل ذات شيء، حكي صاحب التكملة قول العرب: جعل ما بيننا في ذاته، وعليه قول أبي تمام:

يضرب في ذات الإله فيوجع[6]

---

(1) الزركشي،البرهان 3\421

(2) انظر جرير: الديوان: ص250

(3) البرهان:3\25،26

(3) أبوتمام،حبيب بن أوس، ديوانه 450/2

(5) الزركشي،البرهان 282/4

(6)أبوتمام، ديوانه:168

المتنبي: وهو أحد الشعراء المولدين الذين استدل الزركشي بشعرهم، فقوله: [1]

فإن تَفُق الأنام وأنتَ مِنْهم فإن المِسك بعض دمِ الغَزال

كان بناء على ذكر الخاص بعد العام، فيؤتى به معطوفا عليه بالواو للتنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام،تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات. [2]

ومنه أيضاً استغراب أبي الفتح ما حكي عن المتنبي في قوله:

وقد صارت الأجفان قرحى من البكا وصار بهاراً في الخدودِ الشقائقُ[3]

قال: سألته: هل هو:(قرحى)أو (قرحاً) منون؟ فقال لي:(قرحاً) منون،ألا ترى أن بعدها (وعادت بهاراً) قال يعني أن (بهاراً) جمع (بهار) و(قرحى) جمع (قرحة)، ثم أطنب في الثناء على المتنبي واستغراب فطنته لأجل هذا. [4]

منهج الزركشي في التمثيل بالشعر:

1- لا يذكر البيت الشعري كاملاً، إنما يجتزئ منه قسماً، فلا يورد منه إلا موضع الشاهد منه فقط. وهذا المنهج من الاستشهاد لم يكن من إبتداعه فقد سبقه إليهالنحاة. قال في قوله تعالى:[وما ربك بِظَلَّامٍ لِلْعبِيدِ] {فصلت:46}، بأنه على النسب واختاره ابن مالك، وكان في "شرح الكافية" عن المحققين، أي ذا ظلم كقوله[5]: وليس بنبالٍ

أي بذي نبل، أي لا ينسب إلى الظلم فيكون من باب بزاز، وعطّار. [6]

ومثّل على إطلاق المثنى وإرادة الواحد في قوله:[أَأَنْتَ قُلْتَ لِلناسِ اتخِذُونِي وأُمي إِلَهين مِن دون ا ـ] {المائدة:116}وإنما المتخذ عيسى من دون مريم فهو من

---

(1) المتنبي، ديوانه: 326/2

(2) الزركشي،البرهان 43/3

(3)المتنبي، ديوانه بشرح العكبري 349/2

(4) البرهان 72/3.

(5)امرؤ القيس، الديوان 142

(6) البرهان 86/3

باب:"النجوم الطوالع" [1] ويؤيده قول امرئ القيس:

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ ومنْزِل

ويؤيده قوله بعده: أَصاحِ تَرى برقاً أريك وميضه [2]

وقوله: ودار لها بالرقْمتَين [3]

وقوله: ببطْن المكّتَين [4]

2- يأتي الزركشي بالبيت الشعري في تمثيله بعد ما يأتي بالآية ثم الحديث غالباً، ومنه: إذا أدخلت على (ليس) ألف الاستفهام كانت تقريراً، ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن معها (أحد) لأن (أحداً) إنما يجوز مع حقيقة النفي ؛قال الزركشي:" لا تقول:-أليس أحد في الدار؛ لأن المعنى يؤول إلى قولك: أحد في الدار، وأحد لا تستعمل في الواجب،و أمثلته كثيرة، كقوله تعالى:[أَلَستُ بِربكُم] {الأعراف:172}، أي إنني أنا ربكم، وقوله:[أليس ذَلِك بِقَادِرٍ على أَن يحيِي الموتَى] {القيامة:40}..... ومنه قوله صلى ا عليه وسلم:" أينقص الرطب إذا جف"[5]، وقول جرير: [6]

أَلستم خَيرمن ركِب المطايا [7]

3- ينسب الزركشي الشعر الذي يحتج به إلى صاحبه على طريقة النحاة البصريين الذين لا يثقون إلا بالشاهد المنسوب: من ذلك:أن (فعالاً) قد جاء غير مراد له الكثرة كقول طرفة:-

ولستُ بحلاّل التلاع مخافةً ولكن متى يسترفِدِ القوم أرفِدِ [8]

---

(1)الفرزدق، الديوان: 419/1

(2)امرئ القيس، ديوانه، 29 و59.

(3)أبو سلمى، زهير، الديوان ص 74.

(4) الزركشي، البرهان 93/3

(5) الترمذي في السنن 518/3 كتاب البيوع (12) باب ما جاء في النهى عن المحافلة (14) الحديث (1225).

(6) جرير، الديوان ص 77

(7) الزركشي، البرهان 440/2

(8)طرفه بن العبد، ديوانه ص 29

لا يريد أنه يحل التلاع قليلاً، لأن ذلك يدفعه قوله:" يسترفد القوم أرفد" هذا يدل على نفي الحال في كل حال، لان تمام المدح لا يحصل بإيراد الكثرة. [1]

وأن الصفة تأتي للمدح والثناء، ومنه صفات ا تعالى،فقال الزركشي في قوله:[بِسمِ ا ِ الرحمن الرحِيمِ] {الفاتحة:1} فليس ذكر الوصف هذا للتميز لأنه ليس له مثل – تعالى ا عن ذلك- حتى يوضح بالصفة،وأخذ أبوالطيب هذا المعنى، فذكر أسامي بعض ممدوحه ثم قال:

أسامياً لم تَزِده معرفةً وإنّما لَذةً ذَكَرناها [2]

فقوله: " لم تزده" بيان أنها للإطناب والثناء، لا للتعريف والتبيين. [3]ويكتفي أحيانا بإشارة سيبويه للبيت في الكتاب.[4]

4- يرد بالشعر رأياً نحوياً: ومن ذلك قوله تعالى: [يا َأيها النبِي حسبك ا ُ ومن اتبعك مِن المؤْمِنِين] {الأنفال:64} رد الزركشي على من قال:(الواو) عاطفة لـ (من) على الكاف المجرورة، والتقدير: حسبك من اتبعك، بأن (الواو) للمصاحبة (ومن) في محل نصب عطف على الموضع، كقوله:

فَحسبك والضحاك سيف مهنّد [5]

وفي معنى الباء: مذهب الجمهور أنها بمعنى الهمزة لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول، وذهب المبرد والسهيلي أنها تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة. قال الزركشي:"ورد بقوله تعالى:[ذَهب ا ُ بِنُورِهِم] {البقرة:17}،[ولَو شَاء ا ُ لَذَهب بِسمعِهِم وأَبصارِهِم ُ] {البقرة:20}. ألا ترى أن ا تعالى لا يذهب مع سمعهم، فالمعنى لأذهب سمعهم. وقال الصفار: وهذا لا يلزم، لأنه يحتمل أن يكون فاعل(ذهب) البرق، ويحتمل أن يكون ا تعالى، ويكون

---

(1) الزركشي،البرهان 86/3

(2) أبو الطيب،ديوانه 279/4

(3) الزركشي،البرهان 5/3

(4) الزركشي،البرهان 59/3، 75، 346/1

(5)الاشموني، حاشية الاشموني 136/2 ابن هشام، مغنى اللبيب، 563/2 الشاهد 800

الذهاب على صفة تليق به سبحانه، كما قال:[وجاء ربك] {الفجر:22}. قال: وإنما يبطل مذهبه قول الشاعر:

ديارالتي كانَتْ ونَحن علَى مِنى   تحل بِنا لولا نَجاء الركائِبِ [1]

أي تجعلنا حلالاً، لا محرمين، وليست الديار داخلة معهم في ذلك." [2]

- كما رد الزركشي رأي من يرى أن الباء للظرفية بمنزلة(في) لا تقع إلا مع المعرفة بقوله:" قال أبو الفتح في "التنبيه": وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة نحو: كنا بالبصرة، وأقمنا بالمدينة. وهو محجوج بقول الشماح: [3]

وهن وقُوفٌ ينْتَظِرن قَضاءه   بضاحي عداةٍ أمره وهو ضامِز

أي في(ضاحي) وهي نكرة"،واستشهد بالبيت نفسه للرد على من يرى أن الباء تأتي للمصاحبة بمنزلة "مع" وتسمى باء الحال متوهماً أنها لا تقع إلا مع المعرفة بقوله:"بأنها تأتي مع النكرة، نحو:[ولَقَد نَصركُم ا ُ بِبدرٍ وأَنْتُم أَذِلةٌ] {آل عمران:123}". [4]

5- الاستشهاد بالشعر لتوجيه أو تأييد قراءة من القراءات: فقوله:[فَأَجمِعوا أَمركُم وشُركَاءكُم] {يونس:71} قال الزركشي:"قال الفارسي[5]: ومن قرأ " فأجمِعوا" بالقطع أراد فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم كقوله:

متقلّداً سيفاً ورمحاً [6]

6- يستشهد بالشعر لتوضيح معنى لغوي:فقال في قوله تعالى:[وما مِن دابةٍ فِي الْأَرضِ ولَا طَائِرٍ يطِير بِجنَاحيهِ] {الأنعام:38}:" يحتمل أن يقال:إن الطيران لما كان يوصف به من يعقل كالجان والملائكة، فلو لم يقل (بجناحيه) لتوهم الاقتصار

---

(1)قيس بن الخطيم، الديوان 77

(2) الزركشي، البرهان، 225/4

(3)الشماخ، بن ضرار بن حرملة الغطفاني،الديوان: 44

(4) الزركشي، البرهان 226/4

(5) انظر: البناء، إتحاف فضلاء البشر 253

(6) الزركشي،البرهان 404/3،البيت لعبد ا بن الزبعري انظر كاشف الخصاصة لابن الجزري ص 137

على جنسها ممن يعقل، فقيل: (بجناحيه) ليفيد إرادة هذا الطير المعتقد فيه عدم المعقولية بعينه، وقيل: أن الطيران يستعمل لغة في الخفة وشدة الاسراع في المشي، كقول الحماسي[1]: طَاروا إِلَيهِ زرافَاتٍ ووحدانا

فقوله: " يطير بجناحيه" رافع لاحتمال هذا المعنى".[2]

ومنه أيضاً أن(القول) يطلق على: الاعتقاد: فقال في توجيه قوله تعالى:[ذَلِك قَولُهم بِأَفْواهِهِم] وقوله تعالى:[إنما يأْكُلُون فِي بطُونِهِم نَارا] {النساء:10}... وقيل لأن القول يطلق على الاعتقاد، فأفاد(بأفواههم) التنصيص على أنه باللسان ودون القلب ولو لم يقيد لم يستفيد هذا المعنى، ويشهد له:[إذَا جاءك المنَافِقُون قَالُوا نَشْهد...] {المنافقون:1}، فلم يكذّب ألسنتهم بل كذّب ما انطوى عن ضمائرهم من خلافه، وإنما قال:[إِنما يأْكُلُون فِي بطُونِهِم نَارا] {النساء:10} لأنه يقال أكل في بطنه، إذا أمعن، وفي بعض بطنه إذا اقتصر قال:

كُلُوا في بعضِ بطْنِكُم تعِفوا فإن زمانَكم زمن خميص [3]

فكأنه قيل: يأكلون ما يجر إذا امتلأت بطونهم ناراً [4]

7- يدعم ويثبت القاعدة النحوية بالشعر:

ففي ذكر الخاص بعد العام، هل يتناول الخاص المعطوف عليه أولا يتناوله؟ فعلى القول الأول يكون هذا نظير مسألة" نعم الرجل زيد" على المشهور فيه، وهو الظاهر من لفظ العام، وعلى الثاني يكون عطف الخاص قرينة دالة على إرادة التخصيص في العام، وأنه لم يتناوله، وهو نظير بحث الاستثناء في نحو قولك: " قام القوم إلا زيداً" من أن (زيداً) لم يدخل في القوم، وقد يتقوى هذا بقوله:

يا حب ليلى لا تَغَير وازددِ وانْم كما ينْمو الخِضاب في اليدِ [5]

---

(1) المرزوقي، ديوان الحماسة 22/1 (الشاعر هو أنيف بن قريظ العنبري)

(2) الزركشي،البرهان 8/3

(3) من شواهد سيبويه لم يذكر قائله، انظر:سيبويه، الكتاب 210/1

(4)الزركشي، البرهان 9/3

(5) ابن منظور: لسان العرب، 342/15 مادة نمي

وإن كان هذا ليس من العطف العام.[1]

وفي حديثه عن (إذا) وضع الزركشي فائدة تقول[2]:"وتستعمل أيضاً للاستمرار، كقوله:[وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمنا] {البقرة:14}،وقوله:[لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِم إِذَا ضربوا فِي الأَرضِ] {آل عمران:156}، فهذا فيما مضى، لكن دخلت(إذا): لتدل على أن هذا شأنهم أبداً ومستمر فيما سيأتي، كما في قوله:

ونَدمانٍ يزيد الكأس طيباً   سقيتُ إذا تَغَورتِ النجوم [3]

كذلك(إن) تجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه، و(إذا) لا تجزمه، وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى (إن) وأعرض عما فيها من معنى الزمان،كقوله:

وإِذَا تُصِبكَ خَصاصةٌ فَتَجمّل [4] [5]

و(إن) النافية بمنزلة (لا) وتدخل على الجملة الاسمية قال الزركشي: "واعلم أن بعضهم أنكر مجيء النافية، وقال في الآيات:[إِن الكَافِرون إِلا فِي غُرُورٍ] {الملك:20}، و[إن يدعون مِن دونِهِ إِلا إِنَاثًا] {النساء:117} إن (ما) محذوفة والتقدير: " ما إن الكافرون إلا في غرور" " وما إن تدعون".. ونظائرها كما قال الشاعر:-

وما إن طِبنـَا جبن ولكن   منَايانا ودولة آخِرينا[6]

فحذ فت (ما) اختصاراً. [7]

(الياء) للتلاذذ نحو: [8]   يا بردها على الفُؤَادِ لو تَقِفْ [9]

---

(1) الزركشي،البرهان 44/3

(2) الزركشي، البرهان 172/4

(3) ابن هشام،مغني اللبيب 95/1

(4) ابن هشم،مغنى اللبيب 92/1، 798/2

(5) الزركشي،البرهان 180/4

(6) سيبويه،الكتاب 153/3البيت لفروة بن مسيك المرادي.

(7)الزركشي، البرهان 194/4

(8) المصدر نفسه، 381/4

(9)ابن فارس، ألصاحبي في فقه اللغة ص 149

واستشهد على أن للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال أحدها: أنها تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:-

يا لَهفَ زيابةَ للحارث فالـ   صابحِ فالغانمِ فالآيبِ

أي: الذي أصبح فغنم فآب. (1)

8- يستشهد بالرجز من الشعر:-ومما استشهد له بالرجز قولنا: أنا وزيد فعلنا، وأنت وزيد تفعلان، ومنه قوله تعالى:[بَلْ أَنْتُم قَوم تَجهلُون] {النمل:55}، بتاء الخطاب، غلّب جانب أنتم على جانب قوم، والقياس أن يجيء بالياء... ولو قيل: إنما يقال: (تجهلون) بالتاء؛ لأن (قوم) هو (أنتم) في المعنى فلذلك قال:(تجهلون) حملاً على المعنى، لكان حسناً، ونظيره قوله: (2)

أنا الذي سمتني أمي حيدره

كليث غابات كريه المنظرة

بالياء حملاً على (أنا) لان (الذي) هو أنا في المعنى. (3)

9-أما ما استشهد به من شعر النساء، فلم يرد إلا بيت قتيلة بنت الحارث أثناء حديثه عن الاستمالة و الاستعطاف في قوله تعالى عن آدم:[قَالا ربنَا ظَلَمنَا أَنْفُسنَا وإِن لَم تَغْفِر لَنَا وتَرحمنَا لَنَكُونَن مِن الخَاسِرِين] {الأعراف:23} قال الزركشي:" وحسبك إمام المتقين حين سمع شعرالقائلة: (4)

ما كان ضرك لو منَنْتَ وربما   من الفتى وهو المغيظُ المحنَقُ

قال:" لو بلغني شعره قبل أن اقتله لما قتلته ".(5)

---

(1) الزركشي،البرهان 259/4   وانظر367/4،180،178،102

(2)الإمام علي، ديوانه، 35

(3) الزركشي،البرهان 371/3

(4) انظر ابن هشام، السيرة النبوية 2\367و 3\45،

(5) الزركشي،البرهان 1\424

2.1 النثـر:

كلام العرب هو الكلام الذي روي عنهم وسمع منهم ولم يجر مجرى الأمثال، وإنما هو كلام سمعه الرواة من الأعراب في عصر السماع، فدونوه، وتلقفه منهم علماء اللغة والنحو، فكتب النحاة الأوائل قد اشتملت طائفة كبيرة من كلام العرب لاستثماره وبناء القواعد والتمثيل لها، وقد أصبح بعض هذه العبارات يجري مجرى المثل لكثرة دورانه وتكراره، ويقال في هذه العبارات ما يقال في الأمثال، فمنها ما يحفظ ولا يقاس عليه ويستعمل كما استعمله العرب أما ما اطرد قياسه وصح وجهه فيظل صالحاً للاستنباط منه والقياس عليه.

والنحاة قد صاغوا العبارات والجمل منذ نشأة النحو بغرض التوضيح للمتعلمين وتنزلت في شروحهم وكتبهم بمنزلة الجمل الأساسية التي نمطت وصيغت لتصبح نموذجاً للأساليب المقبولة التي يقاس عليها. فأصبحت هذه العبارات وأمثالها أنماطاً أساسية يحتكم إليها[1]،لكن الأمر لم يسلم فهو كما قال ابن رشيق القيرواني: "ما تكلمت به العرب من جيد منثور أكثر ما تكلمت به من جيد موزون،فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره" [2].

والزركشي من المتأخرين وكل ما أتي به من أقوال السلف وأمثالهم مستمد من تلك الذخائر التي جمعها الأسلاف، ومما احتج به كثير ممن قبله من النحاة واللغويين، إذ كان يورد أقوال العلماء من أئمة النحو في التوجيه الواحد غالباً من غير مناقشة، أو ترجيح،ولا تشعر باختياره قولاً على قول، فاللغة العربية الفصيحة هي اختياره الأول ؛فهي لغة القرآن الكريم والشعر والمأثور من كلام العرب، لذا كان يورد وجوهاً مختلفة للإعراب، ويرد وجوهاً أخرى استناداً إلى لغة من لغات العرب،وما ورد عنهم، ويقدم نقل أئمة اللغة الذين خالطوا فصحاء العرب، ونقلوا اللغة عنهم مشافهة في إثبات قاعدة أوالاستدلال عليها،وكانت طرائق استدلاله بأقوال العرب مختلفة فهو:

يورد بعض وجوه الإعراب استناداً إلى ما سمع من لغات العرب:

---

(1) انظر نخلة، محمود أحمد، في أصول النحو العربي: 57.

(2) ابن رشيق،العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده 20/1

قال الزركشي في حذف الحال في قوله تعالى:[والملَائِكَةُ يدخُلُون علَيهم مِن كُل بابٍ سلَام علَيكُم]. {الرعد23-24}،أي:" قائلين سلام عليكم. قال ابن الربيع: اعلم أن العرب تحذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه؛ فتقول: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، والتقدير أتيته أركض ركضاً، قال تعالى:[تَزرعون سبع سِنِين دَأَبا] {يوسف:47}،فـ (دأباً) يقدر بالفعل، تقديره(تدأبون) في موضع الحال،فقال أبو على الفارسي، لاخلاف بين سيبويه وأبي العباس في الحال المحذوف الذي المصدر منصوب به، وإنما الخلاف بينهما في القياس، فسيبويه يذهب إلى السماع ولا يقيس، والأخفش والمبرد يقيسان". [1]

يرد بعض وجوه الأعراب وينقدها استناداً إلى ما سمع من لغات العرب:

الزركشي يرى أن الزمخشري:" زعم أن قوله تعالى:[**قُلْ لَا يعلَم من فِي السماواتِ والْأَرضِ الْغَيب إِلَّا ا ُ**] {النمل:65} أنه استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم"[2]ثم نازعه في ذلك.

ومنه:" قوله تعالى:[**ذَرنِي ومن خَلَقْتُ وحِيدا**] {المدثر:11} فإنه يحتمل أن يكون خلقه وحيداً فريداً من ماله وولده، وفي الآية بحث آخر، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها وفي قوله تعالى:[**وذَرنِي والْمكَذِّبِين**] {المزمل:11} " أن تكون الواو عاطفة وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون ا قد أمر نبيه صلى ا عليه وسلم أن يتركه وكأنه قال: اتركني واترك من خلقت وحيداً، وكذلك اتركني واترك المكذبين فيتعين أن يكون المراد: خلّ بيني وبينهم، وهي واو " مع" كقوله: " لو تركت الناقة وفصليها لرضعها" [3].

كذلك قول الزركشي:" فأما كلام العرب فإنها تارة تؤثر الثاني بالعائد وتارة الأول، فتقول: " إن عبدك وجاريتك عاقلة، وإن عبدك وجاريتك عاقل،(قلت) ليس من هذا قوله تعالى:[وإِذَا رأَوا تِجارةً أَو لَهوا انْفَضوا إِلَيها] {الجمعة:11} وقوله: [ومن يكْسِب خَطِيئَةً أَو إِثْما ثُم يرمِ بِهِ برِيئًا] {النساء:112}، لأن الإخبار عن احدهما

---

(1) الزركشي، البرهان 249،250

(2) المصدر نفسه، 381/3

(3) المصدر نفسه، 333/2

لوجود لفظه، أوهي لإثبات أحد المذكورين فمن جعله نظير هذا فلم يصب إلا أن يدعي أن " أو" بمعنى الواو. [1] لقد ظهر أسلوب الزركشي التعليمي إذ كان غالباً ما يضع المسألة التي يريد الرد عليها بين(قال) و(قلت) ليوضح رأيه بعد ذلك.

يورد عبارات النحويين وجملهم:ومنه أن عطف البيان كالنعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن منه فقد جعل سيبويه: " يا هذا ذا الجمة" عطف بيان مـع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام [2].

وللزركشي رأي أن هناك لغات لم ترد في القرآن الكريم وتكلم بها العرب، ومن ذلك: واستند الزركشي في رأيه هذا إلى قول أبي عمر بن عبد البر: [3] " وأنكر آخرون كون كل لغات مضر في القرآن الكريم؛ لان فيها شواذ لا يقرأ بها مثل كشكشة قيس، وعنعنة تميم. فكشكشة قيس يجعلون كاف المؤنث شيئاً فيقولون في [جعلَ ربكِ تَحتَكِ سريا] {مريم:24}، " ربشِ تحتشِ" ؛ وعنعنة تميم ويقولون في " أن" "عن"،فيقرءون: فَعسى ا ُ عن يأْتِي بِالفَتْحِ] {المائدة:52}،بالفتح وبعضهم يبدل السين تاء، فيقول في (الناس) " النات" وهذه لغات يرغَب بالقرآن عنها" [4].

تقديم وإجلال نقل أئمة اللغة الذين خالطوا فصحاء العرب ونقلوا اللغة عنهم مشافهة في إثبات قاعدة أو الاستدلال على صحتها لأنهم رواة وثق الناس بهم وقبلوا ما نقلوه: فقد استشهد على أن السبع قد تذكر والمراد بة الكثرة لا العدد الذي فوق الستة ودون الثمانيةفقال الزركشي:" وروى أبو عمرو بن العلاء عن الأعراب: سبع ا لك الأجر، أي أكثر ذلك" [5].

وفي قوله تعالى:" يوسف أعرض عن هذا" يوسف 29 قال الزركشي:" قال سيبويه: العرب تقول لا أدِ ؛ فيحذفون الياء، والوجه:" لا أدري" لأنه رفع، وتقول: لم " أبل" فيحذفون الألف والوجه: " لم أبال" يقولون: " لم يك" فيحذفون النون، كل ذلك

---

(1) المصدر نفسه، 29/3

(2) الزركشي،البرهان 41/3

(3)ابن عبد البر، التمهيد: 277/8

(4) الزركشي،البرهان 312/1

(5) الزركشي، البرهان58/3

يفعلونه استخفافاً لكثرته في كلامهم ومنها حذف نون التثنية والجمع وأثرها باق؛ نحو:" الضاربا زيداً" والضاربون زيداً"..." [1]

وفي معنى "كأين" أنها بمعنى " كم" للتكثير لأنها كناية عن العدد... قال ابن فارس: سمعت بعض أهل العربية يقول: ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطأ غير هذه" [2] أورد رأي مجموعة من النحاة في معنى" لكن" كان آخرها قول الكسائي: " المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو، وتخفيفها إذا لم تقترن بها. وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز.. [3].

ويستشهد الزركشي بلغات أجمع علماء اللغة على فصاحتها، كلغة أهل الحجاز وبني تميم وأسد نحو:(ما) تفيد النفي قال:" ما زيد قائماً أو قائم على لغة تميم وقد جعل سيبويه منها معنى التوكيد، لأنه جعلها في النفي جواباً ل " قد" في الإثبات، كما أن قد فيها معنى التوكيد، فكذلك ما جعل جواباً لها" [4].

وقال:"(ما) لها صدر الكلام، ففي الأسماء كـ " ليس" ترفع وتنصب في لغة أهل الحجاز، ووقع في القرآن في ثلاثة مواضع، قال تعالى:[ما هذَا بشَرا] {يوسف:31}، [ما هن ُأمهاتِهم ِإن ُأمهاتُهم] {المجادلة:2}على قراءة كسر التاء، وقوله:[فَما مِنْكُم مِن َأحدٍ عنْه حاجِزِين] {الحاقة:47} ".[5]

كذلك قال الزركشي:"(ما) بمعنى(لا) وقد قال ابن الحاجب: هي لنفي الحال في اللغتين: الحجازية والتميمية نحو: ما زيد منطلقاً ومنطلق..." [6]

وقال أيضاً في قبول توجيه قراءة:[ما هذَا بشَرا] {يوسف:31} بأنها:" قراءة صحيحة لا مجال للاجتهاد وفيها استناداً إلى رأي سيبويه: " وبنو تميم يرفعونه إلا

---

(1) المصدر نفسه، 178/3

(2) الزركشي، البرهان، 270/4

(3) المصدر نفسه 335/4

(4) الزركشي، البرهان 513/2

(5) المصدرنفسه 347/4

(6)المصدر نفسه 348/4

من درى كيف هي في المصحف..." [1] والإجماع النصب لأن القرآن نزل بلغة الحجازيين. [2]

وترى الزركشي يفضل لهجة على أخرى أحياناً مستدلاً بدليل عقلي أو نقلي، فهو يرى ما يراه الشيخ جمال الدين بن مالك:" أن ا أنزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً فإنه نزل بلغة التميميين فمن القليل إدغام:[ومن يشَاق ا َ] {الحشر:4}... فإن الإدغام في المجزوم والاسم المضاعف على لغة بني تميم ولهذا قل، والفك لغة أهل الحجاز ولهذا كثر...". [3]

يورد عبارات يفهم منها السماع: فقد اعتمد الزركشي كلام العرب واستشهد به بقوله: **(**قول العرب) ومنه:" وقوله:[يا َأيها الساحِر] {الزخرف:49} أي يا أيها العالم الكامل؛ وإنما قالوا هذه تعظيماً وتوقيراً منهم له، لان السحر عندهم كان عظيماً وصنعه ممدوحة. وقيل: معناه يا أيها الذي غلبنا سحره، كقول العرب: خاصمته فخصمته أي غلبته بالخصومة، ويحتمل أنهم أرادوا تعييب موسى عليه السلام بالسحر". [4]

وقد يقول: (والعرب تقول)ومنه قول الزركشي:"العرب تقول: خر علينا سقفٌ ووقع علينا حائط".وقوله(وقال بعضهم) نحو:"قاعدة العرب في الجعل أن يتعدىلواحد وتارة لإثنين، فإن تعدى لواحد لم يكن إلا بمعنى الخلق، أما إذا تعدى لإثنين فيجيء بمعنى الخلق كقوله تعالى:[وجعلْنَا الليلَ والنهار َآيتَين] {الإسراء:12}".[5].

وقوله:(العرب تراعي): ومن ذلك وضع الزركشي فائدة تقول:" قوله تعالى: [وجعلْنَا الليلَ والنهار] {الإسراء:12} قيل: كيف يستعمل لفظ الجعل هنا مع أن المجعول منه ينتفي أن يتحقق قبل " الجعل" مع ضده المجعول، كقولك: " جعلت زيداً

(1)المصدر نفسه 470/1

(2)المصدر نفسه 381/1

(3) الزركشي،البرهان 381/1، 361

(4) المصدر نفسه، 51/4

(5) المصدرنفسه، 117/4، 144/3و 151/4، 218، 232، 240، 333.

قائماً" فهو قبل ذلك كان متصفاً بضد القيام، وهنا لم يوجد " الجعل" إلا علة هذه الصفة، فكيف يصبح استعمال " الجعل" فيه؟ والجواب: أن الليل جوهر قام به السواد، والنهار جوهر قام به النور، وكذلك الشمس جسم قام به ضوء، والأجسام والجواهر متقدمة على الأعراض بالذات، والعرب تراعي مثل هذا، نقل الضراء أنهم قالوا: أحسنت إليك فكسوتك، فجعلوا الإحسان متقدم على الكسوة، بدليل العطف بالفاء، وليس ذلك إلا تقدم ذاتي، لان الإحسان في الخارج هو نفس الكسوة". (1)

أما قوله في حسب، فإنه يتعدى لمفعولين، وحيث جاء بعدها "أن" والفعل كقوله تعالى:[أَم حسِبتُم أَن تَدخُلُوا الجنةَ] {آل عمران:142}،[أَم حسِبتُم أَن تُتْركُوا] {التوبة:16}ونظائره، فمذهب سيبويه أنها سادة مسد لمفعولين، ومذهب المبرد أنها سادة مسد المفعول الواحد، والثاني عنده مقدر، ويشهد لسيبويه أن العرب لم يسمع من كلامهم نطق بما أدعاه من التصريح به، ولو كان كما ذكره لنطقوا له ولو مرة(2)

3.1 الأمثـال:

كان اهتمام النحاة الأوائل بالأمثال قليلاً قياساً إلى اهتمامهم بالقرآن الكريم والشعر لأنها أكثر ثباتاً وأقل عرضة للتبدل والتغير، فالشعر يحميه الوزن وتقيه القافيه، والقرآن محفوظ بأمر ا تعالى، فقدسيته ومكانته عند العرب تكفل له عدم التغير أيضاً، أما الأمثال فقد قل الاحتجاج بها، وتبع الزركشي النحاة في قلة الاحتجاج بالأمثال رغم أنه كان يستأنس بها ويرجح رأياًيراه أحياناً ومن ذلك احتجاجه على أن حتى: تفيد الغاية بقوله (3) " ثم الغاية تجيء عاطفة؛ وهي للغاية كيف وقعت؛ إما في الشرف، كجاء القوم حتى رئيسهم، أو الضعة نحو: " استنّت الفصال حتى القرعى" (4).

---

(1) الزركشي، البرهان، 119/4

(2) المصدر نفسه، 120/4 وانظر 29/3

(3) المصدر نفسه، 4 /239

(4) أبو عبيد، فصل المقال: 402

ويستعمل المثل لتأييد رأيه في العامل المرفوع بعد "لو"كقوله تعالى:[قُلْ لَو أَنْتُم تَملِكُون] {الإسراء:100}،قال الزركشي:" فإن قلت: "لو" لا تدخل إلا على فعل، و " أنتم" ليس بمرفوع بالابتداء، ولكن بـ " تملك" مضمراً، وحينئذٍ فلا فرق بين " لو تملكون" وبين " لو أنتم تملكون" لكان القصد إلى الفعل في الموضعين دون الاسم، وإنما يسوغ هذا الفرق لو ارتفع بالابتداء. قلتُ: التقدير وان كان على ذلك، إلا أنه لما كان تمثيلاً لا يتكلم به، وينزل الاسم في الظاهر منزلة الشيء تقدم لأنه أهم، بدليل " لو ذات سوار لطمتني" [1] في ظهور قصدهم إلى الاسم، لكنه أهم فيما ساقه المثل لأجله". [2]

ورد الزركشي زعم الزمخشري في " المفصل" أن " لا" غير عاملة والحريري في "الدرة":" إنها لا تأتي إلا لنفي الوحدة، من خلال رأي ابن بري وليس بصحيح؛ بل يجوز أن يريد منه العموم، كما في النصب، وعليه قوله: " لا ناقة لي في هذا ولا جمل" [3] يعني أنه نفي الجنس لما عطف". [4]

ويستعمل المثل لتوجيه معنى مال إليه و أراده الزركشي ومن ذلك فيما ورد في القرآن مجموعاً ومفرداً، والحكم في ذلك، قال الزركشي:" كإفراد " الصديق" وجمع " الشافعين" في قوله تعالى:[فَمَا لَنَا مِن شَافِعِين ولَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ].{الشعراء 100-101}. وحكمته كثرة الشفعاء في العادة، وقلة الصديق، قال الزمخشري: ألا ترى أن الرجل إذا امتحن بإرهاق ظالم، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده بشفاعته رحمة له وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة ! وأما الصديق و: " أعز من بيض الأنوق" [5] وعن بعض الحكماء أنه سئل عن الصديق، فقال: اسم لا معنى له، ويجوز أن يريد بالصديق الجمع" [6].

---

(1)البكري،أبو عبيد: فصل المقال ص 381

(2) الزركشي، البرهان 319/4

(3) البكري، فصل المقال: ص 388 برقم 168

(4) الزركشي،البرهان 301/4

(5)الميداني، مجمع الأمثال: 44/2.

(6) الزركشي، البرهان 20/4

4.1 القياس:

القياس لغة: التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقياسة، وقياسا: قدرته [1] أما اصطلاحا فهو: علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، قال الانباري[2] هو:" في عرف العلماء عبارة عن:، تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل: حمل فرع على أصل بعلة،وإجراء حكم الأصل على الفرع هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "، فهو دراسة فصيح كلام العرب و المسموع المروي،وتصنيفه في أبواب، ثم ترتيب و بناء و تطبيق الحكم الذي ثبت للفصيح المسموع على كلام جديد يركبه المتكلم وفق معايروأسس لغوية صحيحة، وهذا ما أكده ابن جني من خلال قوله:" ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب. [3]

وقد مر القياس بمرحلتين تاريخيتين في التراث النحوي، كان في كل مرحلة منهما يتضمن معنى خاصا،وهما:القياس الاستقرائي،والشكلي. [4]

أما أركان القياس الشكلي فقد حددهاالانباري بأربعة أركان فقال:" و لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل و فرع و علة و حكم " [5]، ولم يكن الزركشي بعيداعن هذه الأركان، وهذا الأصول، فالقياس أحد أصوله المهمة التي ظهرت في برهانه، مبينا رأيه، ومرجحا وجها من وجوه القياس ؛لذا كان نهجه في قياسه شاملا، جامعا بين السماع و القياس، وذاكرا وجه القياس المناسب في العمل النحوي وموضحا لما لا يقاس عليه،و غير ذلك.

ذكر ما يتوجبه القياس في العمل النحوي، و منه:

قال الزركشي: "دخول الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيدا،ذكره الزمخشري وجعل منه قوله تعالى:[وما َأهلَكْنَا مِن قَريةٍ ِإلا ولَها كِتَاب معلُوم] {الحجر:4} قال: الجملة صفة لقرية، و القياس عدم دخول الواو فيها، كما في قوله

---

(1) ابن منظور، اللسان: 6\187

(2) السيوطي، الاقتراح: 89،90

(3) ابن جني، الخصائص 153/1

(4) المكارم، علي، أصول التفكير النحوي: 13،14،81

(5) السيوطي، الاقتراح:90

تعالى:[وما أَهلَكْنَا مِن قَريةٍ إِلا لَها منْذِرون] {الشعراء:208} وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفةبالموصوف، وقد أنكره عليه ابن مالك و الشيخ أبو حيان،وغيرهما، و القياس مع الزمخشري لأن الصفة كالحال في المعنى".[1]

و قال في قوله تعالى:[ومن أَظْلَم مِمن افْتَرى علَى ا ِ كَذِبا أَو كَذب بِآَياتِهِ إِنه لَا يفْلِح الظَالِمون] {الأنعام:21}:"و القياس: " أنهم لا يفلحون " و لو ذكر الظاهر لقال: لا يفلح المفترون، أو الكاذبون،لكن صرح بالظلم تنبيها على أن علة عدم الفلاح الظلم".[2]

وقال في قياس (عند):" ظرف مكان بمعنى لدن، إلا أن عند معربة، وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما تضاف إليه،كـ: (لدن) و (إذا) ولكن أعربوا (عند) لأنهم توسعوا فيها.........." [3]

وفي تغليب المتكلم على المخاطب و المخاطب على الغائب: أنا وزيد فعلنا،و أنت و زيد تفعلان،ومنه قوله تعالى: [بلْ أَنْتُم قَوم تَجهلُون] {النمل:55} بتاء المخاطب،غلب جانب أنتم على جانب قوم، و القياس أن يجي بالياء؛لأنه وصف القوم، و قوم اسم غيبة، ولكن حسن آخر الخطاب وصفا لـ(قوم)؛ لوقوعه خبرا عن ضميرالمخاطبين [4]

ذكر بعض ما لا يقاس عليه:

قال الزركشي في حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه:" كثير... و في القرآن منه زهاء ألف موضوع،أما أبو الحسن فلا يقيس عليه، ثم رده بكثرة المجاز في اللغة، و حذف المضاف مجاز". [5].

---

(1) الزركشي، البرهان 31/3

(2) الزركشي، البرهان، 3\69

(3) المصدرنفسه 4\253

(4) المصدر نفسه، 3\370، انظر ج 3\19

(5) المصدر نفسه، 3\217

وفي حذف الحرف قال الزركشي:" قال ابن جني أخبرنا أبو علي قال أبو بكر السراج: حذف الحرف ليس يقاس، و ذلك لأن الحرف نائب عن الفعل بفاعله، ألا تراك إذا قلت: ما قام زيد:فقد نابت (ما) عن (أنفي) كما نابت (إلا) عن استثني.."[1]

وفي اتصال(إلا) في قوله تعالى:[فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ] {يونس:98}، قال الزركشي:" قال الزجاج: "يمكن اتصاله؛لأن قوله:(فلولا) في المعنى نفي فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان، وذلك إذا كان الكلام نفيا، كان ما بعد (إلا) يوجب إنكاره،أي: ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس"[2].وقد رد عليه الآمدي بأن جعل(إلا)منقطعة عما قبلها، لغة فصيحة، وإن كان جعلها متصلة أكثر و حمل الكلام على المعنى ليس بقياس "[3].

ترجيح أحد وجوه القياس على غيره:

كأن يقول: ليس بمستحسن، أولى، أقيس..... و من ذلك:

قول الزركشيفي قوله تعالى:[مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا] {الأنعام:160} "فأنّث عشرحيث جردت من الهاء مع إضافه إلى الأمثال، وواحدها مذكر، وفيه أوجه: أحدها: أنث لإضافة الأمثال إلى المؤنث، وهو ضمير الحسنات، و المضاف يكتسب أحكام المضاف إليه فتكون كقوله:[يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ] {يوسف:10} ذكر ابن جني هذا الوجه في المحتسب [4] وقال: " فهلا حملته علىحذف الموصوف، فكأنه قال:فله عشر حسنات و أمثالها ؟" قيل: حذف الموصوف و إقامه الصفة مقامه ليس بمستحسن في القياس، و أكثرما أتى في الشعر....". [5]

---

(1) المصدر نفسه،: 3\279

(2) انظر:الزجاج، إعراب القران 3\33-35

(3) الزركشي،البرهان 4\210

(4) ابن جني،المحتسب: 347/1

(5) الزركشي،البرهان: 3\426 و 4\111

وقوله: [إ ما إِن مفَاتِحه لَتَنُوء بِالعصبةِ] {القصص:76}" قلب الإسناد فيها،وهو مذهب الفارسي لأن نقل الفعل غير المتعدي بالباء مقيس،والقلب غير مقيس، فحمل الآية على ما هو مقيس أولى [1].

واختلف في موضوع (أن) بعد(لو) فقال سيبويه[2]:في موضع رفع بالابتداء و اختلف عنه في الخبر، فقيل محذوف،وقيل لا يحتاج إليه، وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره: ولو ثبت أنهم[3] وهو أقيس لبقاء الاختصاص [4].

الجمع بين السماع والقياس:

ومنه: " قوله في الإتباع فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير "فهذا هو السماع وله وجه في القياس،وهوشبيه بالوارد في سورة النجم قي قوله تعالى:[وأَنه هو أَضحك وأَبكى وأَنه هو أَمات وأَحيا]. {النجم43-44}.ثم قال بعده: [وأَنه هو أَغْنَى وأَقْنَى وأَنه هو رب الشعرى]. {النجم48-49}.فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إن وخبرها، ليتحدد بمفهومه نفالاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار،وكان الكلام في قوة أن لوقيل:" وأنه هولاغيره[5]

وفي قوله تعالى:[إِذَا السماء انْشَقَتْ] {الانشقاق:1} زعم الأخفش أن(إذا) مبتدأ وخبرها (إذا) في قوله تعالى:[وإِذَا الأَرض مدتْ] {الانشقاق:3}، الواوزائدة، والمعنى أن وقت انشقاق السماء هو وقت مد الأرض و انشقاقها، و استبعده أبوالبقاء[6] لوجهين:.... الثاني: بأن زيادة الواو يغلب في القياس و الاستعمال [7]

---

(1) المصدرنفسه: 3\360، وانظر: 4\361

(2)سيبويه، الكتاب: 3\121

(3) اشاره إلى قول ا تعالى:[**ولَو أَنهم صبروا حتى تَخْرج**] {الحجرات:5}

(4) الزركشي،البرهان: 4\316

(5) المصدرنفسه 30/3

(6)العكبري إملاء ما من به الرحمن::2\284

(7) الزركشي،البرهان 4\378

إيراد النادر في القياس لاالاستعمال:

وجه قول ابن عصفور في قوله تعالى:[أَلَيس ذَلِك بِقَادِرٍ علَى أَن يحيِي الموتَى] {القيامة:40}:" إن الباء تزاد في نادر كلام لا يقاس عليه" [1] أن مراده الآية التي أولها:[أولم يروا أَن ا َ الذِي خلَقَ السماواتِ والأرض ولم يعي بِخلْقِهن بِقَادِرٍ] {الأحقاف:33}،ولذلك صرح به ابن أبي الربيع في القراءتين و يدل على الزيادة الآية في الإسراء:[أولم يروا أَن ا َ الذِي خلَقَ السماواتِ والأرض قَادِر علَى أَن يخلُقَ مِثْلَهم وجعلَ لَهم أَجلًا لَا ريب] {الإسراء:99}،وزعم ابن النحاس أنه أراد الآية الأولى،أعني قوله في القيامه 40،فاعتذرعنه بأنه قال:يعني بقوله:(في النادر) في القياس لا في الاستعمال [2] [3].

يستدل على القياس باستخدم مصطلحات مساوية له في المعنى

مثل: الوجه، و هذا الوجه الحسن،وله وجه في القياس ومنه:

في حديث الزركشي حول احتمال الفعل للجزم والنصب،منه قوله تعالى:[ولَا تَلْبِسواالحق بِالباطِلِ وتَكْتُموا الحق]{البقرة:42}قال:"فإنه يحتمل أن يكون (تكتموا) مجزوما، فهو مشترك مع الأول في حرف النهي،والتقدير: لا تلبسوا ولا تكتموا، أي لا تفعلوا هذا ولا هذا، كما في قولك: لا تأكل السمك وتشربِ اللبن، بالجزم،أي لا تفعلوا واحدا من هذين،ويحتمل أن يكون منصوبا،والتقدير: لا تجمعوا بين هذين وهذين، ويكون مثل:" لا تأكل السمك وتشرب اللبن "والمعنى: لا تجمعوا بين هذين الفعلين القبيحين...،ونظيره:[إِن تُطِيعوا الذِين كفَروا يردوكُم علَى أَعقَابِكُم فَتَنْقَلِبوا خاسِرِين] {آل عمران:149}،والوجه الجزم، و يجور النصب". [4]

وقوله: "أجاز الكوفيون العطف من غير فاصل، و لا تلزم الإعادة محتجين بقول ا تعالى:[وكُفْر بِهِ والمسجِدِ الحرامِ] {البقرة:217}،و ليس من هذا الباب؛لأن (المسجد) معطوف على(سبيل ا) في قوله:[وصد عن سبِيل ا ِ] {البقرة:217}،

---

(1) ابن عصفور: المقرب: 1\203

(2) الزجاج،إعراب القران:115/4

(3) الزركشي،البرهان: 160/3

(4) المصدر نفسه، 4\129

ويدل لذلك أنه سبحانه صرح بنسبة الصد الى المسجد في قوله:[أَن صدوكُم عن المسجِدِ الحرامِ] {المائدة:2}، وهذا الوجه حسن لولا ما يلزم منه الفصل بين(صد) وهو مصدر، ومعموله وهو(المسجد) بقوله: " كفر به " وهو أجنبي...[1].

5.1 استصحاب الحال:

وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [2].ولايعد استصحاب الحال دليلا قويا للاستنباط عند علماء الأصول، كذلك الأمر بالنسبة لعلماء النحو،فابن جني لم يذكره ضمن أصول اللغة،واكتفى بالعرض للسماع والقياس و الإجماع [3]، أما أبو بركات الانباري فلم يعرض للإجماع، وتوقف أمام استصجاب الحال،وجعله من الأدلة المعتبرة عنده [4]،و لكن التمسك به ضعيف في حالة وجود دليل آخر معه يخالفه أو ينقضه.

لم يكن الزركشي بعيدا عن الاستدلال باستصحاب الحال لأن عصره قد تحصل فيه أربعة أصول للنحو، وإن كان كل واحد من سابقيه لم يذكر أصلا واحدا من هذه الأربعةأو يوليه الأهمية الكافية.ومن النصوص التي وردت في البرهان في استصجاب الحال: -

يقسم العطف باعتبار المعطوف إلى أقسام عطف على اللفظ وعطف على الموضوع،و عطف على التوهم. فالأول: أن يكون باعتبار عمل موجود في المعطوف عليه، فهو العطف على اللفظ، نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهب وهوالأصل [5].

حيث وقع الإخبار بـ(كان)عن صفة ذاتية،فالمراد الإخبارعن وجودها، وأنها لا تفارق ذاته،لهذا يقررها بعضهم بمازال،فرارا ممايسبق إلى الوهم... وإنما معناها

---

(1) المصدر نفسه، 4\ 102 انظر 3\29

(2) ابن الانباري،الإغراب في جدل الإعراب: ص64، الاقتراح: 163

(3)ياقوت،محمد،النحو العربي:: 644

(4) ابن الانباري، الإنصاف 1/40.

(5) الزركشي،البرهان 4\96

ما ذكرناه من أزلية الصفة ثم تستفيد بقاءها في الحال،وفيما لايزال بالأدلة العقلية و باستصحاب الحال[1].

والحذف خلاف الأصل فلاوجه للسؤال عن سبب ذكر ما الأصل ذكره، ولا حاجة إلى تكلف الجواب عنه [2].

وقوله في سبب رسم الواو في:[يمحوا ا ُ ما يشَاء ويثْبِتُ] {الرعد:39} وحذفها في [ويمح ا ُ الباطِلَ ِ] {الشورى:24}: "لأن الإثبات الأصل، وإنما حذفت في الثانية لأن ما قبله مجزوم، وإن لم يكن معطوفا عليه،لأنه قد عطف عليه(ويحق) وليس مقيدا بشرط، و لكن قد يجيء بصورة العطف على المعطوف، وهذا أقرب من عطف الجوار في النحو وا اعلم [3].

واعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وأصل المحدث عنه كذلك، والأصل أنه إذا ذكر ثانيا أن يذكر مضمرا للاستغناء عنه بالظاهر السابق، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء،و إذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرب، كقوله تعالى:[فَابتَغُوا عِنْد ا ِ الرزقَ واعبدوه واشْكُروا لَه إِلَيهِ تُرجعون] {العنكبوت:17} [4]

6.1 العلة النحوية:

وهي: الوظيفة النحوية التي تجمع بين الأصل(المقيس عليه) والفرع (المقيس) والتي يتم على أساسها إعطاء حكم الأصل للفرع [5].

وقد عرفها القدماء منذ المراحل الباكرة من حياة الدرس اللغوي عند العرب وظهرت في آثارهم بكثرة، فقد قال الزجاجي [6]: لقد نطقت العرب على سجيتها

---

(1)المصدر نفسه 4\ 108وانظر نفسه 4\39و 275 و 353

(2) المصدرنفسه 3\97، 176، 220، 330، 377

(3) الزركشي،البرهان 2\30، 350، 485، 518

(4) المصدر نفسه، 3\61

(5) انظر: عيد، أصول النحو العربي: 626

(6) الزجاج،الايضاح في علل النحو:66

وباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علل وإن لم ينقل ذلك عنها " فالعلة موجودة،ولكن لم يكونوا يقصدون إليها قصدا،بل هي مطلقة لدى العربي وقد جعل الزجاجي علل النحوثلاث: تعليمة و قياسية و جدلية.

فأسلوب القران دوما يدعو إلى التفكروالتأمل اللذين يقودان إلى التدليل على قدرة ا قال تعالى:[إن فِي خَلْقِ السماواتِ والأرضِ واخْتِلَافِ الليل والنهارِ لَآياتٍ لِأُولِي الألْبابِ] {آل عمران:190}،إشارة لنشوء التعليل في علوم القرآن كاملة،ومنها علوم اللغة،كذلك ظهور الفرق الإسلامية، وامتزاج الثقافات و اختلاطها، واتجاه المسلمين إلى الترجمة كلها عوامل تساعد على ظهور و دراسة التعليل اللغوي عند الأوائل[1] لم يكن الزركشي ليقيم كتابه البرهان في علوم القرآن،والذي يعتبر من أوائل الكتب الشاملة لجميع العلوم التي ظهرت دون أن يبرز حجته،أو يعلل لما يرى من آراء فقهية كانت أو لغوية.وما يهمنا في هذاالبحث العلة النحوية،التي ظهرت بمختلف أشكالها: دلالية و قياسية، وتحويلية...وغيرذلك كما سنلاحظ. فمظاهر التعليل في النحو العربي موجودة منذ زمن نشأته؛ فقد كان سيبويه إمام النحاة يعلل كل مسألة يعرض لها، فما بالك بالزركشي الذي جمع بين الفقه والنحو، وعادة الفقهاء بيان العلة،فكان في نحوه لا يتوانى عن ذكر العلة في كل مكان يعرض لها مثل:

التغليب: ففي حديث الزركشي عن معنى(من) قال:" و إذا أطلقت على ما لا يعقل، فإما لأنه عومل معاملة من يعقل،وإمالاختلاطه به.ومن الأول قوله تعالى:[أَفَمن يخْلُقُ كَمن لَا يخْلُقُ أَفَلَا تَذَكرون] {النحل:17}،والذي يخلق المراد به الأصنام، لأن الخطاب مع العرب لما عوملت بالعبادة عبر عنها بـ(من) بالنسبة إلى اعتقاد المخاطب.ويجوزأن يكون المراد بـ(من) لا يخلق العموم الشامل لكل ماعبد من دون ا من العاقلين وغيرهم،فيكون مجيء(من)هنا للتغليب الذي اقتضاه الاختلاط في قوله تعالى:[وا ُ خَلَقَ كُلَ دابةٍ مِن ماءٍ فَمِنْهم من يمشِي علَى بطْنِهِ] {النور:45}،فعبر بهاعمن يمشي على بطنه وهم الحيات،وعمن يمشي على أربع وهم

---

(1) العبيدي عوض، التعليل اللغوي في الكتاب -ص23-24

البهائم ؛ لاختلاطها مع من يعقل في صدر الآية ؛لأن عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم،فغلب على الجميع حكم العاقل " [1].

الاختصار:قال في قوله تعالى:[أَفَمن شَرح ا ُ صدره لِلْإِسلَامِ فَهو علَى نُورٍ مِن ربهِ فَويلٌ لِلْقَاسِيةِ] {الزمر:22}،" و يحتمل أنه للاختصار، لظهور المحذوف فيماقبله أي:أفمن شرح ا صدره للإسلام كمن أقسى قلبه فحذف لدلالة (فويل للقاسية)" [2].

الاختصاص: من أدوات التأكيد تصدير الجملة بضمير يفيد التأكيد،ولهذا قيل بإفادة الحصر... أجاب الزركشي عن هذا بقوله:" إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص، والحصر أقوى وأشهرعندهم من إفادة مجرد التمكن فيالصفة. و قد نص الجرجاني في دلائل الإعجاز على:" أن إفادة تقدم الفاعل على الفعل للاختصاص جليلة"[3]، وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة،وأنهم متمكنون منها فليست جليلة.." [4].

ومن أشكال العلة التي ظهرت عند الزركشي في برهانه:

1. **العلل الاستعمالية:** وكان يعلل بها لاستعمالات العرب،فلا تقوم على الافتراض و التخيل،وإنما تتجه إلى الاستعمال مباشرة فتعلله بما يناسبه مما ألف عند الناطقين للغة لفرارهم من الثقل و طلبهم للخفة.

علة الثقل: (إن) الحفيفة زائدة للتوكيد،فجمعوا بينها و بين ما النافية... وقيل: قوله تعالى:[ولَقَد مكناهم فِيما إِن مكناكُم فِيهِ] {الأحقاف:26} زائدة وقيل نافية، و الأصل:"في الذي ما مكناكم فيه " بدليل: [مكناهم فِي الأَرضِ ما لَم نُمكن لَكُم َ] {الأنعام:6} و كأنه إنماعدل عن (ما) لئلا تتكرر فيثقل اللفظ [5].

---

(1) الزركشي،البرهان، 4\354

(2) المصدر نفسه، 3\238 و 4\223

(3) الجرجاني، دلائل الاعجاز،انظر ص 122-136

(4) المصدر نفسه:2\510 و 511، للمزيد انظر 4\165و167و305

(5) الزركشي، البرهان 3\152، 378، 2\494، 3\53.

وقوله:" قد يستثقلون تكرار اللفظ فيعدلون عنه لمعناه كقوله تعالى:[فَمهل الكَافِرين أَمهلْهم رويدا] {الطارق:17}....[1]

الاستغناء: وفي أسباب الحذف خلاف الأصل قال:" مجرد الاختصار و الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، نحو الهلال وا ،أي هذا،فحذف المبتدأ استغناء عنه بقرينة شهادة الحال إذ لو ذكره مع ذلك لكان عبثامن القول [2]

وقوله:" قال الفارسي متخلصا من عدم إعادة حرف الجر في المعطوف على الضمير المجرور: إنه مجرور بالجارالمقدر،أي: و(بالأرحام) و إنما حذفت استغناء به في المضمر المجرور قبله " وذلك في قوله تعالى:[تَساءلُون بِهِ والأرحامِ] {النساء:1} على قراءه حمزة [3]

علة الخفة: ومنها: "حذف المفعول وهو ضربان:أحدهما: أن يكون مقصودا مع الحذف فينوى لدليل ويقدر في كل موضع ما يليق به كقوله تعالى:[فَعالٌ لِما يريد] {البروج:16} أي: يريده،وقوله:[فَغَشاها ما غَشى] {النجم:54} أي غشّاها إياه،وكل هذا على حذف ضمير المفعول وهو مراد حذف تخفيفا ؛لطول الكلام بالصفة" [4].

ومن أسباب الحذف قال الزركشي:" التخفيف؛ لكثرة دورانه في كلامهم كما حذف حرف النداء في نحو:[يوسفُ أَعرض عن هذَا] {يوسف:29} وغيره،قال سيبويه: العرب تقول لا أدر،فيحذفون الياء والوجه:لا أدري لأنه رفع، وتقول: (لم أبل) فيحذفون الألف، والوجه:لم أبال، ويقولون:(لم يك) فيحذفون النون، كل ذلك يفعلونه استخفافا لكثرته في كلامهم[5].

علة كثرة الاستعمال: قال في إحدى فوائده:"لايجوز الاقتصار في باب ظن على أحد المفعولين إلا..... ومنه(شَعر) بمعنى (علِم) ومصدره:(شِعرة)بكسر الشين

---

(1) المصدرنفسه 3\115.

(2)المصدر نفسه 3\176، 3\61، 163، 164، 1\413.

(3) الزركشي، البرهان، 3/180، 198،206، 421، 422، 4/100، 135، 261 وغيرها.

(4) المصدر نفسه،: 3/233.

(5) المصدرنفسه:3/379،179،178

كالفطنة، وقالوا:ليت شعري،فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة"[1]

وقوله: " اللام المعرفة: التي معها ألف الوصل عند من يجعل المعرفة اللام وحدها، وينسب لسيبويه،وذهب الخليل إلى أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرالاستعمال"[2].

علة التوسع: وفي حديثه عن التضمين قال:"وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى لأن التوسع في الأفعال أكثر"[3].

2. العلل الدلالية:

أمن اللبس: إذا كان المحذوف فضله فلا يشترط لحذفه دليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه إخلال بالمعنى أو اللفظ، كما في حذف العائد المنصوب ونحوه،وشرط ابن مالك في حذف الجارأيضاأمن اللبس، ومنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل أوعن أن تفعل لإشكال المراد بعد الحذف [4].

وفي معنى (مِن) قال: " بيان الجنس لاالتبعيض، قال تعالى:[ثُم كُلِي مِن كُل الثمراتِ] {النحل:69}،ولم يقل من الثمرات كلها، ففيه الحكمة السابقة،وتزيد فائدة وهي أنه قد تقدمها في النظم:[ومِن ثَمراتِ النخِيل والأعنَابِ] {النحل:67}.فلو قال بعدها:" ثم كلي من الثمرات كلها "لأوهم أنها للعهد المذكور قبله،فكان الإبتداء بـ (كل) أحضر للمعنى،وأجمع للجنس، وأرفع للبس. [5].

الحمل على المعنى: ومن العطف على المعنى قوله تعالى:[ألَم تَر إلَى الذِي حاج إبراهِيم فِي ربهِ] {البقرة:258}، ثم قال:[أو كالذِي] {البقرة:259} عطف

---

(1) المصدر نفسه،:139/4

(2) المصدرنفسه:286/4، 284/2، 6/3،24/2

(3)المصدر نفسه:282/401:4/3

(4) الزركشي،البرهان 3\185 و 4\330

(5) المصدرنفسه 4\276 وانظر 4\325

المجرور بالكاف علىالمجرور بإلى،حملاعلى المعنى،لأن قوله:(إلى الذي)في معنى:(أرأيت كالذي)[1]

وقوله:" وأنكر الشاوبين مراعاة المحذوف،وأول ماسبق على أنه من باب الحمل على المعنى و نقله عن المحققين،لأن القوم جماعة، ولهذا يؤنث تأنيث الجمع نحو:هي الرجال،وجمع التكسيرعندهم مؤنث،وأسماء الجمع تجري مجراها، وعلى هذا جاء التأنيث لا على الحذف....." [2].

الحمل على اللفظ:أشار الزركشي أنه:" إذا اجتمع الحمل على اللفظ و المعنى بدئ باللفظ ثم المعنى هذا هو الجادة في القران الكريم كقوله تعالى:[**ومِن الناسِ من يقُولُ آمنا**] {البقرة:8} افرد أولا باعتبار اللفظ ثم جمع ثانيا باعتبار المعنى فقال:[**وما هم بِمؤْمِنِين**] {البقرة:8} [3]فعاد الضمير مجموعا كقوله تعالى:[**ومن يؤْمِن بِا ـِ ويعملْ صالِحا يدخِلْه جناتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأَنْهار**] {الطلاق:11} معاد الضمير من " يدخله " مفردا على لفظ "من " ثم قال خالدين وهو حال من الضمير [4].

قال الزركشي في حذف الحرف:"ومنه حذف ألف ما الاستفهامية مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية،والخبرية، كقوله تعالى:[فَلِم تَقْتُلُون َأنْبِياء ا ـِ] {البقرة:91}،و[فِيم َأنْتَ مِن ذِكْراها] {النازعات:43}......[5]

العدول: وفي معنى "ثُم"،بأنها تأتي للاستئناف،قال في قوله تعالى:[وإِن يقَاتِلُوكُم يولوكُم الأَدبار ثُم لَا ينْصرون] {آل عمران:111}:"فإن قيل: ماالمانع من الجزم على العطف ؟ فالجواب:أنه عدل به عن حكم الجزاءإلى حكم الإخبار ابتدء،كأنه قال:" ثم أخبركم أنهم لا ينصرون ". [6]

---

(1) الزركشي،البرهان 4\99، 3\371 و 198 و 200 330 و 413 و 4\99

(2) المصدر نفسه، 3\442،222

(3) الزركشي،البرهان440/3وانظر 442، 443، ج397/2، 355/4

(4) المصدر نفسه 283/3 وانظر 136/4، 4، 203، 286،217

(5) المصدر نفسه 200/3

(6) المصدر نفسه 237/4، 230، 36، 23

ومنه أيضا:" في أسباب الخروج على خلاف الأصل: قصدالخصوص،كقوله تعالى:[وامرأَةً مؤْمِنَةً إِن وهبتْ نَفْسها لِلنبِي إِن أَراد النبِي] {الأحزاب:50} ولم يقل (لك) لأنه لوأتي بالضمير [1]،لأخذ جوازه لغيره كما في قوله تعالى:[وبنَاتِ عمك وبنَاتِ] {الأحزاب:50}،فعدل عنه الى الظاهر، للتنبيه على الخصوصية وإنه ليس لغيره ذاك.

3. العلل القياسية:

علة الشبه: و تتمثل بصورة واضحة في باب الحروف التي تشبه ليس، ومنها:لات و تقاس على ليس من حيث العمل النحوي الذي يتمثل في رفع الاسم و نصب الخير وفي الدلالة على النفي و تختلف عن(ليس) بأنها حرف و ليس فعل جامد فقال الزركشي:"قال سيبويه [2]: لات مشبهة ب " ليس" في بعض المواضع ولم تتمكن تمكنه، ولم يستعملوهاإلا مضمرا فيها؛لأنها ليست كـ (ليس) في المخاطبة، والإخبارعن الغائب. ألا ترى أنك تقول:لستُ، وليسوا، وعبد ا ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ و تضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، قال تعالى:[ولَاتَ حِين منَاصٍ] {ص:3} أي: ليس حين مهرب وكان بعضهم يرفع(حين)لأنها عنده بمنزلة(ليس) و النصب بها الوجه [3].

وما (الحجازية) الحرفية النافية، ولها صدرالكلام وقد تدخل على الاسماء و الافعال، ففي الاسماء كـ" ليس" ترفع و تنصب في لغةأهل الحجاز.[4]

التوهم: في العطف على التوهم قال: "(قيل): إنه لم يجيءإلا في الشعر،ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن الكريم، وعليه خرجا قوله تعالى:[فَأَصدقَ وأَكُن مِن الصالِحِين] {المنافقون:10}، كأنه قيل:أصدق وأكن، وقيل: هو من العطف على

---

(1) المصدر نفسه 71/3و 402، 435

(2)الزجاجي، الايضاح: 64

(3)سيبويه، الكتاب 57\1

(4) الزركشي،البرهان 309\4

الموضع أي محمل " أصدق "، و التحقيق قول سيبويه: هو على توهم أن الفاء لم ينطق بها. [1]

4. العلل التحويلية:

العوض: وفي حذف المفعول كان الضرب الثاني: ألايكون المفعول مقصوداً أصلاً وينزل الفعل المتعدي منزله القاصر،ذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط،و جعل المحذوف نسيامنسيا ...، وليس منه قوله تعالى:[وَأَصلِح ِلي ِفي ذُرِيتِي] {الأحقاف: 15}، لوجود العوض من المفعول به لفظا أو المفعول به،وهوقوله:" في ذريتي "و معنى الدعاء به قصر الإصلاح له على الذرية إشعارا بعنايته بهم.[2]

الأصل: قال في حذف الفعل:" و العام كلّ منصوب دلّ عليه الفعل لفظا أو معنى أو تقديرا. ويحذف لأسباب: أحدها: أن يكون مفسرا، كقوله تعالى: [وإِن َأحد مِن المشْرِكِين استَجارك] {التوبة:6}.و[وإِن طَائِفَتَانَ] {الحجرات:9}، فإنه ارتفع بـ (اقتتل) مقدرا، قالوا: ولايجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة، سوى (إن) لأنها الأصل [3].

مراعاة الأولى: قد يجيء في الكلام شرطان، ويحذف جواب أحدهما اكتفاء بالآخر كقوله تعالى: [وَأَما ِإن كان مِن َأصحابِ اليمِين فَسلَام]. {الواقعة90}..... فإذا كان اول الشرطين، (أما) كانت أحق بذلك لوجهين: أحدهما: أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً،وجواب غيرهاإذا انفرد يحذف كثيرا، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف مالم يعهد [4].

---

(1)المصدر نفسه 447/4وانظر 301/4

(2) المصدر نفسه، 248/3 و 96 و 36/4 و 165

(3) الزركشي، البرهان، 268/3و 334 و 97/4

(4) المصدر نفسه 261/3و 269، 286، 374،332

الفصل الثاني

الزركشي و المدارس النحوية

لقد كانت موافقة الزركشي للبصريين،والكوفيين بوصف آرائهم، وعرضها، فظهرميله للبصريين من خلال ترجيح آرائهم، أو التفصيل والتدقيق في الرأي البصري، وكأنه يحاول إقناع القارئ به. والتصريح بأن الصحيح هو ما ذهب إليه أهل البصرة، وعند ذكر الرأي الكوفي يقول:"زعم الكوفيون"،و "البصريون يمنعون ذلك".أما موافقته الكوفيين فكانت من باب الاحصاء،إذ أن أكثر ما وافقهم فيه هومن حروف المعاني.

1.2 موقفه من مدرسه البصرة:

غلب المذهب البصري على آراء الزركشي؛ إذ كان غالبا ما يورده دون غيره من المذاهب،أو يصرح بأن الصحيح هو ما ذهب إليه أهل البصرة،أو القول بأن ذلك لا يجوز عند البصريين،أو قوله:"زعم الكوفيون" وما شابهها من عبارات تومئ إلى أنه يتبع المذهب البصري في معظم آرائه.

موافقة البصريين:

1. كلاو كلتا: لقد وافق الزركشي البصريين بأن كلا وكلتا: هما توكيد الاثنين، وفيهمامعنى الإحاطة،و لهذا قال الشيخ الراغب:" هي في التثنية ككل في الجمع، و مفرد اللفظ مثنى المعنى،عبر عنه مرة بلفظه ومرة بلفظ الاثنين اعتباراً بمعناه، قال تعالى:[إِما يبلُغَن عِنْدك الكِبر أَحدهما أَو كِلَاهما] {الإسراء:23}".وقال الزركشي:"لاخلاف أن معناها التثنية،واختلف في لفظها، فقال البصريون: مفرد،وقال الكوفيون: تثنية. والصحيح الأول،بدليل عود الضمير إليها مفردا في قوله:[كِلْتَا الجنتَين آَتَتْ أُكُلَها] {الكهف:33} فالإخبار عن (كلتا) بالمفرد دليل على أنها مفرد، إذ لو كان مثنى لقال: " آتتا "[1].

---

(1)الزركشي، البرهان 281/4 و انظر: ابن الانباري، الانصاف 392/1 مسأله 60

2. لام كي: قال الزركشي:" وقال ابن خالويه في كتاب" المبتدأ " في النحو: فإنما قوله تعالى: [فَالتَقَطَه آَلُ فِرعون لِيكُون] {القصص:8}، فهي لام كي عند الكـ وفيين، ولام الصيرورة عند البصريين، وافق الزركشي البصريين بتقدير الآية:" فصارعاقبة أمرهم إلى ذلك، لأنهم لم يتلقطوه لكي يكون عدوا" [1].

3. وافق الزركشي البصريين بأن الجر بـ (رب) المحذوفة لا بالواو. [2]

4. ووافق الزركشي سيبويه والبصريين في أن الجملة الحالية ذات الفعل الماضي، يجب أن تكون مسبوقة بـ (قد) ظاهرة، أو مقدرة،ففي حذف الحرف قال:"ومنه حذف (قد) في قوله تعالى:[قَالُوا أَنُؤْمِن لَك واتبعك الأَرذَلُون] {الشعراء:111} أي: وقد اتبعك،لأن الماضي لا يقع موقع الحال إلا و(قد) معه ظاهرة أو مقدرة"، واستشهد على ذلك بآيات أخر. [3]

ذكر الزركشي القاعدة السادسة من قواعد العطف:" العطف على المضمر،إن كان متصلا مرفوعاً فلا يجوز من غير فاصل تأكيد أو غيره كقوله تعالى: [إنه يراكُم هو وقَبِيلُه] {الأعراف:27}، و[فَاذْهب أَنْتَ وربك فَقَاتِلَا] {المائدة:24}.....ثم يعرض بعد ذلك رأي الكوفيين في هذه المسألة بقول: "وأجاز الكوفيون العطف من غيرفاصل." [4]

5. وقال الزركشي في الفصل بين التوكيد والمؤكد:" وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصل بين التوكيد و المؤكد"،ونقل عن الصفار في " شرح سيبويه":" والسماع يرده، قال تعالى:[وهم بِالآَخِرةِ هم كَافِرون] {هود:19} فإن (هم) الثانية تأكيدا للأولى. وقوله: [وأَما الَذِين سعِدوا فَفِي الجنةِ خَالِدِين فِيها] {هود:108}، وقوله:[فَلَماجاءهم ما عرفُوا كَفَروا بِهِ] {البقرة:89}، ألا ترى أن قبله:[ولَما جاءهم كِتَاب] {البقرة:89} فأكّد (لما) وبينهما كلام، وأصله:[يستَفْتِحون علَى الَذِين كَفَروا] {البقرة:89} فكرر للطول الذي يبين (لما) وجوابها ". وقوله:[أَيعِدكُم أَنكُم إِذَا مِتم

(1) الزركشي، البرهان، 298/4 انظر: ابن الانباري، الانضاف 99/2 مسألة 78

(2)المصدر نفسه 372/4 وابن الانباري، الانصاف 350/1 مسألة 55

(3) المصدرنفسه 284/3 وابن الانباري، الإنصاف 233/1 مسألة 32

(4) المصدرنفسه 100/3-101

وكُنْتُم تُرابا وعِظَاما أَنكُم مخْرجون] {المؤمنون:35} في أحد القولين، لأنه أكد(أن)بعد ما فصل [1].

6 . و (ما) تزاد بعد أداة الشرط، جازمة كانت، نحو:[أينَما تَكُونُوا يدرِكْكُم الموتُ] {النساء:78}، أو غير جازمة، نحو:[حتى إِذَا ما جاءوها شَهد علَيهم سمعهم] {فصلت:20}. وبين المتبوع وتابعه نحو:[مثَلًا ما بعوضةً] {البقرة:26} لعل إيراد الزركشي قول الزجاج:" ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين " انتهى [2] دليلا على ميله لهذا الرأي، وأيده بسقوطها في قراءة ابن مسعود. و(بعوضة) بدل وقيل: (ما) اسم نكرة صفة (مثلا) أو بدل و (بعوضة عطف بيان). [3]

7. وفي حديثه عن التعليل قال:" (أن) والفعل المستقبل بعدهاتعليلا لما قبله،كقوله تعالى:[أن تَقُولُوا إِنما أُنْزِلَ الكِتَاب علَى طَائِفَتَين مِن قَبلِنَا] {الأنعام:156}، وقوله:[أَن تَضِل إِحداهما فَتُذَكر إِحداهما الأُخْرى] {البقرة:282}و نظائره كثيرة.وفي ذلك طريقان:أحدهماللكوفيين:أن المعنى لئلا يقولوا،ولئلا تقول نفس.

ثانيهما: للبصريين أن المفعول له محذوف،أي كراهة أن يقولوا، أو حذار أن يقولوا. فإن قيل: كيف يستقيم الطريقان في القول:[أَن تَضِل إِحداهما فَتُذَكر إِحداهما الأُخْرى] {البقرة:282} فإنك إذا قدرت:"لئلا تضلّ إحداهما"لم يستقم عطف (فتذكر)عليه، وإن قدرت: حذار أن تضل إحداهما، لم يستقيم العطف أيضا ؛ لأنه لا يصح أن تكون الضلالة علة لشهادتها. قيل: بظهور المعنى يزول الإشكال، فإن المقصود: إذكار إحداهما الأخرى إذا ضلت ونسيت، فلما كان الضلال سبباً لإذكار، جعل موضع العلة كما تقول:"أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعِم بها"، فإنما أعددتها للدعم لا للميل، وأعددت هذا الدواء أن أمرض فأداوى به ونحوه، هذا قول سيبويه و البصريين. [4]

---

(1) الزركشي،البرهان 487/2 وانظر مقدمه كتاب سيبويه 37/1

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب: 373/1

(3) الزركشي،البرهان 154/3

(4) الزركشي، البرهان 170/3-171

وكأنه لماأورد رأي البصريين كاملاً،ولم يفصل رأي الكوفيين يحاول إقناع القارئ به.

8. إن المكسورة الخفيفة للتعليل بمعنى (إذ) عند الكوفيين، فقال الزركشي في قوله تعالى: [وَأَنْتُم الأَعلَون إِن كُنْتُم مؤْمِنِين] {آل عمران:139}" قال بعضهم: لم يخبرهم بعلوهم إلا بعد أن كانوا مؤمنين. و قوله تعالى:[اتقُوا ا َ وذَروا ما بقِي مِن الربا إِن كُنْتُم مؤْمِنِين] {البقرة:278}، قال بعضهم: لو كانت للخبر لكان الخطاب لغير المؤمنين. وكذا [وإِن كُنْتُم فِي ريبٍ] {البقرة:23} ونحوه، مما الفعل فيه محقق الوقوع:" و البصريون يمنعون ذلك وهو التحقيق كالمعنى مع (إذ)" [1]

2.2 موقفه من مدرسه الكوفة:

أما موقفه من الكوفيين فيختلف تماما عن موقفه من البصريين، إذ كان يخطئهم، ويرد عليهم آراءهم بأقوال علماء البصرة و مؤيديها، وإن كان أحيانا يختار آراءهم و يرجحها، أو يوردها من باب الإحصاء، والجمع، فقد أراد في برهانه جمع كل ماله علاقة بعلوم القرآن.

ما وافق فيه الكوفيين:

1. (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون: ترد لمعان خامسها: شرطية في قول الكوفيين، كقوله: [أن تَضِل إِحداهما فَتُذَكر إِحداهما الأُخْرى] {البقرة:282}، قالوا: ولذلك دخلت الفاء. [2]

2. ومما يتعلق بـ (لو) الامتناعية من مسائل: أنها كالشرطية في اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل أومعمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى: [قُلْ لَو أَنْتُم تَملِكُون خَزائِن رحمةِ ربي] {الإسراء:100} واختلف في موضع (أن) بعد (لو)، فقال سيبويه:[3] في موضع رفع بالابتداء واختلف عنه في الخبر فقيل محذوف، وقيل

(1) الزركشي،البرهان 195/4 وانظر: ابن الانباري، الانصاف 147/2 مسالة 88

(2) المصدر نفسه، 316/4

(3) المصدر نفسه، 4 / 201 وانظر: ابن الانباري،الانصاف 105/2 مسالة 78

لايحتاج إليه، وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره:" ولو ثبـ ت أنهم " وهو أقيس لبقاء الاختصاص [1].

3. قال الزركشي:"إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب، نحو:" أقوم إن قمت،و أنت طالق إن دخلت الدار"فلا تقديرعند الكوفيين، بل المقدم هو الجواب، وعند البصريين دليل الجواب،والصحيح هو الأول [2] لأن الفاء لا تدخل عليه،ولو كان جوابا لدخلت، ولأنه لوكان مقدما من تأخير لما افترق المعنيان،وهما مفترقان، ففي التقدم بني الكلام على الخبر ثم طرأالتوقف وفي التأخير بني الكلام من أوله على الشرط [3].

4. وفي (لا) قال الزركشي:" تكون اسما في قول الكوفيين وجعلوها بمنزلة (غير) [4] وقيل:إن ماقالوه، إذا دخلت على نكرة، وكان حرف الجر داخلا عليها، نحو غضبت من لا شيء، وجئت بلا مال، و كلام ابن الحاجب يقتضي أنه أعم من ذلك، فإنه قال: جعلوا (لا) بمعنى (غير) لأنه يتعذر فيها الإعراب، فوجب أن يكون إعرابها مع ما هو من تتمتها، وهو ما بعدها، كقولك: "جاءني رجل لا عالم و لا عاقل ".

ومنه قوله تعالى:[لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ] {البقرة:68} [وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ]. {الواقعة43-44}. و قوله: [لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ] {الواقعة:33} [5].

5. ومن اللام العاملة: قال الزركشي:" الناصبة على قول الكوفيين في موضعين: لام كي [6] و لام الجحود [7]. و لام الجحود هي الواقعة بعد الجحد أي النفي، كقوله تعالى:[مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ] {آل عمران:179}،[وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ]

(1) ابن هشام، مغني اللبيب:270-269/2

(2) ابن الانباري،الأنصاف 142/2 مسالة 78

(3)الزركشي، البرهان 467/2

(4) ابن الانباري،الإنصاف 341/1 مسالة 53

(5) االزركشي،لبرهان 309/4

(6) ابن الانباري، الإنصاف:99/2 مسالة 78

(7)المصدر نفسه 118/2 مسالة 82

{الأنفال:33}،[لَمْ يكُنِ ا ُ لِيغْفِر لَهم] {النساء:168}، وضابطها أنها لوسقطت تم الكلام بدونها، وإنما ذكرت توكيدا لنفي الكون بخلاف لام كي".[1]

6. وفي اللام غير العاملة الموجبة قال:"بمعنى (إلا)عند الكوفيين [2] كقوله تعالى:[وإِن كُلٌّ لَما جمِيع لَدينَا محضرون] {يس:32}،[وإِن كُلُّ ذَلِك لَما متَاع الحياةِ الدنْيا] {الزخرف:35}،أي: ما كل، فجعلوا (إن)بمعنى(ما)و (اللام) بمعنى (إلا) في الإيجاب. [3]

7. وفي(كيف) قال:"وعن الكوفيين أنها تجزم، نحو: كيف تكن أكن، و قد يحذف الفعل بعدها، قال تعالى:[كَيفَ وإِن يظْهروا] {التوبة:8}، أي:كيف توالونهم".[4]

3.2 موقف الزركشي من علماء النحو:

امتاز الزركشي بدقة النقل عن غيره من العلماء مما يثبت سعة إطلاعه،فلا يكاد يورد مسألة في برهانه إلا ويذكرلها جل أقوال العلماء، فقهية كانت،أو لغويةأوبلاغية....

وما يهمنا هو المسائل النحوية لدى الزركشي، فإن كانت المسألة خلافية أورد آراء جميع الأطراف بذكر العالم ورأيه، دون الترجيح بينها أحيانا، وإن كان له ميل لأحدها فصل ودقق أكثر، وبين أطراف المسألة. لذا اتكأ على علماء كثر، بصريين كانوا أو كوفيين، فلا يغيب سيبويه أو المبرد أوثعلب أو الفراء..... ولا غيرهم من علماء النحو، فكان يورد آراءهم دون مناقشة لها.

ومن بين من اتكأ عليهم الزركشي: أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري.

---

(1) الزركشي،البرهان 295/4

(2) انظر: ابن الانباري، الانصاف 182/1 المسالة 24

(3) الزركشي، البرهان 287/4

(4) الزركشي، البرهان:286/4، ابن الانباري، الانصاف 158/2 مسالة 91 للمزيد انظر: الزركشي،البرهان:372/4،211،187

أبو علي الفارسي:

كان للفارسي حضور واضح في كتاب " البرهان في علوم القرآن " فقد استعان الزركشي به كثيرا في دعم آرائه النحوية، ويقف عند تلك الآراء وقد يعترض بعضها، وإن كان حجم مااعترض عليه من آراء قليل جدا نسبة لعدد نقوله عنه.

وكان يظهر اعتراضه هذا بقوله: و هذا الذي قاله الفارسي ضعيف مخالف، وزعم الفارسي،وغفل الفارسي، ورده فلان، وفيه نظر. أماردہ، فكان بمناقشة المسألة، وتوضيح الوجه الذي يراه الزركشي، أو يستعين بآراء نحاة آخرين.

أما المسائل التي خالفه بها:

1. اعترض الزركشي رأي الفارسي في قوله تعالى: [إنما قَولُنَا لِشَيءٍ إِذَا أَردنَاه أَن نَقُولَ لَه كُن فَيكُون] {النحل:40} قال الفارسي:"(كن) لفظه أمر والمراد الخبر، والتقدير: يكون فيكون، أو على أنه مخبرمبتدأ محذوف، أي: فهو يكون. قال: ولهذا أجمع القراء على رفع (فيكون) ورفضوا فيه النصب إلا ما روى عن ابن عامر[1]، وسوغ النصب لكونه بصيغة الأمر، قال: ولا يجوز أن يكون معطوفا على(نقول) فيجيء النصب على الفعل المنصوب (بأن) لأن ذلك لا يطّرد، بدليل قوله:[إن مثَلَ عِيسى عِنْد ا ِ كمثَل آَدم خَلَقَه مِن تُرابٍ ثُم قَالَ لَه كُن فَيكُون] {آل عمران:59}، إذ لا يستقيم هنا العطف المذكور؛ لأن: (قال) فعل ماض و (يكون) مضارعا، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما.

قلت:" وهذا الذي قاله الفارسي ضعيف، مخالف لقواعد أهل السنة".[2]

2. وفي حذف الحرف،منه حذف الواو، خرج عليه الفارسي قوله تعالى:[ولَا علَى الَذِين إِذَا ما أَتَوك لِتَحمِلَهم قُلْتَ لَا أَجِد ما أَحمِلُكُم علَيهِ تَولوا] {التوبة:92} و قال:" تقديره: وقلت لا أجد، فهو معطوف على قوله (أتوك)؛ لأن جواب (إذا) قوله: (تولوا). ومنعه ابن الشجري في أماليه، وعلى هذا فلا موضع له

---

(1) قراءة ابن عامر والكسائي بالنصب،انظر: الداني، التيسير، ص137

(2) الزركشي، البرهان:403/2

من الإعراب؛ لأنه معطوف على الصلة، والصلة لا موضع لها من الإعراب فذلك ما عطف عليها [1].

3. وقول الكوفيين الألف واللام عوض عن الضمير عليها. قال ابن مالك: وعليه يحمل قوله:[جناتِ عدنٍ مفَتحةً لَهم الأبواب] {ص:50}، وزعم أبو علي الفارسي والزمخشري[2] أن (الأبواب) بدل من المستكن في (مفتّحة).وهذا تكلف، فوجب أن تكون (الأبواب) مرتفعة بـ(مفتّحة) المذكور، أوبمثله مقدرا، وقد صح أن (مفتحة) صالح للعمل في (الأبواب)، فلا حاجة إلى إبدال أيضا [3]

4. (إذ) قد تجيء بمعنى (أن) حكاه السهيلي في (الروض) عن نص سيبويه في كتابه، قال: ويشهدله قوله تعالى:[بعد ِإذْ َأنْتُم مسلِمون] {آل عمران:80}، وعليه قوله تعالى:[ولَن ينْفَعكُم اليوم ِإذْ ظَلَمتُم َأنكُم ِفي العذَابِ مشْتَرِكُون] {الزخرف:39}، قال: وغفل الفارسي عما في الكتاب من هذا، وجعل الفعل المستقبل الذي بعد (ا) عاملا في الظرف الماضي، فصار بمنزلة من يقول: سآتيك اليوم أحسن[4].

5. الوجه الثاني في(لما) أن تدخل على ماض، فهي حرف وجود لوجود، أو وجوب لوجوب فيقتضي وقوع الأمرين جميعا، عكس (لو) نحو: لما جاءني زيد أكرمته. قال ابن السراج والفارسي: ظرف بمعنى (حين).

قال الزركشي:"ورده ابن عصفور بقوله: [وتِلْك القُرى َأهلَكْنَاهم لَما ظَلَموا] {الكهف:59}، قال: لأن الهلاك لم يقع حين الظلم بل كان بين الظلم و الهلاك إرسال الرسل وإنذارهم إياهم، و بعد ذلك وقع الهلاك فليست بمعنى (حين)، وهذا الرد لا يحسن إلا إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم، وليس كذلك". [5].

6. وفي الكلام على المفردات من الأدوات كما في قوله تعالى:[إنما الصدقَاتُ ِللْفُقَراءِ والمساكِين] {التوبة:60} عدل عن اللام إلى (في) في الأربعة

---

(1) الزركشي، البرهان:280/3

(2) انظر:الزمخشري، الكشاف:332/3

(3) المصدر نفسه 36\4

(4) الزركشي، البرهان 185\4

(5) الزركشي، البرهان 328\4-238

الأخيرة إيذانا منهم بأنهم أكثر استحقاقا للتصدق عليهم ممن سبق ذكره باللام؛ لأن (في) للوعاء، فنبه باستعمالها على أنهم أحقّاء بأن يجعلوا مظنّة لوضع الصدقات فيهم، كما يوضع الشيء في وعائه مستقرا فيه، وفي تكريرحرف الظرف داخلا على (سبيل ا) دليل على ترجيحه على الرقاب و الغارمين.

قال الفارسي:" وإنما قال (وفي الرقاب)ولم يقل (للرقاب)"؛ ليدل على أن العبد لا يملك. و فيه نظر، بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب.[1]

ابن جنــي:

المسائل التي اعترضها ورد عليها وهي:-

1- أما (لا) تزاد بعد (أن) المصدرية، كقوله: [لِئَلَّا يعلَمَ أَهلُ الكِتَابِ] {الحديد:29} أي: ليعلم، لولا تقدير الزيادة لانعكس المعنى، فزيدت (لا) لتوكيد النفي. قاله ابن جني. واعترضه ابن ملكون: بأنه ليس هنالك نفي حتى تكون هي مؤكدة له، ورد عليه الشلوبين:" بأهنا ما معناه لنفي "، وهو ما وقع عليه العلم من قوله:[أَلَّا يقْدِرون علَى شَيءٍ] {الحديد:29}، ويكون هذا من وقوع النفي على العلم[2]

2- وزعم ابن جني أن التقدير قوله تعالى: [فَكَيفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمةٍ بِشَهِيدٍ] {النساء:41} أن التقدير: فكيف إذا جئنا. [3]

3- وزعم ابن جني في كتابه " الخصائص " [4]:"أنه لا يجوز فعل المطاعة إلا بالفاء.وأجاب عن قوله تعالى:[ولَا تُطِع من أَغْفَلْنَا قَلْبه عن ذِكْرِنَا واتبع هواه] {الكهف:28} بأن (أغفل) في الآية بمعنى:وجدناه غافلا،لاجعلناه يغفل، وإلاالقيل: "فاتبع هواه" بالفاء؛ لأنه يكون مطاوعا".فقال الزركشي:" وفي كلامه نظر؛لأنا نقول: ليس اتباع الهوى مطاوعا لـ(أغفلنا) بل المطاوع لـ(أغفلنا)...واعلم ان الحامل لأبي الفتح على الكلام اعتقاده الاعتزالي أن معصية العبد لاتنسب إلى

---

(1) الزركشي، البرهان 155\4

(2) المصدر نفسه، 154/3

(3) المصدر نفسه، 275/3

(4) ابن جني،الخصائص 153/3-254

ا ، وأنها مسببة له، فلهذا جعل (أفعل) هنا بمعنى (وحد) لا بمعنى التعدية خاصة. وقد بينا ضعف كلامه وأن المطاوع لا يجب عطفه بالفاء. (1)

4- وقال الزركشي:" ادعى ابن جني في كتابه (القد) أن (إن) الشرطية تفيد معنى التكثير لما كان فيه هذا الشياع والعموم ؛ لأنه شائع في كل مرة. ويدل لذاك دخولها على (أحد) الذي لا يستعمل إلا في النفي العام، كقوله تعالى:[وإن أحد مِن المشْركِين استَجارك فأَجِره] {التوبة:6}؛ لأنه ليس في واحد يقتصرعليه، فلذاك أدخل عليه (أحد) الذي لا يستعمل في الإيجاب. وقال: يجوز أن تكون (أحد) هنا ليست التي للعموم، بل بمنزلة (أحد) من (أحد وعشرين) ونحوه، إلا أنه دخله معنى العموم لأجل (إن)، بل بمنزلة (أحد) كما في قوله:[وإن امرَأةٌ] {النساء:128}، [إن امرؤٌ] {النساء:176}(2) أورد الزركشي هذا الرأي في إحدى فوائده، ولم يعلق عليه بغير كلمة (ادعى) بداية.

الزمخشري:

إن كان الزركشي يورد ما نص عليه سيبويه في كل مسألة نحوية يريد طرحها، فإنه أيضا يورد ما قاله الزمخشري، حتى أن عدد نقوله عن الزمخشري يضاهي عدد نقوله عن سيبويه إمام النحو، وكان دائم التصريح بالنقل عنه – خاصة كتابه الكشاف – بسبب شهرة هذا الكتاب في عصره.

وما نقْله عن الزمخشري إلا لتأكيد رأي يراه،أوالرد به على آخرين،ومع ذلك كان حجم ما اعترض عليه من آراء الزمخشري أكثر من غيره.

فإن رأى الزركشي –رحمه ا – غير ما رآه الزمخشري اعترض عليه بقوله: زعم الزمخشري، واعترض عليه، وغلط، وأخطأ، وخلافا، كذلك عندما يقول: قال صاحب الكشاف، فإنه يورد رأيا له لا يراه. وقد يقول: ُرد عليه وإن كان هذا الرد في اعتراضاته عليه، بكلام غيره، فيقول: أنكره......ثم يورد الرد، كما ظل حس الفقه ملازما للزركشي فإذا ما اشتم رائحة الاعتزال نهض مسرعا للرد عليها.

---

(1) الزركشي، البرهان 126/4

(2) المصدر نفسه، 196/4

المسائل التي اعترض الزركشي رحمه ا الزمخشري بها و رد عليها:-

1- قال الزركشي في حديثه عن أدوات التأكيد:" (الواو) زعـم الزمخشري[1] أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف، كما تدخل على الجملة الحالية، كقوله تعالى: [وما أَهلَكْنَا مِن قَريةٍ إلا ولَها كِتَاب معلُوم] {الحجر:4}، وقوله تعالى:[ويقُولُون سبعةٌ وثَامِنُهم كَلْبهم] {الكهف:22}، والصحيح أن الجملة الموصوف بها لا تقترن بالواو، لأن الاستثناء المفرغ لايقع في الصفات، بل الجملة حال من (قرية) لكونها عامة بتقديم (إلا) عليها".[2]

2- "عطف البيان وهو كالنعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه وشرط صاحب " الكشاف " فيه أن يكون وضوحه زائدا على وضوح متبوعه.

ورد ما قاله: بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسب انضمام عطف البيان مع متبوعه،لا أن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول ؛ لأن من الجائزأن يحصل باجتماع الثاني مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفراد كل منهما، كما في: (خالي أبو عبد ا زيد) مع أن اللقب أشهر، فيكون في كل واحد منهما خفاء بانفراده و يرفع بالانضمام". [3]

وزعم الزمخشري [4] في قوله تعالى:[أَسكِنُوهن مِن حيثُ سكَنْتُم مِن وجدِكُم] {الطلاق:6} أن (من وجودكم) عطف بيان. وهو مردود؛ فإن العامل إنما يعاد في البدل لافي عطف البيان [5]

3- وفي عطف المترادفين على الآخر، أو ما هو قريب منه في المعنى، والقصد منه التأكيد قال:" قال الزمخشري [6] في قوله تعالى:[والَذِين يؤْمِنُون بِما أُنْزِلَ إِلَيك وما أُنْزِلَ مِن قَبلِك] {البقرة:4}: إنهم هم المذكورون أولا، وهو من عطف الصفة

---

(1)الزمخشري، الكشاف 310/2 و 285/2

(2) االزركشي، لبرهان 512/2

(3) المصدر نفسه، 41/3

(4) الزمخشري، الكشاف 110/4

(5) الزركشي، البرهان 42/3

(6) الزمخشري،الكشاف 23/1

على الصفة، واعتُرض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تغاير الصفتين في المعنى، وتقول: "جاء زيد العالم العالم " فإنه تكرار، والآية من ذلك لأن المعطوف عليه قوله تعالى:[الذين يؤمنون بالغيب] {البقرة:3} والمعطوف قوله تعالى: [والذين يؤمنون بما أنزل إليك] {البقرة:4} والمنزل هو الغيب بعينه. [1]

4- وفي قول الزمخشري في قوله تعالى:[فاستفتهم] {الصفات:149} وفي آخر الصافات معطوفا على[فاستفتهم] {الصفات:11} في أول السورة، وقال في قول بعضهم:[نذيرا للبشر] {المدثر:36}:إنه حال من فاعل[قم] {المدثر:2}في أول هذه السورة[2]. قال الزركشي:"هذا من بدع التفاسير، و الذي ذكره في الصفات منه". [3]

5- ومما قدم النية به التأخير، قوله تعالى:[ولم يجعل له عوجا* قيما] {الكهف1-2} قال:"الأظهر جعل هذه الجملة صلة الذي [4]،وعلى هذا لا موضع لها من الإعراب.... و اختار صاحب " الكشاف " [5] أن يكون (قيما) من تمام الصلة، وإذا كان حالا، يكون فيه فصل بين بعض الصلة وتمامها، فكان الأحسن جعله معمولا لمقدر" [6].

6- وجعل الزمخشري من قلب الإسناد [7]:[ويوم يعرض الذين كفروا على النار] {الأحقاف:20} كقوله: عرضت الناقة على الحوض، لأن المعروض ليس له اختيار، وإنما الاختيار للمعروض عليه؛ فانه قد يفعل، وعلى هذا فلاقلب في الآية، لأن الكفار مقهورون، فكأنهم لا اختيار لهم.... وقال تعالى:[وما يخدعون إلا أنفسهم] {البقرة:9}، وقيل: الأصل: وماتخذعهم إلا أنفسهم، لأن الأنفس هي المخادعة والمسولة، قال تعالى: [بل سولت لكم أنفسكم] {يوسف:18}.

---

(1) الزركشي، البرهان 51/3

(2) الزمخشري، الكشاف 312/3

(3)الزركشي، البرهان 141/4

(4) في قوله تعالى":[**الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب...**] {الكهف:1}

(5)الزمخشري، الكشاف 379/2

(6) الزركشي، البرهان 349/3

(7) الزمخشري، الكشاف 447/3

ورد بأن الفعل في مثل هذا المفعول في المعنى، وأن التغاير في اللفظ فقط. فعلى هذا يصح إسناد الفعل إلى كل منهما، ولاحاجة إلى القلب.[1]

7- وعد صاحب الكشاف [2] من أسباب التنكير التقليل كقوله تعالى:[أسرى بعبده ليلا] {الإسراء:1}، أي: بعض الليل. وفيه نظر، لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنس إلى فرد من أفراده، لا ببعض فرد إلى جزء من أجزائه. [3]

8- ومن العطف على الموضع قال الزركشي:" جعل الزمخشري وأبو البقاء[4] منه قوله تعالى:[لينذر الذين ظلموا وبشرى] {الأحقاف:12}، إن بشرى في محل نصب بالعطف على محل (لينذر) لأنه مفعول له. وغلطا في ذلك، لأن شرطه في ذلك المحل بحق الأصالة والمحل ليس هنا كذلك لأن الأصل هو الجر في المفعول له، وإنما النصب ناشئ عن إسقاط الخافض.[5]

9- وفي العطف على المضمر، قال الزمخشري[6] منه ":[أئنا لمبعوثون*أوآباؤنا ا] {الصفات:16-17} فيمن قرأ بفتح الواو، وجعل الفصل بالهمزة "[7]. وقال الزركشي:" ورد بأن الاستفهام لا يدخل على المفردات". [8]

10- أما معنى (جعل) في قوله تعالى:[إنا جعلناه قرآنا عربيا] {الزخرف:3}، فهوالنقل من حال إلى حال والتصيير، أي صيرناه بلسان عربي...

وأخطأ الزمخشري[9] حيث جعله بالخلق، وهو مردود صناعة ومعنى، أما الصناعة فلأنه يتعدى لمفعولين ولو كان بمعنى: الخلق لم يتعد إلا إلى واحد، وتعديته

---

(1) الزركشي، البرهان 362/3

(2) الزمخشري، الكشاف 350/5

(3) الزركشي، البرهان 83/4

(4)الزمخشري، الكشاف 445/3 و، إملاء ما بعد الرحمن 234/2

(5) الزركشي، البرهان 97/4

(6) الزمخشري، الكشاف 298/3

(7)ابن حزري، النشر في القراءات: 257/2 قراءة ورش فتح الواو

(8) الزركشي، البرهان 100/4

(9) الزمخشري، الكشاف 411/3

لمفعولين – وإن احتمل هذا المعنى – لكان بجواز إرادة التسمية أو التصيير على ما سبق.

وأما المعنى، فلو كان بمعنى: "خلقنا التلاوة العربية"، فباطل؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم بألسنتنا وإنما الخلاف في أن كلام ا الذي هو أمره ونهيه وخبره، فعندنا أنه صفة من صفات ذاته، وهو قديم. [1]

11- أجاز الزمخشري أن تقع (أن) مثل (ما) في نيابتها عن ظرف الزمان، وجعل منه قوله تعالى:[أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ ا ُ الْمُلْكَ] {البقرة:258}، وقوله:[إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا] {النساء:92}.

ورد بأن استعمالها للتعليل مجمع عليه، وهو لائق في هاتين الآيتين، والتقدير: "لأن آتاه"و "لئلا يصدقوا ". [2]

12- وفي قوله تعالى:[سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ] {البقرة:142}.قال الزمخشري:"أفادت السين وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك...وقال الطيبي: مراد الزمخشري أن السين في الإثبات مقابلة (إن) في النفي". وقال الزركشي:" وهذا مردود، لأنه لو أراد ذلك لم يقل: السين تؤكد للوعد، بل كانت حينئذ توكيدا للموعودبه، كما أن لو تفيد تأكيد النفي بها". [3]

13- كذلك قال الزركشي:"(كم) ليست الاستفهامية أصلا للخبرية، خلافا للزمخشري حيث ادعى ذلك في سورة (يس)عند الكلام على:[أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا] {يس:31} [4].

14- وفي المسألة الثانيةمن مسائل (لو): قال الزمخشري يجب كون خبر (أن) الواقعة بعد (لو) فعلا، ليكون عوضا عن الفعل المحذوف وقال أبو حيان: هو وهم و خطأ فاحش، قال ا تبارك وتعالى:[وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ]

---

(1) الزركشي، البرهان 116/4

(2) المصدر نفسه، 202/4انظر:الزمخشري، الكشاف 155/1 – 156 و 290

(3) الزمخشري، الكشاف 97/1

(4) الزركشي،البرهان 283/4

{لقمان:27}، وكذا رده ابن الحاجب وغيره بالآية،وقالوا: "إنما ذاك في الخبرالمشتق، لا الجامد كالذي في الآية " [1]

15- وقال في الفرق بين (لما) و(لم): أن منفي (لما) متوقع بثبوته، بخلاف منفي (لم)... قال الزمخشري[2] في قوله تعالى:[ولَما يدخُل الإيمان فِي قُلُوبِكُم] {الحجرات:14}:"ما في معنى (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد". وأنكر الشيخ أبو حيان دلالة (لما) على التوقع فكيف يتوهم أنه يقع بعد.[3]

16- وفي معنى:"لعل من ا واجبة"، قال الزمخشري [4] وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، لكنه كريم رحيم إذا أطمع فعل ما يطمع لا محالة، فجرى إطماعه مجرى وعده "فلهذا قيل: أنها من ا واجبة.

وهذا فيه رائحة الاعتزال في الإيجاب العقلي، وإنما يحسن الأطماع دون التحقيق كيلا يتكل العباد كقوله تعالى:[يا َأيها الذِين آَمنُوا تُوبوا ِإلَى ا ِ تَوبةً نَصوحا عسى ربكُم َأن يكَفر عنْكُم سيَئاتِكُم] {التحريم:8}.[5]

17- (لن) لتأكيد النفي (كإن) في تأكيد الإثبات: و قال الزمخشري: لن تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل، بخلاف مذهب الاعتزال في قوله تعالى: [لَن تَرانِي] {الأعراف:143} [6]: هو دليل على نفي الرؤية في الدنيا و الآخرة ؛ وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين في " الشامل " عن المعتزلة،ورد عليهم بقوله تعالى عن اليهود:[فَتَمنوا الموتَ ِإن كُنْتُم صادِقِين* ولَن يتَمنوه َأبدا]. {البقرة 94-95}.ثم

---

(1) الزركشي، البرهان 316/4 317، الزمخشري، الكشاف: 265/3، ابو حيان،البحر المحيط 191/191/7

(2) الزمخشري، الكشاف 17/4 تفسير الآية من سورة الحجرات

(3) الزركشي، البرهان 328/4،ابو حيان، البحر المحيط 117/8

(4)الزمخشري، الكشاف 54/1، و البغوي،معالم التنزيل 55/1

(5) الزركشي، البرهان 337/4

(6) الزمخشري، المفصل: 307

أخبرعن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون"[يا لَيتَها كَانَتِ القَاضِيةَ] {الحاقة:27}، يعنى الموت. (1)

كان الزركشي دقيقا في نقله آراء الآخرين،فلا يورد مسألة إلا ويحشد لها مختلف أقوال السابقين،ولا يرجح رأياعلى رأي،ورغم ذلك فقد توقف عند آراء بعض العلماء،كالفارسي،وابن جني،والزمخشري، وردعليهم،فغالبا ما يصف آراءهم بقوله: زعم،أو ادعى،أوأخطأ،أو يستعين بآراء علماء آخرين للرد عليهم.

(1) الزركشي، البرهان:517/2،الزمخشري، الكشاف 197/2

الفصل الثالث

القضاياالنحوية في البرهان

أولا: المرفوعات:

المبتدأ:

أحكام المبتدأ:

لم يصرح الزركشي ما العامل في المبتدأ، الابتداء أم الخبر، ولكنه كان كثير الإشارة إلى الرفع بالابتداء، إذ كان غالباً ما يقول: "مرتفع بالابتداء"،" فالرفع بالابتداء"، وما إلي ذلك من عبارات تؤكد ميله إلي أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، ومن ذلك:

قوله تعالى:[**قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ**] {هود:69}: فإن نصب (سلاما) إنما يكون على إرادة الفعل، أي: سلّمنا سلاماً،....بخلاف (سلام ابراهيم) فإنه مرتفع بالابتداء، فاقتضى الثبوت على الإطلاق وهو أولى بما يعرض له الثبوت...[1]

ومنه: في إعراب (ما) مسألتان في قوله تعالى:[**وما رب العالمين**] {الشعراء:23}: إحداهما في إعرابها؛ وهو بحسب الاسم المستفهم عنه، فإن كانت هي المستفهم عنها كانت في موضع رفع بالابتداء، نحو قوله تعالى:[**مَا لَوْنُهَا**] {البقرة:69}، و[**مَا هِيَ**] {البقرة:68}...[2]

تعريف المبتدأ وتنكيره:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة، إلا أن هناك حالات ينكّر فيها المبتدأ بشروط استنبطها النحاة، لم يتحدث الزركشي عن هذه الشروط على وجه التخصيص، بل كان يشيرإلى المبتدأ ضمن هذه الشروط، ففي حديثه عن الأدوات، لم يجعل (كل) لفظا دالاً على العموم لذلك تم الابتداء بها،وفي حديثه عن معانيها قال: "أما المقطوع من الإضافة، فقال السهيلي: حقها أن تكون مبتدأة،مخبراً عنها..."و (من) لا تكون إلا اسماً لوقوعها فاعلة، ومفعوله، ومبتدأة.

---

(1) الزركشي، البرهان 63/4

(2) المصدر نفسه 345/4 للمزيد انظر 302/4،289،275،214،347،319،316،وغيرها...

كما أنكر الزركشي على ابن الطراوة قوله: " إن الخبر" إلا ا "بقوله:" وكيف يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة "، وذلك أثناء حديث الزركشي بأن صناعة النحو توجب التقدير للمحذوف، وإن كان المعنى غير متوقف عليه، كما في قوله " لا إله إلا ا " فإن الخبر محذوف، وقدره النحاة بـ (موجود) أو (لنا) ". [1]

حذف المبتدأ:

يجوز عند النحاة حذف المبتدأ أو حذف الخبر، ولا يجوز كلاهما، لأنه لا كلام عندئذ فالحذف يكون لدليل، إما للعلم به، أو السياق العام للجملة، يقول السيوطي[2]: يجوز حذف ما علم من المبتدأ أو الخبر، فالأول: يكثر في جواب الاستفهام..، وبعد فاء الجواب...، لم يورد الزركشي أسباباً وتوضيحاً لحذف المبتدأ، بل جعله من حذف الاسم، فأورد طائفة من الآيات على حذف المبتدأ، وقدر المبتدأ المحذوف لكل آية، ثم يقف عند الآية التي يعترض على تأويلها وتفسيرها بعد تقدير المبتدأ ثم يطرح رأيه ويفسر الآية من خلاله ومن ذلك:

من الحذف حذف الاسم، ومنه حذف المبتدأ، كقوله تعالى:[**سيقُولُون ثَلَاثَةٌ.. خَمسةٌ.. و سبعةٌ..**]{الكهف:22}،أي: هم ثلاثة، وهم خمسة، وهم سبعة[3].

وقوله:[**وقُل الحق مِن ربكُم**] {الكهف:29}، أي: هذا الحق من ربكم، وليس هذا كما يظنه بعض الجهال، أي: قل القول الحق، فإنه لو أريد هذا لنصب (الحق)، والمراد إثبات أن القرآن حق، ولهذا قال: "من ربكم "،وليس المراد هنا قول حق مطلق، بل هذا المعنى مذكور في قوله:[**وإذَا قُلتُم فَاعدِلُوا**] {الأنعام:152}، وقوله:[**ألَم يؤْخَذْ عليهم مِيثَاقُ الكِتَابِ أَن لَا يقُولُوا على ا ـ إلَا الحق**] {الأعراف:169}. [4]

ويرى أن المبتدأ يحذف في ثلاثة مواضع في قوله تعالى:[**قَالَ فِرعون وما رب العالَمِين**] {الشعراء:23} إلى قوله:[**إن كُنْتُم تَعقِلُون**] {الشعراء:28} قبل ذكر الرب،

---

(1)الزركشي، البرهان، 187/34

(2) السيوطي، همع الهوامع 38/2 وانظر: سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 178

(3) الزركشي، البرهان:187/4

(4) المصدر نفسه:207/3،وانظر:209،210،211

أي: هو رب السماوات، وا ربكم، وا رب المشرق؛ لأن موسى عليه السلام استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال تهيباً وتفخيماً، فاختصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به، يعرفه أنه ليس كمثله شيء،وهو السميع البصير.[1]

الخبر:

أطلق النحاة على الجمل المفيدة، ما يسمى بالإسناد، وهو المكون من: المسند والمسند إليه، ويقصدون بذلك: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، فالخبر:مسند، والمبتدأ مسند إليه، وهو من العمد، به تتم الفائدة ويحسن السكوت عليه، والأصل فيه أن يلي المبتدأ؛ لأنه مخبر عنه.وهوعلى ضربين: مفرد وجملة. [2]

أقسام الخبر:

الإخبار بالمفرد:

وقال الزركشي أن (ما) الاستفهامية تعرب حسب الاسم المستفهم عنه، فإن كان ما بعدها هو المسؤول عنه، كانت في موضع الخبر، كقوله:[**وما الرحمن**] {الفرقان:60}، وقوله [**ما القارعةُ**].{القارعة2}.[**ما الحاقةُ**] {الحاقة:2} [3]

الإخبار بالجملة:

ذكرالزركشي أن على النحوي بيان مراتب الكلام، فإن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر. ومن الجائز قولنا:" في داره زيد"، لاتصال الضمير بالخبر، ومرتبته التأخير، ولا يجوز "صاحبها في الدار " لإتصال الضمير بالمبتدأ ومرتبته التقديم.[4]أما الإخبار بالجملة فقد أشار الزركشي إلى الضربين وهما:

---

(1) الزركشي، البرهان، :179،177/3

(2) ابن جني،اللمع: 26

(3) الزركشي، البرهان 345/4

(4) الزركشي، البرهان 418/1

الإخبار بالجملة الإسمية:

وذكر الزركشي في قوله تعالى:[**قُلْ هو ا ُ أحد**] {الاخلاص:1} "أي المنفرد بالأحدية. قال جماعه من النحاة [1]:"(هو) ضمير الشأن، و(ا) مبتدأ ثانٍ، و(أحد) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، ولم يفتقر إلى عائد؛ لأن الجملة تفسير له، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه فالخبر جملة لا تحتاج إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى".[2]

الإخبار بالجملة الفعلية:

وذكر الزركشي الخبر بالجملة الشرطية، أثناء حديثه عن تغاير لفظ الشرط والجزاء، فنقل عن الزمخشري في قوله تعالى:[**جزاؤُه من وجِد فِي رحلِهِ فَهو جزاؤُه**] {يوسف:75}،:" يجوز أن يكون (جزاؤه) مبتدأ، والجملة الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر مقام المضمر، والأصل:" جزاؤه من وجد في رحله فهو هو "، فوضع الجزاء موضع (هو). [3]

ويرى ابن النحاس – من خلال إعرابه للآية: أن يكون (جزاؤه) مبتدأ، وخبره محذوفاً، والتقدير: جزاؤه عندنا كجزائه عندكم أن يستعبد من يسرق.[4]

تقدم الخبر: الأصل في العربية، أن يأتي الخبر تاليا للمبتدأ في الجملة، فهو موضوع الحديث، وعنه يخبر، فلذلك يتأخر الخبر عنه. ولكن بعد استقراء كلام العرب: شعره، ونثره، رأى النحاة أن الخبر قد يتقدم على المبتدأ جوازاً، وقد يتقدم وجوباً، بحالات عدوها قواعد لازمة، وإن عد سيبويه تقديم الخبر على المبتدأ دون علة قبحاً. [5]

ولم يتطرق الزركشي لتقدم الخبر جوازاً، ووجوباً، إنما قال في قوله تعالى: [**وحرام على قَريةٍ أَهلَكْنَاها أَنهم لَا يرجِعون**] {الأنبياء:95} "وقيل:(لا) زائدة، والمنع:

---

(1)الصبان،حاشية الصبان 210/1، والعكبري، إملاء ما من به الرحمن: 297/2

(2)الزركشي، البرهان 508/2

(3)المصدر نفسه 469/2

(4) انظر: الزجاج، إعراب القران:210/2

(5) سيبويه، الكتاب:126/2

ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم؛ لكفرهم أنهم لا يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة. وعلى هذا و(حرام) خبر مقدم وجوباً؛ لأن المخبر عنه (أن وصلتها) [1].

وللتقديم أغراضه عند الزركشي:

الإختصاص: وذلك بتقديم المفعول، والخبر، والظرف، والجار والمجرور ونحوها.

أما الخبر، كقوله تعالى:[**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آَلِهَتِي**] {مريم:46}، وقوله: [**وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ ا ـِ**] {الحشر:2} [2]

الحصر: مما قُدم النية به التأخير، مما يجب في الصناعة النحوية ولكن ذلك لقصد الحصركتقديم الخبر على المبتدأ في قوله::[**وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ ا ـِ**] {الحشر:2}، ولو قال:"وظنوا أن حصونهم ما نعتهم " لما أشعر بزيادة وثوقهم بمنعها إياهم، وكذلك:[**وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**] {الأنبياء:97}، ولم يقل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة. وكان يستغنى عن الضمير؛ لأن هذا لا يفيد اختصاص الذين كفروا بالشخوص.[3]

حذف الخبر: يرى النحاة أن الخبر مثل المبتدأ يجوز حذفه، ويجب حذفه، وذكرالزركشي مما يجوز حذفه قوله تعالى:[**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا**] {الرعد:35}، أي وظلها دائم[4]، ويقول ابن هشام[5] "أكلها دائم وظلها " أي: كذلك ويقال: من عندك ؟ فتقول: زيد، أي عندي".

وفي وقوله تعالى:[**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ ا ـِ وَا ـُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**] {المائدة:38}، نقل عن سيبويه:" الخبر محذوف، أي فيما أتلوه: السارق والسارقة، وجاء (فاقطعوا) جملة أخرى، وكذا قوله في [**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي**] {النور:2}، أي: فيما نقص لكم. [6] واستدل بإجماع القراء على الرفع، مع أن الأمر

---

(1) الزركشي، البرهان 157/3

(2) المصدر نفسه، 307/3

(3) المصدر نفسه، 346/3

(4) الزركشي، البرهان 210/3

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 97/1

(6)سيبويه، الكتاب:142/1-144

الاختيار فيه النصب، لإثبات الإضمار، رغم قراءة بعضهم بالنصب[1]، وكذا قال في قوله:[**مثَلُ الجنةِ التِي وعِد المتقُون**] {الرعد:35}،: مثل هنا خبر مبتدأ محذوف، أي: فيما نقص عليكم مثل الجنة، وكذا في قوله تعالى:[**واللذَان يأْتِيانِها مِنْكُم فآذُوهما**] {النساء:16}، إنه على الإضمار. [2]

ويحذف الخبر وجوباً في حالات مختلفة، لاحظها النحاة، ذكر الزركشي منها: خبر المبتدأ الذي يلي (لولا) ولم يجز النحاة إظهاره ومنه قوله ":[**لَولا أَنْتُم لكُنا مؤْمِنين**] {سبأ:31}، فأنتم مبتدأ والخبر محذوف، أي حاضرون وهو لازم الحذف هنا "[3] وقوله:" (لا) حرف امتناع لوجوب...ويلزم في خبرها الحذف، ويستغنى بجوابها عن الخبر".[4]

حذف المبتدأ أو الخبر:

وذكر الزركشي ما يحتمل الأمرين، أي حذف المبتدأ أو الخبر ومن ذلك:

قوله تعالى:[**فَصبر جمِيلٌ**] {يوسف:18}، يحتمل حذف الخبر، أي أجمل، أو حذف المبتدأ، أي: فأمري صبر جميلٌ، ورجح حذف المبتدأ بقوله:" وهذا أولى؛ لوجود قرينة حالية – هي قيام الصبر به – دالة على المحذوف، وعدم قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوص الخبر، وأن الكلام مسوق للإخبار بحصول الصبر له واتصافه به، ورأى أن حذف المبتدأ يحصل ذلك دون حذف الخبر؛ لأن معناه: إن الصبر جميل أجمل ممن لأن المتكلم متلبس به ".

وقوله:" ولأن الصبر مصدر، والمصادر معناها الإخبار فإذا حمل على حذف المبتدأ فقد أجري على أصل معناه؛ من استعماله خبراً، وإذا حمل على حذف الخبر فقد أخرج عن أصل معناه".[5]

---

(1) وهي قراءة عيسى بن عمرو بن أبي عبلة (والسارق والسارقة) بالنصب علـى الاشـتغال انظر: ابو حيان، البحر المحيط:490/3

(2) الزركشي، البرهان 211/3-212

(3) المصدر نفسه 212/3

(4) المصدر نفسه 223/4

(5) الزركشي، البرهان 214/3

وقد يحذفان جملة كقوله تعالى:[**واللائي يئسن من المحيض من نسائكم...**] {الطلاق:4} [1].

زيادة الباء في الخبر:

وذكر الزركشي أن الباء تزاد في خبر المبتدأ نحو":[**جزاء سيئةٍ بمثلها**] {يونس:27}، الباء زائدة، بدليل قوله تعالى في موضع آخر:[**وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلها**] {الشورى:40}".[2]وجعلها من مؤكدات الجملة الإسمية نحو ما زيد بمنطلق، لتأكيد النفي[3].

ما أصله المبتدأ والخبر:

كان وأخواتها:

كـان:

أورد الزركشي اختلاف النحاة و مذاهبهم في دلالة (كان) على الانقطاع: فقد تفيد الانقطاع، لأنها فعل يشعر بالتجدد. وقد لا تفيده، بل يقتضي الدوام والاستمرار، وفي قوله تعالى:[**وكان الشيطان لربه كفورا**] {الإسراء:27}، قال:(كان)على أنه لم يزل منذ أُوجد منطويا على الكفر.

والرأي الثالث أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ، على سبيل الإبهام وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ، ومنه قوله تعالى:[**وكان ا ُ غفورا رحيما**] {الأحزاب:50}، قاله الزمخشري [4] في قوله تعالى:[**كُنْتُم خَير أُمةٍ أُخْرجتْ لِلناس**] {آل عمران:110}.[5]

---

(1) الزركشي، البرهان 215/3

(2) المصدر نفسه، 159/3

(3) المصدر نفسه 514/2

(4) انظر :الزمخشري، الكشاف 609/1

(5)الزركشي، البرهان 107/4

دلالة كان على الزمان:

ذكر الزركشي، أن كان حيث وقعت في صفات ا تعالى فهي مسلوبة الدلالة على الزمان، ثم رجح رأيا للزمخشري، بأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذاك المعنى، ولا بقائه بل إن أفاد الكلام شيئا من ذلك كان لدليل آخر. (1)

ونقل الزركشي رأي الصفار في " شرح سيبويه "إذا استعملت للدلالة على الماضي، فهل تقتضي الدوام والاتصال أم لا ؟ فإذا قلت: كان زيد قائماً، فهل هو الآن قائم ؟ الصحيح أنه ليس كذلك هذا هو المفهوم ضرورة، وإنما حملهم على جعلها للدوام ما ورد من مثل قوله تعالى:[**وكان ا ُ غَفُورا رحِيما**] {الأحزاب:73}، وقوله: [**ولا تَقْربوا الزنَا ِإنه كان فَاحِشَةً**] {الإسراء:32}، وخرج هذا على أنه جواب لمن سأل:هل كان ا رحيما ؟أما الآية الثانية: أي قد كان عندكم فاحشة، وكنتم تعتقدون فيه ذلك، فتركه يسهل عليكم.واختُلف في قوله:[**وكان ا ُ عزِيزا حكِيما**] {النساء:158}، على قولين:

أحدهما:-أنها بمعنى (لم يزل)، كأن القوم شاهدوا عزاً، وحكمة ومغفرة، ورحمة، فقيل لهم: لم يزل ا كذلك.

والثاني: أنها تدل على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان؛ فإذا كان فعلا متطاولا لم يدل دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع، كقولك: كان فلان صديقي، ولا يدل هذا على أن صداقته قد زالت، بل يجوز بقاؤها، ويجوز زوالها. فمن الأول: قوله تعالى: [**ِإن الكَافِرِين كَانُوا لَكُم عدوا مبِينًا**] {النساء:101} لأن عداوتهم باقية. ومن الثاني قوله تعالى:[**وكُنْتُ علَيهِم شَهِيدا ما دمتُ ِفيهِم**] {المائدة:117}.

وقد يدلّ على أن خبرها كان موجوداً في الزمن الماضي، وإما في الزمن الحاضر فقد يكون مستمراً باقياً، وقد يكون منقطعا فالأول كقوله تعالى:[**وكَان ا ُ غَفُورا رحِيما**] {الأحزاب:73}، وكذا سائر صفاته لأنها باقية مستمرة.

---

(1)الزركشي، البرهان 107/4

كان بعد (إن) الشرطية:

والمسألة التي بحثها الزركشي في معنى (كان) أيضا بأنها: فعل مـ ـاض، وإذا وقعت بعد (إن) كانت في المعنى للاستقبال وقال المبرد:" تبقى على المضي لتجردها للدلالة على الزمان، فلا يغيرها أداة الشرط، قال تعالى:[**إِن كُنْتُ قُلْتُه فَقَد عِلِمتَه**] {المائدة:116}، [**إن كان قَمِيصه**] {يوسف:26}"، وهذا ضعيف لبنائه على أنها للزمان وحده، والحق خلافه بل تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال.

وقد استعملت مع (إن) للاستقبال، قال تعالى:[**إِن كُنْتُم صادِقِين**] {البقرة:31}

وأما: [**إِن كُنْتُ قُلْتُه**] {المائدة:116}، فتأوله ابن السراج على تقدير: "إن أكن قلته " وكذا "إن كان قميصه "، إن يكن قميصه.

نفي كان وأخواتها:

إذا نفيت كان وأخواتها فهي كغيرها من الأفعال، فرد الزركشي رأي ابن الطراوة: " بأنها إذا نفيت كان اسمها مثبتا، والخبر منفيا؛ لأن النفي إنما يتسلط على الخبر، كقوله تعالى:[**ما كان حجتَهم إلا أَن قَالُوا**] {الجاثية:25}،فالمقول مثبت، والحجة هي المنفية، فقال الزركشي:"إن ما ذهب إليه غير لازم، إذ قد قريء: [**ما كان حجتُهم**] بالرفع، على أنه اسم كان،ولكن تأوله على أن (كان) ملغاة، أي زائده، تقديره:" ما حجتهم إلا". ورأى الزركشي أن هذا إن ساغ له هنا، فلا يسوغ له تأويله قوله تعالى: [**ثُم لم تَكُن فِتْنَتُهم إلا أَن قَالُوا**] {الأنعام:23}، وإذا قرئ بالرفع، ولا يمكن أن تكون هنا ملغاة [1].

الإخبار بـ (كان) [2]:

حيث وقع الإخبار بـ(كان) على صفة ذاتية، فالمراد الإخبار عن وجودها، وإنها لم تفارق ذاته، ولهذا يقررها بعضهم بـ(ما زال) فراراً مما يسبب الوهم، وإن كان يفيد انقطاع المخبر به عن الوجود، لقولهم: دخل في خبر كان، قالوا: فكان وما زال مجازان، يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازا لقرينة، وإنما معناها أزلية

---

(1) الزركشي، البرهان:105/3-107

(2) المصدر نفسه، 108/3-109

الصفة، ثم يستفيد بقاءها في الحال، وفيما لا يزال بالأدلة العقلية، وباستصحاب الحال. وعلى هذا التقدير سؤالان:

أحدهما: أن البارئ سبحانه وصفاته موجودة قبل الزمان والمكان، فكيف تدل (كان) الزمانية على أزلية صفاته، وهي موجودة قبل الزمان ؟

وثانيهما: مدلول (كان) اقتران مضمون الجملة بالزمان اقترانا مطلقا، فما الدليل على استغراقه الزمان ؟ والجواب عن الأول أن الزمان نوعان: حقيقي: وهو مرور الليل والنهار، أو مقدار حركة الفلك على ما قيل فيه. وتقديري: وهو ما قبل ذلك وما بعده، كما في قوله تعالى: [**ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا**] {مريم:62}، ولا بكرة هناك ولا عشيا، وإنما هو زمان تقديري فرضي، وكذلك قوله تعالى:[**خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام**] {الفرقان:59}، مع أن الأيام الحقيقية لا توجد إلا بوجود السماوات والأرض، والشمس والقمر، وإنما الإشارة إلى أيام تقديريه. وعن الثاني: أن (كان) لما دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان، لم يكن بعض أفراد الأزمنة أولى بذلك من بعض، فأما ألا يتعلق مضمونها بزمان فيعطل، أو يعلقّ بعضها دون بعض، وهو ترجيح بلا مرجح، أو يتعلق بكل زمان، وهو المطلوب.

وحيث وقع الإخبار بها عن صفه فعلية، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل، نحو: كان ا خالقا، ورازقا، ومحييا، ومميتا، وتارة تحقيق نسبتها إليه نحو:[**وكنا فاعلين**] {الأنبياء:79}، وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه،نحو:[**وكنا نحن الوارثين**] {القصص:58}، فإن الإرث إنما يكون بعد موت المورث وا سبحانه مالك كل شيء على الحقيقة، من قبل ومن بعد.

حيث أخبر بها عن صفات الآدميين، فالمراد التنبيه على أنها فيهم غريزة، وطبيعة مركوزة في نفسه: [**وكان الإنسان عجولا**] {الإسراء:11}،:[**إنه كان ظلوما جهولا**] {الأحزاب:72}...أي خلق الإنسان على هذه الصفة، وهي حال مقدرة، أو بالقوة، ثم تخرج إلى الفعل.

وحيث أخبر بها عن أفعالهم (الآدميين) دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان، نحو:[إنهم كانُوا يسارعون فِي الخَيراتِ] {الأنبياء:90} ومن هذا الباب: الحكاية عن النبي صلى ا عليه وسلم بحفظ "كان يصوم "و" كنا نفعل ".

كان في القرآن الكريم:

فضلاً عن مسائل الخلاف في معنى (كان) في بعض الآيات ذكر الزركشي نقلا عن أبي بكر الرازي: (كان) في القرآن على خمسة أوجه[1]:

1- بمعنى الأزل والأبد: كقوله تعالى: **[وكان ا ُ علِيما حكِيما]** {النساء:170}.

2- بمعنى المضي المنقطع كقوله: **[وكان فِي المدِينةِ تِسعةُ رهطٍ]** {النمل:48}، وهو الأصل في معاني (كان) كما تقول: كان زيد صالحاً، أو فقيراً، أو مريضاً، أونحوه.

3- بمعنى الحال كقوله تعالى: **[كُنْتُم خَير أُمةٍ]** {آل عمران:110}، وقوله: **[إن الصلاَةَ كانَتْ على المؤْمِنين كِتَابا موقُوتًا]** {النساء:103}.

4- وبمعنى الاستقبال كقوله تعالى: **[ويخَافُون يوما كان شَره مستَطِيرا]** {الإنسان:7}".

أصبـح:

لم يفصل الزركشي حديثه عن (أصبح)، بل اختار مجموعةً من الآراء نقلها أثناء حديثه عن الزيادة، وكعادته لم يرجح رأيا من هذه النقول فقال: ومنه زيادة (أصبح)، قال حازم:" إن كان الأمر الذي ذكرأنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه فليست زائدة، كقولك: أصبح العسل حلوا "[2]

وفي قوله تعالى: **[فأَصبحوا خَاسِرِين]** {المائدة:53} نقل رأي الرماني: "فإن العادة من به علة تزاد عليه بالليل، يرجو الفرج عند الصباح، فاستعمل (أصبح)؛ لأن الخسران جعل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة " [3]

(1) الزركشي، البرهان 112/4

(2) المصدر نفسه، 148/3

(3)الرماني ، ثلاث رسائل في اعجاز القران، ص 145

ثم قال الزركشي أن هذا معنى قول غيره: إنها تأتي للدوام واستمرار الصفة، كقوله تعالى:[**فَأَصبحوا لَا يُرى إِلَّا مساكِنُهم**] {الأحقاف:25}،: [**وأَصبح الَّذِين تَمنوا مكَانَه بِالْأَمس**] {القصص:82}.

ليـ س:

وهي فعل جامد معناه النفي، تعمل عمل كان، وأحكامها كأحكامها إلا في أشياء منها: أنه لا يجوز أن يتقدم خبرها عليها، ومنها: زيادة الباء في خبرها بكثرة، وجاء في لسان العرب: ليس من حروف جحد وتقع في ثلاثة مواضع:

تكون بمنزلة كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، تقول: ليس زيد قائماً، وليس قائماً زيد ولا يجوز أن يتقدم خبرها عليها لأنها لا تصرف ". [1]

ولم يكن الزركشي ليأتي بجديد، فقد قال:" ليس فعل معناه نفي مضمون الجملة في الحال، إذا قلت: ليس زيد قائماً، نفيت قيامه في حالك هذه ". [2]

وإن قلت: ليس زيد قائماً غداً لم يستقم، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلاً. هذا قول الأكثرين، وبعضهم يقول: إنها لنفي مضمون الجملة عموما، وقيل مطلقا، حالاً كان أو غيره، وقواه ابن الحاجب.[3]

ويرى معظم النحاة أن (ليس) لنفي الحال فقط، ولا ينفى بها المستقبل،[4] إلا الزجاجي فقد قال أنها لنفي الحال والاستقبال.

أما الزركشي فقد رد الأول بقوله تعالى: [**أَلَا يوم يأْتِيهِم لَيس مصروفًا عنْهم**] {هود:8} وهذا نفي لكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة، فهو نفي في المستقبل، وعلى هذين القولين يصح: "ليس إلا ا "، وعلى الأول يحتاج إلى تأويل وهو انه قد ينفي عن الحال بالقرينة، نحو ليس خلق ا مثله.[5]

---

(1) ابن منظور: ليس.وانظر

(2) الزركشي، البرهان 339/4-340

(3)السامرائي، معاني النحو: 251/1

(4) انظر: سيبويه، الكتاب:233/1 و ابن يعيش، شرح المفصل:112/7

(5) الزركشي، البرهان 340/4، الزجاجي، حروف المعاني:84

أما كون (ليس) لنفي الجنس أو الوحدة،قال الزركشي في قوله صلى ا عليه وسلم " ليس صلاةٌ أثقلَ على المنافقين " [1]:"ففيه شاهد على استعمال (ليس) للنفي العام المستغرق به للجنس، وهو مما يغفل عنه ونظيره قوله تعالى: [**لَيس لَهم طَعام إِلا مِن ضرِيعٍ**] {الغاشية:6}.[2]

زيادة الباء في خبر ليس:

وذكر الزركشي بأن الزيادة تكون لزيادة النفي،" كالباء في خبر ليس،كقوله تعالى:[**أَلَيس ذَلِك بِقَادِرٍ علَى أَن يحيِي الموتَى**] {القيامة:40}،[**أَلَيس ا ُ بِكَافٍ عبده**]:{الزمر:36} [3]

أفعال المقاربة:

كاد:

قال الزركشي: بمعنى قارب، وأيد رأيا نحويا بان إثباتها إثبات ونفيها نفي، لأن معناها المقاربة، فمعنى: "كاد يفعل " قارب الفعل ومعنى "ما كاد يفعل " لم يقاربه [4]. وقال: خبرها منفي دائما، أما إذا كانت منفية فواضح لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلا عدم حصوله، ويدل له قوله تعالى: [**إِذَا أَخْرج يده لَم يكَد يراها**] {النور:40}، ولهذا كان أبلغ من قوله:" لم يرها " لأن من لم ير قد يقارب الرؤية. [5]

وأما إذا كانت المقاربة منفية، فلأن الإخبار بقرب الشئ يقتضي عرفا عدم حصوله، وإلا لم يتجه الإخبار بقربه، فأما قوله تعالى:[**فَذَبحوها وما كَادوا يفْعلُون**] {البقرة:71}، فإنها منفية مع إثبات الفعل لهم في قوله (فذبحوها).

---

(1)البخاري، صحيح البخاري 141/2 كتاب الأذان 10 باب فضل العـشاء فـي الجماعـة 34 الحديث 657

(2)البخاري ، صحيح البخاري، 340/4

(3) الزركشي، البرهان 151/3، وانظر الأصول:103/1

(4) المصدر نفسه، 270/4و120

(5) المصدر نفسه، 121/4

ووجهه أيضا: إخبار عن حالهم في أول الأمر فإنهم كانوا أولا بعداء في ذبحها بدليل ما ذكر ا عنهم من تعنتهم وحصول الفعل إنما فهمناه من دليل آخر وهو قوله:" فذبحوها ".

وفي قوله تعالى:[**وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا**] {الإسراء:74}، فالمعنى على النفي وأنه صلى ا عليه وسلم، لم يركن إليهم لا قليلا،ولا كثيرا، من جهة أن (لولا) الامتناعية تقتضي ذلك، وانه امتنع مقاربة الركون القليل ؛لأجل وجود التثبيت، لينتفي الكثير من طريق الأولى.[1]

وفي قوله تعالى: [**لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**] {النور:40}، نقل الزركشي ما قاله الشريف الرضي في كتاب "الغرر" [2] ثلاثة أقوال هي:

الأول: أنها دالة على الرؤية بعسر، أي رآها بعد عسر وبطء لتكاثف الظلام

والثاني: أنها زائدة، والكلام على النفي المحض، ونقله عن أكثر المفسرين أي لم يرها أصلا، لأن هذه الظلمات تحول بين العين، وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر.

والثالث: أنها بمعنى (أراد) من قوله تعالى:[**كِدْنَا لِيُوسُفَ**] {يوسف:76}، أي لم يرد أن يراها.

ثم عاد الزركشي يورد تقديرا آخر فقال: إذا أخرج يده ممتحناً لبصره لم يكد يخرجها، و (يراها) صفة للظلمات، تقديره: ظلمات بعضها فوق بعض يراها.

مذاهب النحويين في كاد:

أورد الزركشي أربعة مذاهب للنحاة فيها هي:

أحدها: أن إثباتها إثبات ونفيها نفي، كغيرها من الأفعال. وهذا المذهب هو المختار عند الزركشي لقوله:" والمختار هو الأول، وذلك لأن معناها المقاربة، فمعنى "كاد يفعل ": قارب الفعل، ومعنى " ما كاد يفعل": لم يقاربه، فخبرها منفي دائما، أما إذا كانت منفية فواضح، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلا عدم حصوله ويدل له

---

(1) الزركشي، البرهان 121/3 وانظر: ابو حيان، البحر المحيط 423/1

(2) انظر: الشريف الرضى، امالي المرتضى 331/1

قوله تعالى:[**إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**] {النور:40} ولهذا كان أبلغ من قوله:" لم يرها " لأن من لم ير قد يقارب الرؤية".

والثاني: أنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر، وهو مذهب ابن جني.

والثالث: أن إثباتها نفي ونفيها إثبات، فإذا قيل:" كاد يفعل " فمعناه أنه لم يفعله، بدليل قوله تعالى: [**وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ**] {الإسراء:73} وإذا قيل:" لم يكد يفعل " فمعناه أنه فعله، بدليل قوله تعالى:[**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**] {البقرة:71}.

والرابع: التفصيل في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي ونفي الماضي إثبات، بدليل:[**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**] {البقرة:71} وقوله تعالى: [**لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**] {النور:40} مع أنه لم ير شيئا، وهذا حكاه ابن أبي الربيع في " شرح الجمل " وقال انه الصحيح [1].

عسى:

كان حديث الزركشي عن دلالة عسى، وما تحتمله من معان، وما ينطبق على ذلك من تفسير في بعض الآيات الكريمة فقال[2]:

1. عسى للترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى:[**وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ**] {البقرة:216}،وقد جاء في الأصول،أن سيبويه قال:"لعل وعسى طمع وإشفاق"[3]
2. القرب والدنو: وقال الزكشي ناقلا عن ابن فارس وتأتي للقرب والدنو، كقوله تعالى:[**قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ**] {النمل:72}.

أحوالها: وذكرالزركشي أن عسى تستعمل في القرآن على وجهين:

أحدهما: ترفع اسما صريحا ويؤتى بعده بخبر ويلزم كونه فعلا مضارعا نحو: عسى زيد أن يقوم فلا يجوز قائما، لأن اسم الفاعل لا يدل على الزمان الماضي، قال ا

---

(1) الزركشي، البرهان 120/3

(2) المصدر نفسه، 251/4

(3) عيد، الأصول:228/12،العكبري، اللباب في علل البناء: 191/1، الزمخشري، الكشاف: 515/4،الزجاج، معاني القران وإعرابه: 289/2.

تعالى:[**فَعسى ا ُ أَن يأْتِي بِالفَتْحِ**] {المائدة:52} فيكون " أن والفعل " في موضع نصب بِـ"عسى". وقال الكوفيون: في موضع رفع بدل ورد بأنه لا يجوز تركه، ويجوز تقديمه عليه.

الثاني: أن يكون المرفوع بها " أن والفعل " وهو عسى أن يقوم زيد فلا يفتقر هنا إلى منصوب لأن المرفوع بها و" أن " اسم واحد.

ونظيره: [**وحسِبوا أَلا تكُون فِتْنَةٌ**] {المائدة:71} ومنه قوله تعالى [**عسى أَن يبعثَك ربك مقَاما محمودا**] {الإسراء:79} لا يجوز رفع "ربك" بـ "عسى" لئلا يلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، وهو ربك لأن "مقاما محمودا" منصوب "يبعثك"[(1)].

حكمها: يرى الزركشي أن كل (عسى) في القرآن واجبة إلا في موضعين:

[**عسى ربكُم أَن يرحمكُم**] {الإسراء:8} يعني بني النضير فما رحمهم ا بل قاتلهم رسول ا صلى ا علية وسلم وأوقع عليهم العقوبة. [(2)]

في سورة التحريم:[**عسى ربه إِن طَلَّقَكُن أَن يبدِلَه أَزواجا خَيرا مِنكُن**] {التحريم:5} أي لبتّ طلاقك،ن ولم يبت طلاقهن فلا يجب التبديل.

وأشار إلى سبب وقوع "عسى ولعل " واجبتان،وإن كانتا رجاء وطمعا في كلام المخلوقين،لأن الخلق هم الذين تعرض لهم الشكوك والظنون، والبارئ منزه عن ذلك. والوجه في استعمال هذه الألفاظ أن الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكّون فيها ولا يقطعون على الكائن منها، وكان ا تعالى يعلم الكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان: نسبة إلى ا تعالى تسمى نسبة قطع ويقين، ونسبة إلى المخلوق وتسمى نسبة شك وظن، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند ا كقوله:[**فَسوفَ يأْتِي ا ُ بِقَومٍ يحِبهم ويحِبونَه**] {المائدة:54}، وتارة بلفظ

---

(1) الزركشي،البرهان 142/4 وانظر: ابن هشام، مغنى اللبيب 154/1-155المرادي، الجنـي الداني: 463 العكبري،واللباب 192/1 واعراب القران المنسوب للزجاج تـح: ابـراهيم الابياري:216

(2)لزركشي، البرهان 252/4

الشك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين، كقوله تعالى:[**فَعسى ا ُ أَن يأْتِي بِالفَتْح أَو أَمرٍ مِن عِنْدِهِ]** {المائدة:52}، [**عسى أَن يبعثَك ربك مقَاما محمودا]** {الإسراء:79} [1].

جعل: ولها دلالات مختلفة ذكرها الزركشي في سبعة أحوال[2]:

أحدها: بمعنى "سمى" كقوله تعالى:[**الَذِين جعلُوا القُرآن عِضِين]** {الحجر:91}، أي سموه كذبا، وقوله:[**وجعلُوا الملَائِكَةَ الَذِين هم عِباد الرحمن إِنَاثًا]** {الزخرف:19}، على قول، ويشهد قوله تعالى:[**إِن الَذِين لَا يؤْمِنُون بِالآخِرةِ لَيسمون الملَائِكَةَ تَسمِيةَ الأُنْثَى]** {النجم:27}. وقد جاء في الكشاف أن معنى جعل في قوله تعالى:[**الَذِين جعلُوا القُرآن عِضِين]** {الحجر:91} هو صير.[3]

ولكن الزركشي ضعف ما جاء به الزمخشري،" إذ أن عضين جمع عضة، أي: الفرقة، والقطعة،والكذب [4] فهل يكون المعنى: صيروا القرآن كذبا، أم سموا القرآن كذبا ؟"و جاء في لسان العرب أيضا بان العضة: الكذب. وقالها أبو حيان في تفسير هذه الآية في البحر المحيط [5].

الثاني: بمعنى المقاربة مثل "كاد "وطفق " لكنها تفيد ملابسة الفعل والشروع فيه تقول: جعل يقول، وجعل يفعل كذا، إذا شرع فيه.

الثالث: بمعنى الخلق والاختراع،فتُعدى لواحد، كقوله تعالى:[**وجعلَ الظُلُماتِ والنور]** {الأنعام:1}أي خلقها.

وفرق الزركشي بين الخلق والجعل،بأن:" الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل معنى التصيير، كإنشاء شيء من شئ أو تصيير شيء شيئا، أو نقله من مكان ويتعدى لمفعول واحد لأنه لا يتعلق إلا بواحد وهو المخلوق و يكون عن عدم سابق، حيث لا يتقدم مادة ولا سبب محسوس والجعل يتوقف على موجود مغاير للمجعول يكون منه المجعول أو عنه كالمادة و السبب. ولا يرد في القرآن العظيم

---

(1) المصدر نفسه، 140/4-141

(2) المصدر نفسه، 114/4

(3) الزمخشري، الكشاف، انظر ص 43/2

(4)ابن منظور، لسان العرب:مادة:عضا

(5) انظر: ابو حيان، البحر المحيط:453/5

لفظ " جعل " في الأكثر مرادا به الخلق إلا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه، أو شيئا فيه محسوسا عنه، فيكون ذلك المخلوقَ الثاني بخلاف "خَلَق" فإن العبارة تقع كثيرا به عما لم يتقدم وجوده مغاير، يكون عنه هذا الثاني قال ا تعالى:[**الحمد ـ الذِي خَلَقَ السماواتِ والأرض وجعلَ الظلُماتِ والنور**] {الأنعام:1} وإنما الظلمـ ـ ـات والنور عن أجرام توجد بوجودها وتعدم بعدمها "[1].

ونفى الزركشي أن تكون " جعل " بمعنى " خلق " في قوله تعالى:[**وجعلنَا ابن مريم وأُمه آيةً**] {المؤمنون:50} فقال معناه:صيرناه وعلل ذلك:"لأن مريم إنما صارت مع ولدها علية السلام لما خلق من جسدها لا من أب، فصارا عند ذلك أية للعالمين، ومحال أنه يريد:" خلقناهما " لان مريم لم تخلق في حين خلق ولدها، بل كانت موجودة قبله، ومحال تعلق القدرة بجعل الموجود موجودا في حال بقائه.[2]

وذكرأن قوله تعالى:[**إنا جعلنَاه قُرآنًا عربِيا**] {الزخرف:3} من هذا الباب أي صيرناه يقرأ بلسان عربي، لأن غير القرآن ما هو عبري، و سرياني، ولأن معاني القرآن في الكتب السالفة بدليل قوله تعالى:[**وإنه لَفي زبر الأَولين**] {الشعراء:196}،[**إن هذَا لَفِي الصحفِ الأُولَى**] {الأعلى:18}. وبهذا أحتج من أجاز القراءة بالفارسية، قال: لأنه ليس في زبر الأولين من القرآن إلا المعنى والفارسية تؤدي المعنى. وإذا عرف هذا فكأنه نقل المعنى من لفظ القرآن فصيره عربياً.

بمعنى الاعتقاد، كقوله تعالى: [**وجعلُوا ـ شُركَاء الجِن**] {الأنعام:100}، [**ويجعلُون ـ ما يكْرهون**] {النحل:62} وكذلك قوله تعالى:[**وجعلُوا الملَائِكَةَ الذِين هم عِباد الرحمن إِنَاثًا**] {الزخرف:19} أي إعتقدوهم إناثا كما أجازالزركشي في هذه الآية أيضا أن تكون "جعل " بمعنى النقل والتصيير، وعلل ذلك بأن وجه النقل فيه هو أن الملائكة في نفس الأمر ليسوا إناثا، فهؤلاء الكفار نقلوهم باعتقادهم فصيروهم في الوجود الذهني إناثا. [3]

---

(1) الزركشي، البرهان 114/4، الكشاف 320/2

(2) المصدر نفسه

(3) انظر: الزركشي، البرهان 118/4،114

بمعنى الحكم بالشيء على الشيء ويكون في الحق والباطل، فالحق كقوله تعالى: [**وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه فإذا خفت عليه فألقيه في اليم ولا تخافي ولا تحزني إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين**] {القصص:7}، والباطل كقوله تعالى: [**وجعلوا ـ مما ذرأ من الحرث والأنعام**] {الأنعام:136}.

وبمعنى أوجب كقوله تعالى:[**وما جعلنا القبلة التي كنت عليها**] {البقرة:143} أي أوجبنا الاستقبال إليها، و "كنت عليها " أي أنت عليها كقوله:[**كنتم خير أمة أخرجت للناس**] {آل عمران:110} أي انتم.

كمايأتي بمعنى " ألقى " فيتعدى لمفعولين:أحدهما بنفسه،والآخر بحرف الجر، كما في قولك:جعلت متاعك بعضه فوق بعض.ومنه قوله تعالى: [**ويجعل الخبيث بعضه على بعض**] {الأنفال:37} أي " يلقي " و"بعضه" بدل من الخبيث،وقوله: " على بعض " أي فوق بعض.

ومثله قوله:[**وجعل فيها رواسي**] {الرعد:3} أي: ألقى، بدليل قوله في الآية الأخرى التي علل فيها المراد بخلق الجبال وأبان إنعامه فقال:[**وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم**] {النحل:15} وهذا المعنى نقله الزركشي عن الفارسي.(1)

ظ ـ ن:

أصلها للاعتقاد الراجح، كقوله تعالى:[**إن ظنا أن يقيما**] {البقرة:230}، وقد تستعمل بمعنى:اليقين لأن الظن فيه طرف من القين، لولاه كان جهلا، كقوله تعالى:[**يظنون أنهم ملاقو ربهم**] {البقرة:46}،[**إني ظننت أني ملاق**] {الحاقة:20}،[**وظن أنه الفراق**] {القيامة:28}،[**ألا يظن أولئك**] {المطففين:4} هذا ما ذكره الزركشي(2).لذلك كان لابد من التفريق بينهما فذكر الزركشي ضابطين لذلك:

أحدهما: أنه حيث وجد الظن محمودا مثابا عليه، فهو اليقين وحيث وجد مذموما متوعدا بالعقاب عليه، فهو الشك.

الثاني: أن كل(ظن) يتصل بعده "أن " الخفيفة فهو شك كقوله:[**إن ظنا أن يقيما حدود ا ـ**] {البقرة:230} وقوله:[**بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول**] {الفتح:12}

---

(1)الفارسي،أبوعلي، الايضاح العضدي ، ج33/1

(2) الزركشي، البرهان 138/4

وكل (ظن) يتصل به "أن" المشددة فالمراد به اليقين،كقوله:[**إِني ظَنَنْتُ أَني ملَاقٍ حِسابِيه**] {الحاقة:20}،[**وظَن أَنه الْفِراقُ**] {القيامة:28} والمعنى فيه أن المشددة للتأكيد فدخلت على اليقين، وأن الخفيفة بخلافها فدخلت على الشك [1].

أما قوله تعالى:[**وما هو علَى الْغَيبِ بِظَنِينٍ**] {التكوير:24} على قراءتها بالظاء[2]. قال الزركشي: لا يجوز الاقتصار في باب ظن على احد المفعولين إلا إن يكون بمنزلة أنهم قالوا: قوله تعالى: [**وما هو علَى الْغَيبِ بِضنِينٍ**] {التكوير:24} قرأ الحرمين وابن كثير بالظاء وهو " فعيل " بمعنى " مفعول " والضميرهو المفعول الذي لم يسم فاعله وقرأه الباقون بالضاد وهو بمعنى بخيل وفعيل منه بمعنى فاعل وفيه ضمير هو فاعله والمعنى:" ليس ببخيل عل الغيب " فلا يمنعه كما تفعله الكهان، والمعنى على القراءة الأولى ليس بمتهم على الغيب لأنه الصادق. [3]

إن وأخواتها:

(إن) المكسورة المشددة: ولها ثلاثة أوجه:[4]

أحدها للتأكيد نحو:[**إِن ا َّ كَان علِيما حكِيما**] {الأحزاب:1} وقوله تعالى:[**يا أَيها الناس إِن وعد ا ِ حق**] {فاطر:5} وهي أقوي من التأكيد باللام.[5]

والثاني للتعليل: وغالب التعليل في القرآن هو على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى وهو سؤال عن العلة.ومنه:[**إِن النفْس لَأمارةٌ بِالسوءِ**] {يوسف:53}. [**يا أَيها الناس اتقُوا ربكُم إِن زلْزلَةَ الساعةِ شَيء عظِيم**] {الحج:1}.[6]

أماقوله تعالى:[**ولَا يحزنْك قَولُهم إِن الْعِزةَ ِ جمِيعا**] {يونس:65} والوقف على القول في هاتين الآيتين والابتداء بإن لازم وقد يكون علة لعلة كقوله:[**إِن عذَابها**

---

(1) المصدر نفسه، 138/4

(2) قراءة ابن كثير وأبي عمرو الكسائي بالظاء انظر: ابن الجـزري: النـشر 398/2-399 وأبو حيان، البحر المحيط 426/8

(3) الزركشي، البرهان 138/4

(4) المصدر نفسه، 202/4

(5)المصدر نفسه، :503/2

(6) الزركشي، البرهان 202/4،،165/2

كان غَراما * إنها ساءتْ مستَقَرا ومقَاما] {الفرقان:65-66} وفيها وجهان لأهل المعاني:

أحدهما: أن سؤالهم لصرف العذاب معلل بأنه غرام أي ملازم الغريم وبأنهـ ـا ساءت مستقرا ومقاما.

الثاني أن ساءت تعليل لكونه غراما.

الثالث: بمعنى(نعم) في قوله تعالى:**[إن هذَان لَساحِران]** {طه:63} فيمن شدد النون[1] واستدل على هذا المعنى بقول الزجاج هي بمعنى " أجل " وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم، فقد تقدم:[**أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجنَا مِن أَرضِنَا بِسِحرِك]** {طه:57}[2]. وقال الزركشي:" فتكون على هذا القول مصروفه إلى تصديق ألسنتهم فيما ادعوه من السحر. واستضعف بدخول اللام في خبر المبتدأ، وهو لا يجوز إلا في الضرورة. فإن قدرت مبتدأ محذوفا – أي فهما ساحران فمردود ؛ لأن التأكيد لا يليق به الحذف. وقيل: دخلت اللام في خبر المبتدأ مراعاة للفظ أو لما كانت تدخل معها في الخبرية وقيل:جاء على لغة بني الحارث في استعمال المثنى بالألف مطلقاً".[3]

ومن أحكام "إن":

أولا: أنها قد تخفف من الثقيلة،فتعمل في اسمها وخبرها، ويلزم خبرها اللام، كقوله تعالى:**[وإن كُلا لما ليوفينهم ربك أَعمالَهم]** {هود:111}.

ويكثر إهمالها، نحو: [**وإن كُل ذَلك لَما متَاع الحياة الدنْيا]** {الزخرف:35}، **[وإن كُل لَما جميع لَدينَا محضرون]** {يس:32} **[إن كُل نَفْسٍ لَما علَيها حافظٌ]** {الطارق:4} في قراءة من خفف "لما " أي انه كل نفس لعليها حافظ [4]. وقد رأى معظم النحاة أنه يجوز إهمالها وإعمالها بعد التخفيف، ولكن الإهمال أشهر [5].

---

(1) انظر:الداني، التيسير ص 151، قرأ ابن كثير وحفص باسكان النون والباقون بالتشديد

(2) الزجاج، معاني القران واعرابه 363/3

(3)لزركشي، البرهان 202/4-203

(4) المصدر نفسه، 195/4

(5) انظر:المرادي، الجني الداني 208والعكبري، اللباب:223/1

ثانيا: ومن احكامها أيضا اتصالها بـ (ما) الزائدة فيبطل عملها، ويليها الجملتان الاسمية الفعلية وتفيد الحصر، وقد ذكر ذلك الزركشي بقوله:" فـ (إنما) لقصر الصفه على الموصوف، أو الموصوف على الصفه، وهي للحصر عند جماعـة، كالنفي والاستثناء [1].

وفرق البيانيون بينهما، فقالوا: الأصل أن يكون ما يستعمل له (إنما) مما يعلمه المخاطب ولا ينكره، كقولك: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم ؛ لمن يعلم ذلك ويقر به.وما يستعمل به النفي والإستثناء، على العكس، فأصله أن يكون مما يجهله المخاطب وينكره، نحو:[**وما من إله إلا ا ُ**] {آل عمران:62}.

ثم إنه قد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيستعمل له النفي والإستثناء نحو: [**وما محمد إلا رسولٌ**] {آل عمران:144}، ونحو: [**إن أَنْتُم إلا بشَر مِثْلُنَا**] {إبراهيم:10}.. وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره، فيستعمل له:(إنما) كقوله تعالى:[**إنما نَحن مصلِحون**] {البقرة:11}، فإن كونهم مصلحين منتفٍ، فهو مجهول بمعنى أنه لم يعلم بينهم صلاح، فقد نسبوا الصلاح إلى أنفسهم وادعوا أنهم كذلك ظاهر جلي، ولذلك جاء الرد عليهم مؤكداً من وجوه. فاتصال "ما " الزائدة ب"إن " يغير الإعراب، كقولك: إن زيداً قائم، ثم تقول: إنما زيد قائم [2].

أن المفتوحة المشددة:

اورد الزركشي لها معنيين، كما فرق بينها وبين إن المكسورة المشددة فقال: وتجئ للتأكيد كالمكسورة. واستشكله بعضهم، لأنك لو صرحت بالمصدر المنبـث منها لم تفد توكيداً. وهو ضعيف لما علم من الفرق بين " أن والفعل والمصدر"[3].

كما أنها قد تكون بمعنى " لعلّ " كما في قوله تعالى:[**وما يشْعِركُم أَنها إِذَا جاءتْ لَا يؤْمِنُون**] {الأنعام:109}، وتلك لها صدر الكلام، فقصدوا إلى أن تكون هذه

---

(1) الزركشي، البرهان 204/4-205

(2)عبود، حروف المعاني 53

(3) الزركشي، البرهان 203/4،203

مخالفة لتلك في الوضع، يقصد من أول الامرالفرق بينهما أي لعلها.فنقول:أئت السوق أنا نشتري غلاماً، أي لعلنا نشتري غلاماً [1].

لكن:

ذكرالزركشي أن لكن للاستدراك مخففة ومثلة، وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق، تقول: ما زيد شجاعاً ولكنه كريم، فرفعت ب " لكن " ما أفهمه الوصف بالشجاعه " من ثبوت الكرم له. لكونهما كالمتضايفين ؛ فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء ؛ وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما فلا يجوز وقوعها بين متوافقين، وقوله تعالى:[**ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن ا َ سلم**] {الأنفال:43} ؛ لكونه جاء في سياق "لو" و "لو" تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فدل على أن الرؤية ممتنعه في المعنى؛ فلما قيل:" ولكن ا سلّم " علم إثبات ما فهم إثباته أولاً وهو سبب التسليم ؛ وهو نفي الرؤية، فعلم أن المعنى ولكن ا ما أراكهم كثيرا ليسلمكم، فحذف السبب وأقيم المسبب مقامه. [2]

وقال أيضا:(لكن) لتأكيد الجمل، للتأكيد مع الاستدراك. وقيل: للاستدراك المجرد وهي أن يثبت لما بعدها حكم يخالف ما قبلها ؛ ومثلها "ليت " و" لعل ". [3]

المرفوع بعد "لكن " المثقلة:

وذكر الزركشي أن "لكن ": إذا ثُقّلت فهي من أخوات " إن "تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ ولا يليها الفعل.

وأما وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى:[**لكنا هو ا ُ ربي**] {الكهف:38}. وهو ضمير الرفع، فجوابه عنده:" أنها هنا ليست المثقلة بل هي المخففه؛ والتقدير: لكن أنا هو ا ربي ؛ ولهذا تكتب في المصاحف بالألف؛ ويوقف عليها بها؛ إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على النون؛ فالتقت النونان، فأدغمت الأولى في الثانية وموضع "أنا " رفع بالإبتداء، وهو مبتدأ ثان و"ا " مبتدأ ثالث و"ربي " خبر المبتدأ الثالث،

---

(1)عبود، حروف المعاني 57،ابن هشام، شرح المفصل 78/8-79

(2) الزركشي، البرهان 333/3 وانظر: عبود، حروف لمعاني:15،30،ابن هشام، مغنى اللبيب 290/1

(3) الزركشي، البرهان 506/2

والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني، والثاني هو خبر الأول والراجع إلى الأول الياء".[1]وفي الفرق بين المخففه والمثقلة قال الزركشي[2]:" ولكن إذا ثُقلت فهي من أخوات "إن " تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ ولا يليها الفعل. ثم المخففه قد تكون مخففة من الثقيلة، فهي عاملة، وقد تكون غير عاملة فيقع بعدها المفرد، نحو: ما قام زيد لكن عمرو، فتكون عاطفة على الصحيح، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء".

وفرق الزركشي بين "لكن" و "بل" اعتماداً على رأي ابن الحاجب فقال: "قال ابن الحاجب: الفرق بين "بل" و"لكن" ؛ وإن اتفقا في أن الحكم للثاني؛ أن "لكن" وضعها على مخالفة مابعدها لما قبلها؛ ولايستقيم تقديرة إلا مثبتاً لامتناع تقدير النفي في المفرد ؛ وإذا كان مثبتاً وجب أن يكون ما قبله نفياً، كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو، ولو قلت: جاءني زيد لكن عمرو، لم يجز لما ذكرنا، وأما "بل" فللإضراب مطلقاً موجباً كان الأول أو منفياً".

وهذا يعني أن "لكن" المخففه تكون عاملة (حرف عطف) إذا لم تقترن بالواو ولم يكن معطوفها جملة كما أنها لابد أن تسبق بنفي أو نهي، فإن نقص احد هذه الشروط لم تكن حينئذ عاطفة بل حرف ابتداء.

لعـلّ:

قال الزجاجي إن لعل لها ثلاثة أوجه: تكون شكا،وايجابا واستفهاما، فالشك قولك: لعل زيدا يقوم، والاستفهام قولك: في الخطاب لعل زيدا يقوم ؟ كما تقول: أتظن زيدا يقوم ؟ تواجه بذلك من تخاطب، والايجاب قوله تعالى: **[لعل ا ً يحدِثُ بعد ذَلِك أَمرا]** {الطلاق:1} ولها معنى رابع هو الترجي [3].

ذكر الزركشي هذه المعاني فقال لعل تجيء لمعان:

---

(1) المصدر نفسه، 334/4-335

(2) المصدر نفسه، 334/4-335

(3) عبود، حروف المعاني:30

الأول: للترجي في المحبوب نحو: لعل ا يغفر لنا، وللاشفاق في المكروه نحو: لعل ا يغفر للعاصى. ثم وردت في كلام من يستحيل عليه الوصفان، لأن الترجي للجهل بالعاقبة وهو محال على ا ، كذلك الخوف والاشفاق. [1]

أما سيبويه فقد صرفها إلى المخاطبين في قوله تعالى:[**لعله يتذكر أو يخشى**] {طه:44} معناه: كونا على رجائكما في ذكرها يعني، أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام،لأنهما لم يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون كما قال: وقد علم ا حين أرسلهما ما يفضي إليه حال فرعون،ولكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع،فكأنه قال: انهضا إليه وقولا في نفوسكما لعله يتذكر أو يخشى. [2]

وأمااستعمالهمافي الخوف ففي قوله تعالى:[**لعل الساعة قريب**] {الشورى:17} فان الساعه مخوفة في حق المؤمنين بدليل قوله تعالى: [**والذين آمنوا مشفقون منها**] {الشورى:18}.

ونقل الزركشي رأي الراغب وقال:" لعل طمع وإشفاق وذكر بعض المفسرين أن لعل من ا واجبة [3].

الثاني: التعليل: كقوله تعالى:[**فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون**] {الأنعام:155}، [**وأنهارا وسبلا لعلكم تهتدون**] {النحل:15} أي كي. وجعل منه ثعلب:[**لعله يتذكر**] {طه:44} أي: كي.

وقال الزركشي أن(لعل) للترجي والتمني من باب الإنشاء كيف يتعلقان بالماضي !وقد وقع خبر "ليت " ماضيا في قوله تعالى:[**يا ليتني مت قبل هذا**] {مريم:23} وممن نص على منع وقوع الماضي خبرا للعل الرماني.

الثالث: الاستفهام، كقوله تعالى:[**لا تدري لعل ا يحدث بعد ذلك أمرا**] {الطلاق:1}، [**وما يدريك لعله يزكى**] {عبس:3}.

---

(1) الزركشي، البرهان 336/4

(2) سيبويه،الكتاب 104/1

(3) انظر:الراغب الأصفهاني، المفردات ص 451.

كما أشار الزركشي إلى جواز استعمال " لعل " في المستحيل اعتمادا على رأي ابن الدهان الذي احتج بقوله:" لعل زمانا تولى يعود "[(1)]

والعرب قد تخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك، لأغراض فتقول: لا تتعرض لما يسخطني، فلعلك إن تغفل ذلك ستندم، وإنما مراده: أنه يندم لا محالة، ولكن أخرجه مخرج الشك تحريرا للمعنى ومبالغة فيه، أي أن هذا الأمر لو كان مشكوكا فيه لم يجب أن تتعرض له، فكيف وهو كائن لا شك فيه !وبنحو هذا فسر الزجاج [(2)]:[**ربما يود الذين كفَروا لو كانُوا مسلِمين**] {الحجر:2}

وأما قوله:[**لعلي أَبلُغُ الأسباب**] {غافر:36} فاطلاعه إلى الإله مستحيل، فبجهله اعتقد في المستحيل الإمكان لأنه، يعتقد في الإله الجسمية والمكان.

وقد تفيد لعل الاستدراك المجرد، مثل لكن، إذ قال الزركشي [(3)]أثناء حديثه عن لكن:" وقيل للاستدراك المجرد، وهي أن يثبت لما بعدها حكم يخالف ما قبلها، ومثلها" ليت" و"لعل"و"لعن" في لغة بني تميم لأنهم يبدلون همزة " إن " المفتوحة عينا وممن ذكر أنها من المؤكدات: التنوخي.

كـ أن:

وهي من أخوات "إن" وأحكامها كأحكامها وتفيد:

1- التشبيه: قال الزركشي: "كأن" للتشبيه المؤكد ولهذا جاء" كأنه هـ و " النمل 42 دون غيرها من أدوات التشبيه[(4)].

وفيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة، وإن كانت مركبة من كاف التشبيه و"أن" فهي متضمنة لان فيها ما سبق وزيادة [(5)].واعتمد رأي الزمخشري في الفصل بينه وبين الأصل – أي بين قولك:"كأنه أسد"، وبين "أنه كالأسد"- أنك بانٍ على التشبيه من أول الأمر، وثم بعد مضي صدره على الإثبات، وذكر قول الإمام

---

(1) الزركشي، البرهان 141/4 و 337-338

(2) الزجاج، معاني القران واعرابه 171/3

(3) الزركشي، البرهان 506/2

(4) المصدر نفسه 270/4

(5) المصدر نفسه 505/2

الرازي باشتراك "الكاف" و"كأن "في الدلالة على التشبيه و"كأن" أبلغ.[1] وقال: "وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشبه،حتى يكاد الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس:[**كأنه هو]** {النمل:42}.

وذكر رأي سيبويه بأنها مركبة من كاف التشبيه، و" إن " فأصل الكلام: إن زيدا كالأسد، قدمت الكاف اهتماما بالتشبيه، وفتحت همزة (إن)، لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر.[2] ولعل هذا ما دفع الزركشي إلى التفصيل في المعنى، وكأنه يؤكد عليه دون غيره إذ ذهب إليه أغلب النحاة[3].

2- اليقين[4]: قال في معنى (كأن) بأنها لليقين، كما في قوله تعالى:[**ويكأن ا َ يبسطُ الرزقَ]** {القصص:82}.وقد تخفف كقوله تعالى: **[كأن لم يدعنا إلى ضر مسه]** {يونس:12}

الحروف المشبهه بليس:

لات:

و"لات" مشبهة بـ "ليس"في بعض المواضع ولم تتمكن تمكنها ولم يستعملوها إلا مضمرا فيها لأنها ليست ك "ليس"في المخاطبة، والإخبار عن غائب، ألا ترى أنك تقول: لست وليسوا، وعبد ا ليس ذاهبا. فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه ولا يكون هذا في "لات" قال تعالى: **[ولاتَ حِين منَاص]** {ص:3} أي ليس حين مهرب وكان بعضهم يرفع "حين" لأنها عنده بمنزلة ليس والنصب بها الوجه.وبذا اختصر رأي سيبويه.

"لات" تعمل عمل "ليس" شرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين، وبأن يحذف اسمها، أو خبرها.

---

(1) ابن هشام، المفصل:301.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 3/ 46

(3)المبرد، المقتضب 108/4،المرادي، الجني الداني 568،ابن هشام، أوضح المسالك 208/1،عبود، حروف المعاني 28

(4) الزركشي، البرهان 270/4.

ما الحجازية:

وقال الزركشي في ما الحرفية النافية:" ولها صدر الكلام وقد تدخل على الأسماء والأفعال، ففي الأسماء ك (ليس) ترفع وتنصب في لغة أهل الحجاز" [1]ووقع في القرآن في ثلاثة مواضع:

قال تعالى: [**ما هذَا بشَرًا**] {يوسف:31}، وقوله: [**ما هن أُمهاتِهم إِن أُمهاتُهم**] {المجادلة:2} على قراءة كسر التاء وقوله: [**فَما مِنكُم مِن أَحدٍ عنْه حاجِزِين**] {الحاقة:47}.

الفاعل:

حذف الفاعل/ إضمار الفاعل:

يرى الزركشي أن الفاعل يضمر ولا يحذف وذلك من خلال:قوله:"رد ابن ميمون قول النحاة:إن الفاعل يحذف في باب المصدر وقال الصواب أن يقال: يضمر ولا يحذف لأنه عمدة في الكلام [2].

وقوله: " قال ابن جني في " خاطرياته " من اتصال الفاعل بالفعل أنك تضمره في لفظ إذا عرضته، نحو: قم، ولا تحذفه كحذف المبتدا ولهذا لم يجزعندنا ما ذهب إليه الكسائي في "ضربني، وضربت قومك "وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقا إذا وجد ما يدل عليه، كقوله تعالى:[**كَلا إِذَا بلَغَتِ التراقِي**] {القيامة:26} أي:بلغت الروح، وقوله: [**حتى تَوارتْ بِالحِجابِ**] {ص:32} أي الشمس، [**فَلَما جاء سلَيمان**] {النمل:36} تقديره: فلما جاء الرسول سليمان. [3] وظهر رأي الزركشي فيما سبق بقوله:" والحق أنه في المذكورات مضمرلا محذوف " [4].

مواضع حذف الفاعل: المشهور امتناعه إلا في ثلاثه مواضع:

أحدها: إذا بني الفعل للمفعول

(1) المصدر نفسه، 347/4

(2) الزكشي، البرهان 174/3

(3) المصدرنفسه 215/3

(4) المصدر نفسه 215/3، الزركشي، البرهان 215/2 ابن جني، الخـصائص 204/2،203، الزمخشري، الكشاف:157/1 قراءة يزيد بن قطيب الكشاف 157/1

ثانيها: في المصدر، إذا لم يذكر معه الفاعل؛ مظهرا يكون محذوفا،ولا يكون مضمرا نحو: [**أَوْ إِطْعَامٌ**] {البلد:14}.

ثالثها: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمه أخرى، كقولك للجماعه إضرب القوم وللمخاطبة: اضربِ القوم.

أسباب حذف الفاعل وإقامته المفعول مقامه،مع بناء الفعل للمفعول:

منها العلم به كقوله تعالى: [**خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ**] {الأنبياء:37}، و [**وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا**] {النساء:28} ونحن نعلم أن ا خالقه.

وضابطه أن يكون الغرض، إنما هو الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول، ولاغرض في إبانه الفاعل من هو.

ومنها تعظيمه كقوله تعالى:[**قُضِيَ الأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ**] {يوسف:41} إذ كان الذي قضاه عظيم القدر.

وقال الزركشي أن طي ذكر الفاعل كالواجب، لأمرين:

أحدهما: أنه إن تعين الفاعل، وعلم إن الفعل مما لا يتولاه إلا هو وحده، كان ذكره فضلا ولغوا.

والثاني: الإيذان بأنه منه، غير مشارك ولا مدافَع عن الاستئثار به، والتفرد بإيجاده، وأيضاً فما في ذلك من مصير، أن اسمه جدير بأن يصان، ويرتفع به عن الابتذال والامتهان وعن الحسن: لولا أني مأذون لي في ذكر اسمه، لربأت به عن مسلك الطعام والشراب.

ومنها مناسبه الفواصل، نحو: [**وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى**] {الليل:19} ولم يقل يجزيها.ومنها مناسبة ما تقدمه كقوله في سورة براءة:[**رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ**] {التوبة:87} لأن قبله:[**وَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ**] {التوبة:86} على بناء الفعل للمفعول، فجاء **وطُبِع** " التوبة 87 ليناسب بالختام المطلع، بخلاف قوله فيما بعدها:[**وَطَبَعَ ا عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**] {التوبة:93} فإنه لم يقع قبلها ما يقتضي البناء، فجاءت على الأصل.

تأخر الفاعل:

الأصل في الفاعل أن يتصل فعله، كما إن الأصل في المفعول أن ينفصل عن فعله [1] لكن الزركشي ذكر أن من من أسباب التقديم والتأخير، أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة، كقوله: [**وتَغْشَى وجوههم النار**] {إبراهيم:50} فإن تأخير الفاعل عن المفعول لمناسبته لما بعده.

وقوله: [**فَأوجس فِي نَفْسِهِ خِيفَةً موسى**] {طه:67} فإنه لو أخر " في نفسه " عن " موسى " فات تناسب الفواصل ؛ لأن ما قبله:[**يخَيلُ إِلَيهِ مِن سِحرِهِم أَنها تَسعى**] {طه:66} وبعده [**إِنك أَنْتَ الأَعلَى**] {طه:68}[2]، وقد يؤخر ما أصله أن يقدم كقوله تعالى: [**فَأوجس فِي نَفْسِهِ خِيفَةً موسى**] {طه:67} لحكمة في التأخير، وهو أن النفس تتشوق لفاعل (أوجس) وهو (موسى) فإذا جاء بعد أن أُخر وقع بموقع[3].

المجرورات:

الجر:

ومن الجر، الجر للجوار إذ ذهب الزركشي إلى أن الجر للجوار هو مذهب الجمهور كقوله تعالى: [**وامسحوا بِرءوسِكُم وأَرجلِكُم**] {المائدة:6} في حديثه عن مشاكلة اللفظ للفظ أما (ما) الاستفهامية فيكثر حذف ألفها في حالة الخفض، قصدوا مشاكلة اللفظ للمعنى؛ فحذفوا الألف كما اسقطوا الصلة. ولم يحذفوا في حال النصب والرفع، كي لا تبقى الكلمة على حرف واحد،فإذا اتصل بها حرف الجر،أو مضاف اعتمدت عليه؛ لأن الخافض والمخفوض بمنزلة الكلمة الواحدة، كقوله تعالى: [**فِيم أَنْتَ مِن ذِكْراها**] {النازعات:43}.

حذف الجار والمجرور:

إن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به وقد حذفت الباء في قول رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت، يقول: خيرٍ عافاك ا – أي بخير – فحذف

---

(1) شرح ابن عقيل 232/1

(2) الزركشي، البرهان 304/3-305

(3) المصدر نفسه،158/1

الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها، هذا ما رآه ابن جنى في حذف الجار.

وقد ساق الزركشي على حذف الجار والمجرور الأمثلة،كقوله تعالى: [خَلَطُوا عملًا صالِحا] {التوبة:102} أي بسيء [وآخَر سيئًا] {التوبة:102} أي بصالح

وكذا بعد أفعل التفضيل، كقوله تعالى: [ولذِكْر ا ـ أكْبر] {العنكبوت:45} أي من كل شيء.

أما قوله تعالى: [فإنه يعلم السر وأخْفَى] {طه:7} أي من السر، فالزركشي يرى ما يراه الزمخشري في " المفصل "[1] في ذلك بأنه يقتضي مما قطع فيه عن متعلقه قصدا لنفي الزيادة، نحو فلان يعطي، ليكون كالفعل المتعدي إذا جعل قاصرا للمبالغة؛ فعلى هذا لا يكون من الحذف، فإنه قال: أفعل التفضيل له معنيان: أحدهما: أن يراد أنه زائد على المضاف إليه في الجملة التي وهم فيها شركاء، والثاني: أن يوجد مطلقا له الزيادة فيها إطلاقا ثم يضاف للتفضيل على المضاف إليه لكن بمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه نحو قولك: الناقص والاشج أعدلا بني مروان، كأنك قلت: عادلا.

الإضافة:

حذف المضاف وإقامه المضاف إليه مقامه:

ذكرالزركشي حذف المضاف مع الالتفات إليه، فيعامل معاملة الملفوظ به، من عود الضمير عليه وغير ذلك، ومع إطّراحه يصير الحكم في عود الضمير للقائم مقامه[2]، وذلك اعتمادا على نقول كثيرة أوردها كان أولها: رأي ابن جني الذي رأى أن حذف المضاف وإقامة المضاف إلية مقامه كثير، وفي القرآن منه ألف موضع"[3] ثم ذكر شرط المبرد لجوازه، وهو وجود دليل على المحذوف من عقل أو قرينة،

(1) الزركشي، البرهان، ص:234

(2) المصدر نفسه، 221/3

(3) المبردالمقتضب:1 /32

نحو: [**واسألِ القَريةَ**] {يوسف:82}،أي أهلها قال:" ولا يجوز على هذا إن نقول: جاء زيد، وأنت تريد غلام زيد ؛ لأن المجيء يكون له، ولا دليل على المحذوف ".

ونقل من الكشاف القديم: "لا يستقيم تقدير حذف المضاف في كل موضع، ولا يقدم عليه إلا بدليل واضح، وفي غير ملبس، كقوله: [**وجاء ربك**] {الفجر:22} وضعف بذلك قول من قدر في قوله: [**وهو خَادِعهم**] {النساء:142} أنه على حذف مضاف. [1]

أما قوله تعالى: [**وكَم مِن قَريةٍ أَهلكْنَاها فَجاءها بأْسنَا بياتًا أَو هم قَائِلُون**] {الأعراف:4} أنها الآية الوحيدة التي جاءت في مراعاة التأنيث والمحذوف، أنث الضمير في (أهلكناها)،(فجاءها) لإعادتهما على القرية المؤنثة وهي الثابتة ثم قال: "أوهم قائلون "فأتى بضمير من يعقل حملاً على "أهلها " المحذوف[2]وفي تأويل إعادة الضمير على التأنيث وجهان:

أحدهما: انه لما قام مقام المحذوف صارت المعاملة معه.

والثاني: أن يقدر في الثاني حذف المضاف، كما قدر في الأول، فإذا قلت: سألت القرية وضربتها فمعناه: وضربت أهلها، فحذف المضاف كما حذف من الأول إذ وجه الجواز قائم. وقيل: هنا مضاف محذوف والمعنى: أهلكنا أهلها. و(بياتاً) حال منهم أي: مبيتين و[**هم قَائِلُون**]. {الأعراف4}، جملة معطوفة عليها ومحلها النصب.

كما أورد الزركشي ما يقارب الأربعين آية بين فيها حذف المضاف وإقامة المضاف إلية مقامه، لما له من الأهمية في إثبات اتساع اللغة وإعجازها[3].

حذف المضاف إليه:

وهو اقل استعمالاً على حد قول الزركشي،[1] أماابن هشام قد رأى عكس ذلك [2]، فالمضاف إليه يحذف بكثرة في اللغة، لغرض الاختصار والتخفيف.

---

(1) 2المبرد، المقتضب، /167

(2) الزركشي، البرهان 222/3 نقلا عن أبي حيان:أبو حيان،ارتشاف الـضرب 528/2-529 وانظر:ابن هشام، شرح المفصل:25/3

(3) انظر: الزركشي، البرهان 217/3 - 223

ومن حذف المضاف إليه قوله تعالى: [**كُلٌ فِي فَلَكٍ يسبحون**] {الأنبياء:33}، وقوله: [**تِلْكَ الرسلُ فَضلْنَا بعضهم على بعضٍ**] {البقرة:253}.

وكذا كل ما قطع عن الإضافة، مما وجبت إضافته معنى لا لفظاً، كقوله تعالى:[**لِ الأمر مِن قَبلُ ومِن بعد**] {الروم:4} أي قبل ذلك ومن بعده [3].

حذف المضاف والمضاف إليه

قد يضاف المضاف إلى مضاف، فيحذف الأول والثاني ويبقى الثالث، كقوله تعالى: [**وتَجعلُون رِزقَكُم**] {الواقعة:82} أي بدل شكر رزقكم.

هذا ما قاله الزركشي، وأيد ذلك بقوله تعالى: [**تَدور أَعينُهم كالذِي يغْشَى عليهِ مِن الموتِ**] {الأحزاب:19} وقدره بـ:دوران عين الذي يغشى عليه من الموت[4]، وقال أيضا: قيل الرزق في الآية الأولى: الحظ والنصيب فلا حاجة إلى تقدير. وكذلك إذا قدرت في الثانية "كالذي"حالاً من الهاء والميم في (أعينهم). ونقل تقدير ابن جني في المحتسب [5] على أفعال أهل النار، وأما قوله:[**مِن الموتِ**] {الأحزاب:19} فالتقدير من مداناة الموت أو مقاربته،ولا ينكر عسره على الإنسان من خوفه، ولكن إذا دفع إلى أمر يقاربه أو يشارفه، ومثله الآيه الأخرى [**ينْظُرون إِليك نَظَر المغْشِي عليهِ مِن الموتِ**] {محمد:20} وقوله: [**فَقَبضتُ قَبضةً مِن أَثَر الرسول**] {طه:96} وبين حكم المضاف المحذوف في تسع آيات أُخر.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ويفصل بينهما بـ (ها)التي للتنبيه، كقوله: [**لِمِثْل هذَا فَلْيعمل** العامِلُون] {الصفات:61}.[6]

---

(1) المصدر نفسه، 3/223

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 624/2

(3) الزركشي، البرهان 223/3

(4) المصدر نفسه 223/3

(5)ابن جني، المحتسب 32/1،ابن جني، والخصائص 364/2

(6) الزركشي، البرهان 370/4

حكم إضافة "أفعل" التفضيل: يأتي أفعل مضافا، كقوله تعالى: [**أليس الله بأحكم الحاكمين**] {التين:8} وحيث أضيف إنما يضاف إلى جمع معرف نحو:" أحكم الحاكمين "ولا يجوز " زيد أفضل رجل "ولا " أفضل رجال "لأنه لا فائدة فيه لأن كل شخص لا بد أن يكون له جماعة مجهولة يفضلها وإنما الفائدة في أن تقول: " أفضل الرجال ".

فأما قوله تعالى: [**ثم رددناه أسفل سافلين**] {التين:5}، فجوابه أنه غير مضاف إليه تقديرا، بل المضاف إليه محذوف، وقامت صفته مقامه،وكأنه قال:" أسفل قوم سافلين " ولا خلاف في أن يضاف إلى اسم الجمع معرفا ومنكرا، نحو: أفضل الناس والقوم، وأفضل ناس وأفضل قوم [1].

حكم إضافة (كل): أوجه الإضافة فيها:

ذكر الزركشي أن (كل)تضاف إلى الجمع المعرف، نحو: كل القوم، ومثله اسم الجنس،نحو: [**كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل**] {آل عمران:93}، وتارة إلى ضميره نحو:[**وكلهم آتيه يوم القيامة فردا**] {مريم:95} [2].

ورأى أن في إضافتهاإلى المعرفة لا بد من مراعاة لفظها، ومراعاة معناها، سواء كانت الإضافة لفظاً أو معنى نحو: [**فكلا أخذنا بذنبه**] {العنكبوت:40} فراعى لفظها، وقال: [**وكل أتوه داخرين**] {النمل:87}، فراعى المعنى،وفيها التنوين بدل من المضاف، أي كل واحد، وهو لازم للإضافة معنى.

كماتضاف إلى نكرة مفردة نحو: [**وكل إنسان ألزمناه طائره**] {الإسراء:13} وهنا يجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا. وجاء مفردا مؤنثافي قوله: [**كل نفس بما كسبت رهينة**] {المدثر:38}، ومجموعا مذكرا في قوله: [**كل حزب بما لديهم فرحون**] {المؤمنون:53} في معنى الجمع،لأنه اسم جمع فكل لفظ لإفراد التذكير، ومعناه بحسب ما يضاف إليه لذا وجب مراعاة المعنى مع النكرة، كقوله: [**وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه**] {غافر:5}

---

(1) الزركشي، البرهان، 4/151-152

(2) المصدر نفسه، 4/274

ومن أحكام "كل" أيضا أنها إذا كانت مؤكدة لازمت الإضافة اعتمادا على رأي ابن جني في ذلك [1].وقد تنقطع عن الإضافة لفظا، فيجوز مراعاة لفظها، ومراعاه معناها أيضا.

فمن الأول: [كُلٌّ آمن بِا ـ] {البقرة:285}، [إِن كُلٌّ إِلا كَذب الرسلَ] {ص:14} ولم يقل كذّبوا ".ومن الثاني: [وكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِين] {الأنفال:54}، [كُلٌّ فِي فَلَكٍ يسبحون] {الأنبياء:33}، [كُلٌّ له قَانِتُون] {الروم:26}، [وكُلٌّ أَتَوه داخِرِين] {النمل:87}.

المنصوبات:

المصدر – المفعول المطلق:

وهو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وقد ذكر الزركشي في التأكيد الصناعي تأكيد الفعل بالمصدر، ومنه قوله تعالى: [جزاؤُكُم جزاء موفُورا] {الإسراء:63} وقوله تعالى: [وكَلَّم ا ُ موسى تَكْلِيما] {النساء:164}، و[وسلموا تَسلِيما] {الأحزاب:56}.. وهو كثير.[2]

وقال الزركشي بأن التأكيد بالمصدر أولى من التأكيد بالفعل، لأنه اسم وهو أخف من الفعل وأيضا لان الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة، فيزداد ثقلا، ويحتمل أن الفعل أولى لدلالته على الاستمرار.[3]

فالمصدر هو تكرار الفعل مرتين فقولك: ضربت ضربا، بمنزلة قولك: ضربت ضربت، ثم عدلوا عن ذلك، واعتاضوا عن الجملة بالمفرد، وليس منه قوله تعالى: [وتَظُنون بِا ـ الظُّنُونَا] {الأحزاب:10} بل هو جمع "ظن "وجمـع لاختلاف أنواعه [4].

---

(1) المصدر نفسه، 274/4

(2) الزركشي، البرهان 491/2

(3) المصدر نفسه، 500/2

(4)الزركشي، لبرهان 492/2

ناصب المصدر:

ينتصب المصدر بما دل عليه الكلام، كقوله تعالى:[**ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى**] {الزمر:3}،لأن الزلفى مصدر كالرجعى" ويقربونا " يدل على "يزلفونا " فتقدير " يزلفونا زلفى "[1].

وقد يجئ التأكيد مع حذف عامله، كقوله:[**فإما منا بعد وإما فداء**] {محمد:4} والمعنى:" فإما تمنّوا منا وإما أن تفادوا فداء " فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر [2]

ما ينوب عن المصدر:

أشار الزركشي إلى أن التأكيد بالمصدر،تارة يجيء من مرادفه،كقوله تعالى:[**إني دعوتهم جهارا**] {نوح:8}، فإن الجهار أحد نوعي الدعاء، وقوله:[**ليا بألسنتهم**] {النساء:46} فانه منصوب بقوله:[**يحرفون الكلم**] {النساء:46}،لأن "ليا" نوع من التحريف ويحتمل أن يكون منه:[**أتأخذونه بهتانا**] {النساء:20}،لأن البهتان ظلم، والأخذ على نوعين: ظلم وغيره [3]،[**والله أنبتكم من الأرض نباتا* ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا**]. {نوح17-18}. فقد خرجت عن قاعدة أن المصدر والمؤكد يجيء اتباعا لفعله،واختلف في ذلك على أقوال:

أحدهما: أنه وضع الاسم منها موضع المصدر [4].

فإنه أكد بالمصدر، وليس المراد حقيقته النبات، ولا جرم حيث لم يرد الحقيقة هنا لم يؤكده بالمصدر الحقيقي القياسي بل عدل به إلى غيره، وذلك لأن مصدر أنبت ": الإنبات " و " النبات" اسمه، لا هو كما قيل في "الكلام" و "السلام" اسمان للمصدر الأصلي الذي هو " التكليم" و"التسليم" [5].

---

(1) المصدر نفسه، 499/2

(2)الزركشي، البرهان 500/2

(3)المصدر نفسه، 494/2 انظر: السيوطي، همع الهوامع: 128/3

(4)الزركشي، البرهان 496/2

(5) المصدر نفسه، 495/2

الثاني: أنه منصوب بفعل مضمر يجري عليه المصدر،ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلا على المضمر،فالمعنى: [**وا ُ أَنْبَتَكُم مِن الأرض نَباتًا**] {نوح17} فنبتم [1].

تقديم المفعول به:

الأصل في المفعول به هو التأخر عن الفعل والفاعل وقد يتقدم على الفاعل جوازا أو وجوبا، ذكر الزركشي ذلك ولكنه جعل أسباب هذا التقديم والتأخير من باب علم البيان، لا النحو، فالمفعول قد يتقدم لأسباب أهمها:

أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيتقدم لمشاكلة الكلام ولرعايه الفاصله كقوله:[**واسجدوا ِ الذِي خَلَقَهن إِن كُنْتُم إِياه تَعبدون**] {فصلت:37} بتقديم إياه على تعبدون لمشاكلة رؤوس الآي.وكقوله:[**وتَغْشَى وجوههم النار**] {إبراهيم:50} فإن تأخير الفاعل عن المفعول لمناسبة لما بعده.

الاختصاص وذلك بتقديم المفعول على الفعل كقوله تعالى "إياك نعبد" الفاتحة أي نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك.

أن يكون التقديم لإرادة التبكيت والتعجب من حال المذكور، كتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى:[**وجعلُوا ِ شُركَاء الجِن**] {الأنعام:100} والأصل " الجن شركاء "، وقدم لأن المقصود التوبيخ، وتقديم الشركاء أبلغ في حصوله، وقد جعل السكاكي سبب التقديم هنا هو الإهتمام والعناية[2].

حذف المفعول: قال الزركشي**:**" وهو ضربان[3]**.**

أحدهما: أن يكون مقصوداً مع الحذف فينوى لدليل، ويقدر في كل موضع ما يليق به كقوله تعالى:[**فَعالٌ لِما يريد**] {البروج:16} أي يريده، [**فَغَشاها ما غَشى**] {النجم:54}... وغيرها [4]

(1) المصدر نفسه، 496/2

(2) الزركشي،البرهان، 306/3

(3)المصدر نفسه، 233/3

(4) الرعد 26، هود 43،النمل 59،والقصص 62

وقد علل هذا الحذف أنه تخفيف لطول الكلام بالصفه، ولولا إرادة المفعول وهو الضمير– لخلت الصلة من ضمير يعود على الموصول، وذلك لا يجوز، وكان في حكم المنطوق به، فالدلالة عليه من وجهين: اقتضاء الفعل له، واقتضاء الصلة إذا كان العائد.

ولم يقبل الزركشي أن يكون قوله تعالى: "ويشرب مما تشربون "المؤمنون 33 من هذا الضرب، بقوله: "وهو فاسد لأن شَرِب يتعدى بنفسه[1]

والغرض من الحذف هو[2]:

أولا: قصد الاختصار عند قيام القرائن، إما حالية كما في قوله تعالى: **[رب أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ]** {الأعراف:143} لظهور أن المراد: أرني ذاتك.

ويحتمل أن يكون هاب المواجهة بذلك، ثم براه الشوق ويجحوز أن يكون آخر ليأتي به مع الأصرح، لئلا يتكرر هذا المطلوب العظيم على المواجهة إجلالاً.

ثانيا: قصد الاحتقار:كقوله: **[كَتَبَ ا ُ لَأَغْلِبَن أَنَا ورسلِي]** {المجادلة:21} أي الكفار.

ثالثا: قصد التعميم: ولا سيما إذا كان في حيز النفي، كقوله تعالى: **[وما تُغْنِي الآياتُ والنذُر عن قَومٍ لَا يؤْمِنُون]** {يونس:101} وكذا **[وما كَانُوا مؤْمِنِين]** {الأعراف:72}.

وذكر الزركشي أن هذا الغرض كثيراً ما يعتري الحذف في رؤوس الآي، نحو: **[لَو كَانُوا يعلَمون]** {البقرة:102} وضرب عليه الكثير من الآيات [3]

وأما قوله تعالى: **[وإِذَا كَالُوهم أَو وزنُوهم يخْسِرون]** {المطففين:3} فكال ووزن يتعديان إلى مفعولين: أحدهما باللام والتقدير: "كالوا لهم ووزنوا لهم وحذف المفعول الثاني لقصد التعميم[4]

---

(1) الزركشي، البرهان 234/3

(2) المصدر نفسه، 234/3-237

(3) الاعراف 58 والقصص 71 و72 والبقرة 14 و 77 و 22

(4) نفسه 216/3

و"هم"منصوب في الموضع بعد اللام هذا هو الظاهر الذي رآه الزركشي اعتمادا على ما اقره ابن الشجري في "أماليه"[1] بقوله: وأخطأ بعض المتأولين حيث زعم أن "هم"ضمير مرفوع أكدت به الواو كالضمير في قولك: "خرجوا هم"، ف "هم "على هذا التأويل عائد على المطففين.

وأبطل الزركشي هذا القول بعدم ثبوت الألف بعد الواو في "كالوهم" و"وزنوهم "في خط المصحف، كما أثبتوها في قوله تعالى [**خَرجوا مِن دِيارِهِم**] {البقرة:243} كذلك تقدم ذكر "الناس "يدل على أن الضمير راجع إليهم، فالمعنى:[**إِذَا اكْتَالُوا علَى الناس يستَوفُون**] {المطففين:2} وإذا كالوا للناس أو وزنوا للناس يخسرون".

رابعا: قصد تقدم مثله في اللفظ، كقوله تعالى: [**يمحوا ا ُ ما يشَاء ويثْبِتُ**] {الرعد:39} أي ويثبت مايشاء. فلما كان المفعول الثاني بلفظ الأول فـ ـ ـي عمومه واحتياجه إلى الصلة جاز حذفه لدلالة ما ذكر عليه[2].

خامسا: رعاية الفاصله نحو:[**والضحى* والليل إِذَا سجى* ما ودعك ربك وما قَلَى***]. {الضحى1-3}. أي ما قلاك، فحذف المفعول لأن فواصل الآي على الألف [3]، ولا ننسى أن الزركشي اعتبر إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل معتبر في اعتدال نسق الكلام، وحسن موقعه من النفس له تأثير عظيم لذلك، خرج عن نظم الكلام لأجلها[4].

سادسا: البيان بعد الإفهام: كما فـ ـي مفعول المشيئة والإرادة، فإنهم لا يكادون يذكرونه كقوله تعالى: [**ولَو شَاء ا ُ لَذَهب بِسمعهِم وأَبصارِهِم**] {البقرة:20}

---

(1) ابن الشجري، الامالي الشجرية 363/1

(2) الزركشي، البرهان 237/3 وانظر: الآية 96 من سورة المؤمنون و48 من سورة ابراهيم والحديد 10 الصافات 175،179 الاعراف 144 الزمر 22

(3)الزركشي، البرهان 238/3

(4) المصدر نفسه، 156/1 وانظر: عباس، الإتقان: 296/3

وغيرها [1] فالتقدير: لو شاء ا أن يفعل ذلك لفعل، فقدره ابن هشام [2].. لوشاء ا أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب.

والمعنى عند الزركشي يختلف بحسب تقدير فعل المشيئة، فقوله تعالى [**ولو شِئْنَا لَآتَينَا كُل نَفْس هداها**] {السجدة:13}، فالتقدير: لو شئنا إن نؤتي كل نفس هداها لآتيناها وقد نقله عن الجرجاني[3]. وقال لا يصح إلا على ذلك، معللا هذا الرأي بأنه: إن لم يقدر ل "شئنا "هذا المفعول أدى والعياذ با إلى أمر عظيم، وهو نفي أن يكون مشيئة على الإطلاق لأن من شأن "لو"أن يكون الاثبات بعدها نفياً فلو قلت: لو جئتني أعطيتك، كان المعنى عل أنه لم يكن مجيء ولا إعطاء[4].

سابعا: كثر حذف مفعول "الصبر"، نحو: [**فَاصبِروا أَو لَا تَصبِروا**] و[**اصبِروا وصابِروا**] {آل عمران:200}، وقد يذكر نحو: [**واصبِر نَفْسك مع الَذِين يدعون ربهم**] {الكهف:28} ودليل الزركشي على ذلك تفسير الزمخشري [5]في سورة الحجرات قولهم: صبر عن كذا، محذوف منه المفعول وهو النفس[6].

ثانيهما (الضرب الثاني):ألّا يكون المفعول مقصوداً أصلاً وينزل الفعل المتعدي منزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسيا منسيا، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل فلا يذكر المفعول، ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلا لموضوع كل فعل متعد، لأن الفعل لا يدري تعيينه [7].

---

(1) الانعام 235 النحل 9 الشورى 24 السجدة 13

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 633/2

(3) الزركشي، البرهان 239/3 وانظر دلائل الاعجاز 118

(4) المصدر نفسه، 239/3 وانظر الزركشي، البرهان، 240 241

(5) الزمخشري، الكشاف 565/5

(6) الزركشي، البرهان 242/3

(7) المصدر نفسه، 246/3

وذكر الزركشي أيضا أنه ليس كل ما هو لازم من موضوع الكلام مقدرا فيه، كقوله تعالى: [**فَإِن لَم تَفْعلُوا ولَن تَفْعلُوا**] {البقرة:24}، قوله تعالى: [**كُلُوا واشْرَبوا**] {البقرة:60} لأنه لم يرد الأكل من معين، وإنما أراد وقوع هذين الفعلين(1)

وسمى المفعول مماتا في قوله [**هلْ يستَوِي الَّذِين يعلَمون والَّذِين لَا يعلَمون**] {الزمر:9}.(2) وأمثلة هذا الضرب كثيرة (3)كقوله تعالى:[**يحيِي ويمِيتُ**] {البقرة:258} وقوله: [**ولَما ورد ماء مدين وجد علَيهِ أُمةً مِن الناس**] {القصص:23} الخ الآية حذف منها المفعول خمس مرات ؛ لأنه غير مراد، وهو قوله " يسقون "وقوله" تذودان "وقوله: [**لَا نَسقِي حتى يصدِر**] {القصص:23} فيمن قرأ بكسر الدال، وقوله: "فسقى لهما "والتقدير: يسقون مواشيهم وتذودان عنهما ولا نسقي عنها حتى يصدر الرعاء مواشيهم فسقى لهما غنمهما.

وأن موسى عليه السلام وجد قوما يعانون السقي، وأمرأتين تعانيان الذود، وأخبرتاه أنا لانستطيع السقي، فوجدتا من موسى عليه السلام لهما السقي ووجد من ابيهما مكافأة على السقي (4).

المفعول معه:

وهو التالي واو المصاحبة ولم يذكر الزركشي عنه شيئا سوى قوله"واو "مع" تنصب المفعول معه عند قوم، والصحيح أنه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو" (5).

المفعول له (لأجله):

لايكون إلا مصدرا، ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظـة، وإنما يذكر لأنه

---

(1) المصدر، نفسه 246/3 وانظر عباس، الاتقان 58/2

(2) المصدر نفسه 246/3

(3) مريم 42 البقرة 17 الروم 24 الليل 5 النجم 48،43-44

(4) الزركشي، البرهان 247/3

(5) المصدر نفسه، 372/4

عذر وعله لوقوع الفعل[1] أما الزركشي فقد قال بأن المفعول له هوعله للفعل المعال به، كقوله "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء هدى ورحمةً " النحل 89 [2].

من شروط المفعول به أن يكون مصدرا معللا من أفعال الباطن، فان فقد شرط جر باللام أو من أو الباء[3].

وقد يكون معلولا لعلة أخرى، كقوله "يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت "البقرة 19 ف "من الصواعق "يحتمل أن تكون فيه "من" لابتداء الغاية فتتعلق بمحذوف أي خوفا من الصواعق، ويجوز أن تكون معللة بمعنى اللام، كما في قوله تعالى: "كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم " أي لغم.

وعلى كلا التقديرين ف " من الصواعق في محل نصب على أنه مفعول له، والعامل فيه "يجعلون" و "حذر الموت "مفعول له أيضا فالعامل فيه " من الصواع " فمن الصواعق علة ل" يجعلون " معلول لحذر الموت لأن المفعول الأول الذي هو" من الصواعق "يصلح جوابا لقولنا: لم يجعلون أصابعهم في آذانهم ؟ والمفعول الثاني الذي هو "حذر الموت "جوابا لقولنا: لم يخافون من الصواعق ؟[4]

وفي قوله تعالى:[**أَن تَضِلَ إِحداهما فَتُذَكر إِحداهما الأُخْرى**] {البقرة:282} نقل ما قاله البصريون أن المفعول له محذوف أي كراهة أن يقولوا.[5]

الحال:

وهو وصف فضلة منتصب مذكور لبيان هيئة ما هو له وتقسم إلى:حال مبينه للهيئة و حال مؤكدة عرض الزركشي أقسام الحال أثناء حديثه عن التأكيد الصناعي إذ ذكر منه الحال المؤكدة، فهو يبحث أسلوب القرآن وفنونة البليغه لذا اهتم بالتأكيد في الحال وليس بيان صاحبه أو إعرابه.

---

(1) ابن جني، اللمع 59

(2) الزركشي، البرهان 168/3

(3) السيوطي، همع الهوامع:134/3 وانظر عبد الجليل، عبد القادر،المعجم المعياري 399

(4) الزركشي، البرهان 169/3

(5)المصدر نفسه 170/3

أقسام الحال:

الحال المؤكدة:

وعرفها الزركشي بأنها الآتية على حال واحدة، عكس المبينة فإنها لا تكون إلا منتقلة، وهي لتأكيد الفعل وسميت مؤكدة لأنها تُعلَم قبل ذكرها، فيكون ذكرها توكيدا، لأنها معلومة من ذكر صاحبها [1].

والحال المؤكدة على قسمين، ما أكدت عاملها، وهـي كل وصف دل على معنى عامله، وخالفه لفظا وهو الأكثر او وافقه لفظا وهو دون الأول في الكثرة [2].

ومثل الزركشي للحال المؤكدة بكثير من الآيات القرآنية ومن ذلك قوله تعالى:[**ويوم أموتُ ويوم أبعثُ حيا**] {مريم:33}. [3]

وقوله تعالى:[**ثُم تَوليتُم إلا قَليلًا مِنكُم وأَنتُم معرضون**] {البقرة:83}، وذكر الإعراض للدلالة على تناهي حالهم في الضلال، ومثله "أقررتم وأنتم تشهدون إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ولأن الإعراض والشهادة حالان لهم عند التولي والإقرار.

وقوله: [**وأُزلِفَتِ الجنةُ لِلْمتقِين غَير بعِيدٍ**] {ق:31}، وقوله:[**خَالِدِين فِيها ما دامتِ السمواتُ والأرض**] {هود:108} فإنه حال مؤكدة لقوله تعالى: [**وأَما الذِين سعِدوا فَفِي الجنةِ خَالِدِين فِيها**] {هود:108}.

وقال الزركشي أن هذه الآيات دليل على زوال الإشكال في أن شرط الحال الإنتقال، إذ لا يمكن ذلك هنا، فإنّا نقول: ذلك شرط في غير المؤكدة

ومن الحال المؤكدة أيضا الحال المؤكد لمضمون الجملة، وقد اقتصر عليها الزمخشري في تعريفه للحال المؤكدة نقله الزركشي في فائدة قال:" قال صاحب المفصل [4] لا تقع المؤكدة إلا بعد الجملة الاسمية، وهو خلاف قول أبي علي: إنها تكون بعد الجملتين محتجا بقوله تعالى:[**ولا تُسمِع الصم الدعاء إذَا ولوا مدبِرين**]

---

(1) الزركشي، البرهان 501/2

(2) شرح ابن عقيل 313/1

(3) الزركشي، البرهان 501/2

(4) ابن هشام المفصل 63-64.

{النمل:80} وقوله:[**ولى مدبرا ولم يعقب**] {النمل:10} ف "مدبرين" و"مدبرا" حال مؤكدة لفعل التولية" [1].

الحال المبينة: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها [2] وغير المؤكدة [3] **.**

وذكر منها الزركشي قوله تعالى" وأرسلناك للناس رسولا " النساء 79 قيل: ليست بمؤكدة ؛ لأن الشئ المرسل قد لا يكون رسولا كما قال تعالى:[**إذْ أرسلنَا عليهم الريح العقِيم**] {الذاريات:41} وقوله:[**وهو الحق مصدقًا**] {البقرة:91} جعلها كثير من المعربين مؤكدة لأن صفه الحق التصديق.

قيل ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل وأن يريدوا به تأكيد ما تضمنته الجملة ورد ذلك الزركشي بقوله: " دعوى التأكيد غير ظاهرة لأنه يلزم من كون الشيء حقا في نفسه أن يكون مصدقا لغيره، والغرض أن القرآن العزيز فيه الامران، وهو كونه حقا وكونه مصدقا لغيره من الكتب، فالظاهر أن "مصدقا" حال مبينة لا مؤكدة ويكونالعامل فيها " الحق " لكونه بمعنى الثابت، وصاحب الحال الضمير الذي تحمله " الحق " لتاوله بالمشتق[4].

حذف الحال[5]:

أجاز الزركشي حذف الحال كقوله تعالى:[**والملائِكةُ يدخُلُون عليهم من كُل بابٍ* سلام عليكُم**]. {الرعد23-24}.إذ نقل رأي ابن أبي الربيع:" اعلم أن العرب قد تحذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه فتقول قتلته صبرا، وأتيته ركضا، والتقدير: أتيته أركض ركضا، قال تعالى:[**تزرعون سبع سِنين دأبا**] {يوسف:47} فدأبا يقدر بالفعل تقديره " تدأبون ويدأبون " في موضع الحال.

---

(1) الزركشي، البرهان 503/2

(2) المبرد، المقتضب 310/4

(3) شرح ابن عقيل 313/1

(4) الزركشي، البرهان 502/2

(5) المصدر نفسه، 3/ 249، 250

وقال الزركشي:"والحال قد تحذف لقرينه، وأكثرما يكون ذلك إذا كانت قولا أغني عنه المقول". [1] ولا يستحسن ابن جني[2] حذف الحال لأن الغرض فيها هو توكيد الخبر با وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف.

الاستثناء:

هو إخراج بعض من كل بـ "إلّا" أو بكلمة فيها معنى "إلا" لأن كل حرف من حروف الاستثناء يقدر ب "إلا" [3] وحكمه النصب [4]، فإن كان المخرج بعضا فالإستثناء متصل، وإلا فمنقطع يقدر بـ "لكن" هذه أقسام التام، أما القسم الثاني من الاسثناء فهو المفرغ وقد تعرض لهذه الأقسام الزركشي عند حديثه عن معاني إلا 3: الأول: الاستثناء وينقسم إلى متصل وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه نحو:جاد القوم إلا زيدا والى منقطع وهو ما كان من غير جنسه[5].

الاستثناء التام:

الاستثناء المتصل:

أي أن يكون المستثنى بعضا مما قبله [6]، ينتصب ب "إلا" إذا كان الكلام تاما موجبا، فإذا وقع بعد نفي أو ما يشبهه يختار إتباعه [7].

وحمل الزركشي قوله تعالى:[**فَسجد الملَائِكةُ كُلهم أَجمعون* إِلا إِبلِيس**]. {ص73-74}. على الاستثناء المتصل أثناء حديثه عن تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغموز فيما بينهم بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع، فإبليس عد من الملائكة مع أنه كان من الجن، تغليبا لكونه جنيا واحدا

(1) ابن هشام، مغني اللبيب: 643،وظاهر الحذف في الدرس اللغوي: 223

(2) ابن جني،الخصائص 379/2

(3)ابن يعيش ، التهذيب الوسيط::200

(4) المحلى وجوه النصب:17

(5) الزركشي، البرهان 209/4

(6) شرح ابن عقيل 288/1

(7) ابن مالك، تسهيل الفوائد:101 والانباري، الانصاف: مسالة:34 243/1

فيما بينهم. وأجاب الزركشي[1] على من عال هذا التغليب بأنه كان ملكا فسلب الملكية بقوله: " وأجيب عن كونه من الجن بأنه اسم لنوع من الملائكة " واستدل ناقلا لقول الزمخشري [2]:" كان مختلطا بهم، فحينئذ عمته الدعوة بالخلطة لا بالجنس ". وعلق الزركشي بعد ذلك [3]:" هذا إن جعلنا الاستثناء متصلا، ولم يجعل "إلا" بمعنى لكن أي على الاستثناء المنقطع"، إذ جعل كثير من النحاة هذه الآية على الاستثناء المنقطع بدليل قوله تعالى:[**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ**] {الكهف:50} إذ "ابليس" منقطع من الجنس فإبليس من نار والملائكة من نور، ومنهم من استدل بقوله تعالى:[**وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ* قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ**]. {سبأ40-41}. وقال الزركشي في هذه الآية أيضا: " إن فيها معنى زائدا على الاستثناء هو تعظيم أمر الكبيرة التي أتى بها إبليس من كونه خرق إجماع الملائكة وفارق جميع الملأ الأعلى بخروجه، مما دخلوا فيه من السجود لآدم " كما رأى الزركشي أن الاستثناء للتاكيد، ووجه التاكيد انه ثنى ذكره مرتين مرة في الجملة ومرة في التفصيل فاذا قلت: قام القوم إلا زيدا فكأنه كان في جملتهم ثم خرج منهم"[4].

أما قوله تعالى:[**لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى**] {الدخان:56} قال الزركشي [5]:" فان الناس استشكلوا وجه الاستثناء، مع أنهم لا يذوقون فيها الموت مطلقا، ومقتضى إستثنائها من النفي أنهم يذوقونها في الجنة وليس كذلك ".

---

(1) المصدر نفسه 376/3

(2) المصدر نفسه، 433/3

(3) الزركشي، البرهان 376/3

(4) المصدر نفسه، 128/3

(5) المصدر نفسه 127/3

الاستثناء المنقطع:

أن لايكون المستثنى من جنس المستثنى منه[1]، وذكر الزركشي منه قوله تعالى:[**إلا اتباع الظن**] {النساء:157} إذ قال[2] وأجمع القراء على نصب " إلا إتباع الظن " لأن لغة الحجازيين التزام النصب في المنقطع، وإن كان بنو تميم يتبعون وقد ذكر ذلك صاحب الكتاب في باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الجاز...[3]

والاستثناء في هذه الآية منقطع، لأن إتباع الظن شيء، والعلم شيء أخر، فحكم بخلاف النقيض، فالمنقطع سمي منقطعا لأنه قطع عما قبله من الجنس أو الصفه [4].

ومنه قوله تعالى:[**لستَ عليهم بِمسيطِرٍ* إلا من تَولى وكفَر**]. {الغاشية22-23}.

وكذلك:[**إلا من ارتَضى مِن رسولٍ**] {الجن:27}، ودخول الفاء في " فإنه يسلك " دليل انقطاعه ولو كان متصلا لتم الكلام عند قوله " رسول ".

وقوله: [**لا يستَوي القَاعِدون مِن المؤْمِنين غَير أُولي الضرر**] {النساء:95} أي لكن أولي الضرر لا حرج عليهم في قعودهم وإنما كان منقطعا لأن القاعد عن ضرر- وإن كانت له نيه الجهاد - ليس مستويا في الأجر مع المجاهد، لأن الأجر على حساب العمل والمجاهد يعمل ببدنه وقلبه والقاعد بقلبه.[5]

وقوله تعالى:[**فَلولا كانَتْ قَريةٌ آمنَتْ فَنَفَعها إيمانُها إلا قَوم يونُس**] {يونس:98}؛ إذ لو كان متصلا لكان المعنى: فهل آمنت قرية إلا قوم يونس فلا يؤمنون فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس، وذلك باطل لأن ا تعالى يطلب من كل شخص الإيمان فدل على إن المعنى: لكن قوم يونس.

---

(1)الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الايضاح، تح:كاظم بحر المرجان 720/2

(2) الزركشي، البرهان 381/1

(3) الزركشي، البرهان ، انظر 323/2،319

(4) انظر: ابن يعيش، كتاب التهذيب:203-204

(5) المصدر نفسه 210/4

أما الزجاج فقد قال يمكن اتصالها لان قوله:" فلولا" في المعنى نفي، فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان وذلك إذا كان الكلام نفيا كان ما بعد " إلا" يوجـ ـ ب إنكاره. قال: ما من قرية امنت فنفعَها ايمانه إلا قوم يونس [(1)]

وذكر الزركشي أن الآمدي قد رد على الزجاجي: بأن جعل "إلا" منقطعة عما قبلها لغة فصيحة. وإن كان جعلها متصلة أكثر [(2)]

الاستثناء المفرغ:

ويقع بعد النفي، وبعد الاستفهام وبعد النهي، ولا يجوز أن يقال فيه استثناء أبدا إذ لا يذكر المستثنى منه فيه [(3)].

ومن ذلك قال الزركشي إن المعنى اللازم ل "إلا" الاختصاص بالشيء دون غيره فإذا قلت جاءني القوم إلا زيدا فقد اختصصته بالمجيء [(4)]

التوابع:

التوابع التي تحدث عنها الزركشي هي: النعت،والتوكيد، والبدل، وعطف البيان وعطف النسق،كما سنرى.

أولا: الصفة (الوصف):

ذكر الزركشي أن الصفة مخصصة إن وقعت صفة للنكرة،وموضحة للمعرفة.[(5)]وللصفة أسباب وفوائد، ذكرها الزركشي وهي:

1. **أسباب الصفة:**

أولاً: لمجرد المدح والثناء، ومنه صفات ا تعالى، كقوله: "بسم ا الرحمن الرحيم " الفاتحة 1 فليس ذكر الوصف هنا للتمييز؛ لأنـ ـه ليس له مثل – تعالى ا

---

(1) انظر:الزجاج، إعراب القرآن: 3/33-35

(2)الزركشي، البرهان 4/210

(3) ابن يعيش، التهذيب:206

(4) الزركشي، البرهان 4/214

(5) المصدر نفسه، 3/5 وانظر: سيبويه، الكتاب 2/11

عن ذلك – حتى يوضح بالصفة.[1]

ومنه قوله تعالى:[**يحكُم بِها النبيون الذِين أَسلَموا**] {المائدة:44}،فهذا الوصف للمدح ليس غير،لأنه ليس يمكن أن يكون ثمة نبيون غير مسلمين، واستدل على ذلك برأي الزمخشري [2] إذ قال:" وأريد بها التعريض باليهود،وهم بعداء عن ملة الإسلام،دين الأنبياء كلهم وأن اليهود بمعزل عنها "،فهذه الصفة للتمييز.[3]

ثانياً: زيادة البيان: وتكون الصفة مثل الموصوف أو دونه في التعريف، وأما أن تكون فوقه فلا؛ لأنها على كل حال تابعة، والتابع دون المتبوع، ورد الزركشي على من يقول: كيف يصح أن يزال إبهام الشيء بما هو أبهم منه؟بأن التعريف لم يقع بمجرد الصفة، وإنما حصل بمجموع الصفة والموصوف، لأنهما كالشيء الواحد.[4]

ثالثاً:- تعيين الجنسية: كقوله تعالى:[**وما مِن دابةٍ فِي الأَرضِ ولَا طَائِرٍ يطِير بِجنَاحيهِ**] {الأنعام:38}، لأن المعني"بدابة، والذي سبق له الكلام الجنسية لا الإفراد، بدليل قوله تعالى:" إلا أمم أمثالكم " فجمع "أمم " محقق إرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس المذكور، وهو كون الدابة غير منفك كونه طائراً بجناحيه، لينتقي توهم الفردية، وهذا معنى ما أشار إليه السكاكي في "المفتاح"[5]

2. فوائد الصفة:

- الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة ؛ فلا تقول هذا رجل فصيح متكلم، لأن المتكلم أعم من الفصيح ؛ إذ كل فصيح متكلم وليس العكس. [6]

- الصفة لازمة لا للتقييد، فلا مفهوم لها، كقوله تعالى:[**ومن يدع مع ا ـ إِلَها آخَر لَا برهان لَه بِهِ**] {المؤمنون:117}، فهي كقوله تعالى:[**وأَن تُشْرِكُوا بِا ـ ما لَم ينَزلْ**

---

(1)الزركشي، البرهان 5/3

(2) الزمخشري، الكشاف 34/1-341

(3) الزركشي، البرهان 6/3

(4) الزركشي، البرهان 7/3

(5) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم 190

(6) الزركشي، البرهان 11/3

ِبِهِ سُلْطَانًا] {الأعراف:33}، وجيء بالصفة للتوكيد[1].

(الثالثة): قد تأتي الصفة بلفظ والمراد غيره، كقوله تعالى:[صَفْرَاء فَاقِعٌ لَوْنُهَا] {البقرة:69}، قيل: المراد " سوداء ناصع " وقيل: بل على بابها، ومنه قوله تعالى: [كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ] {المرسلات:33} "كأنه جمالات صفر " المرسلات 33، ثم أورد قولاً آخر: كأنه أينق سود وسمي الأسود من الإبل أصفر، لأنه سواد تعلوه صفرة".[2]، فالعرب يسمون الأسود أصفر، وتكون الصفرة من الألوان معروفة في الحيوان والنبات، فالصفر سود الإبل.[3]

(الرابعة) قد تجيء للتنبيه على التعميم: كقوله تعالى:[كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ] {الأنعام:141} مع أن المعلوم أنما يؤكل إذا أثمر. ففائدته نفي توهم توقف الإباحة على الإدراك والنضج، بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة. وقال الزركشي في قوله تعالى: [وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ اليَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ] {الأنعام:152}:" فإن غير مال اليتيم كذلك، لكن إنما خصه بالذكر؛ لأن الطمع فيه أكثر لعجزه وقلة الناصر له، بخلاف مال البالغ، أو لأن التخصيص بمجموع الحكمين، وهما النهي عن قربانه بغير الأحسن".[4]

وفائدة الصفة في قوله تعالى:[وَقَالَ اللهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ] {النحل:51}: قال ابن مالك، وغيره من النحويين أن:"النعت قصد به مجرد التأكيد". [5] ولكن الزركشي أراد أن يبين فائدة الصفة للسائل عن فائدتها لمن يقول: (الهين) مثنى و(الاثنين) للتثنية، فقال:

أحدهما: توكيد نهي الإشراك بالله سبحانه، وذلك لأن العبرة في النهي عن اتخاذ الإلهين، إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط،ولووصف "إلهين" بغير ذلك من الصفات

---

(1) المصدر نفسه، 12/3

(2) المصدر نفسه، 13/3

(3) ابن منظور، اللسان: مادة صفر:116/5

(4)المصدر نفسه 13/3

(5) العماد الحنبلي، شذور الذهب ص432،والعكبري، إملاء ما به الرحمن، 82/2 والزجـاج، إعراب القرآن 251/2

كقوله تعالى:" لا تتخذوا إلهين عاجزين " لأشعر بأن القادرين يجوز أن يتخذا، فمعنى التثنية شامل لجميع الصفات. (1)

الثاني: الوحدة تطلق ويراد بها النوعية، كما يراد بها العدد، فالتثنية باعتبارها، إذ لو قيل:" لا تتخذوا إلهين " فقط، لصح في موضوعه أن يكون نهياً عن اتخاذ جنسين آلهة،وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة،لأنه يطلق عليهم أنهم واحد، فلما قال: (اثنين) بين قبح التعديد للآلهة، وأنه منزه عن العددية، وأيد كلامه بنقل رأي الزمخشري. (2)

ولما كان النهي واقعاً على التعدد والاثنينية دون الواحد، أتى بلفظ الاثنين، لأن قولك:" لا تتخذ ثوبين " يحتمل النهي عنهما جميعاً، ويحتمل النهي عن الاقتصار عليهما، فإذا قلت: "ثوبين اثنين "علم المخاطب أنك نهيته عن التعددة والاثنينية دون الواحد، وأنك إنما أردت منه الاقتصار على ثوب واحد، فتوجه النفي إلى نفس التعدد والعدد، فأتى باللفظ الموضوع له، الدال عليه فكأنه قال:" لا تُعدد الآلهة، ولا تتخذ عدداً تعبده، إنما إله واحد. (3)

(الرابع): أن " اتخذ " هي التي تتعدى إلى مفعولين، ويكون مفعولها الأول "اثنين " و"الهين " مفعولها الثاني، وأصل الكلام: "لا تتخذوا إلهيين اثنين "، وقد علل هذا التقديم والتأخير بأن :" إلهين " اخص من اثنين"، واتخاذ اثنين يقع على ما يجوز وما لا يجوز، أما اتخاذ اثنين إلهين فلا يقع إلا على ما لا يجوز.

وقدم (إلهين) على (اثنين) إذ المقصود بالنهي اتخاذهما إلهين، فالنهي وقع على معنين: الآلهة المتخذة، وعلى هذا فلا بد من ذكر "الاثنين "و" الإلهين " إذ هما مفعولا الاتخاذ (4).

وقف الزركشي عند هذه الآية مطولاً، وأورد فيها توجيهات كثيرة لكنه لم يورد تقييماً لأي من هذه التوجيهات، إلا هذا التوجيه، ولم يكن تقييماً يخصه، بل

---

(1) الزركشي، البرهان 14/3

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 332/2

(3) الزركشي، البرهان 15/3

(4) المصدر نفسه، 15/3

أورد تقييم صاحب البسيط إذ قال:" قال صاحب البسيط ": وهذا الوجه هو الجيد. لعل هذا ميلاً منه نحو هذا الرأي.

3. من أحكام الصفة:

لابد للنعت من مطابقته للمنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره، وهو التثنية، والجمع، والتذكير، وغيره وهو التأنيث فحكمه منها حكم الفعل.(1) لم يتطرق الزركشي لكل هذه المطابقات وإنما تحدث عن وصف الجمع بالمفرد ووصف الجمع بالجمع على النحو التالي:

أ.وصف الجمع بالمفرد:

ذكر الزركشي من وصف الجمع بالمفرد قوله تعالى: [**ممن خَلَقَ الأرض والسماواتِ العلا**] {طه:4}، وقوله: [**و ـ الأسماء الحسنَى**] {الأعراف:180} فوصف "الأسماء " وهي جمع اسم، بالحسنى وهو مفرد، تأنيث الأحسن، كذلك قوله تعالى: [**فَما بالُ القُرون الأولى**] {طه:51}، فإن (الأولى) تأنيث " الأول " وهو صفة لمفرد.

وعلل استحسان وصف الجمع بالمفرد، بأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث، بخلاف لفظ المذكر يرد إلى لفظ جماعة المؤنث.

ب.وصف الجمع بالجمع:

وقد يوصف الجمع بالجمع، ولا يوصف مفرد كل منها بالمفرد، ومنه:" فوجد فيها رجلين يقتلان " القصص 15 فثنى الضمير، ولا يقول في الواحد " يقتتل " ومنه " وأُخر متشابهاتٌ" آل عمران 7، ولا يقال "أخرى متشابهة " (2)

4. قطع النعت:

ثمة مواضع يجب فيها قطع النعت،وأخرى يمتنع فيها، وثالثة يجوز فيها القطع والإتباع، لم يقف الزركشي عند هذه المواضع جميعها بل وقف عندما يحسن القطع فيه وذكر شروطه:

---

(1) ابن عقيل، شرح بن عقيل:410/1

(2) الزركشي، البرهان 31/3

أولا: أن يكون الموصوف معلوماً، أو منزلاً منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على المجهول، فالمنزل منزلة المعلوم بمنزلة المعلوم، فهو لقوة دليله أجري مجرى المعلوم.

ثانياً أن يكون صفة للثناء والتعظيم [1].

ثالثاً: تقدم الإتباع: يتم قطع النعت إذا كان الموصوف يفتقر إلى زيادة البيان، فحينئذ يتقدم الإتباع ليستحكم العلم بالموصوف، أما إذا كان معلوما فلا يفتقر إلى زيادة بيان. والأصل – فيما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم – قطع الضمير، وهو الأفصح.

وقد أورد على دعوى أفصحية القطع إجماع القراء السبعة على الإتباع في قوله تعالى:[**الحمد ـ رب العالمين(2) الرحمن الرحيم(3) مالك يوم الدين(4)**]. {الفاتحة}. فضعفوا قراة النصب [2] على القطع مع حصول شرطي القطع فإن اختيار القطع مطّرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه، لا يليق ولا يتصف بها سواه، ولا شك أن هذاالضرب قليل جداً فإذا كانت الصفةممن لا يشارك فيها الموصوف غيره، وكانت مختصةبمن جرت عليه، فالوجه فيها الإتباع. [3]

وفرق الزركشي بين أن تكون الصفة للاختصاص،فيمتنع الوقف على موصفها دونها، وبين أن تكون للمدح فيجوز، إذ عامل الصفة في المدح غير عامل الموصوف، لهذا جاز قطعها عما قبلها بخلاف الاختصاص، فإن عاملها عامل الموصوف [4]وأيد كلامه هذا بتفسير الزمخشري لسورة الناس إذ قال:" يجوز أن يقف القارئ على الموصوف ويبتدئ " الذي يوسوس" إن جعله على القطع بالرفع والنصب وبخلاف ما إذا جعله صفة " [5].

---

(1)المصدر نفسه، 28/3

(2) البناء، إتحاف فضلا والبشر: 122، وهي قراة المطوعين، قرأ:(مالك)

(3) الزركشي، البرهان 28/3-29

(4) المصدر نفسه، 511/1-512

(5) الزمخشري، الكشاف 245/4

5. **حذف الصفة:**

وأكثر ما يرد حذف الصفة للتفخيم والتعظيم في النكرات، وكأن التنكير حينئذ علم عليه، كقوله تعالى: [**فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا**] {الكهف:105} أي وزناً نافعاً.[1] واستشهد على هذا الحذف بالكثيرمن الآيات مؤولاً الصفة في كل آية. [2]

ويأتي الحذف للصفة في العرف كقوله تعالى: [**الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**] {البقرة:71}، أي المبين،وقوله: [**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ**] {آل عمران:173} أي الناس الذين يعادونكم،وغيرها.[3]

فالزركشي يرى في حذف النعت ما يراه غيره من العلماء، يحذف إذا دلت عليه الحال[4].

وقال الزركشي:إنه بتقدير النعت المحذوف يزول أشكال التكرار في قوله تعالى: [**وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ**] {النساء:95}، أي من أولي الضرر، [**وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**] {النساء:95}، أي: من غير أولي الضرر.

6. **حذف الموصوف:**

لا يحسن حذف المنعوت دائماً، فهناك مواضع يحسن فيها حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه، ومواضع لا يجوز فيها حذفه، كما أن هناك مواضعاً يستوي فيها الحذف والذكر، لذلك اشترط الزركشي لحذف الموصوف أمرين:

أحدهما: كون الصفة خاصة بالموصوف، حتى يحصل العلم بالموصوف، فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف [5].

الثاني: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي، لتعلق غرض السياق،كقوله تعالى:[**وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ**] {آل عمران:115}،[**وَاللَّهُ عَلِيمٌ** بِالظَّالِمِينَ] {البقرة:95}، فإن

---

(1) الزركشي، البرهان 226/3

(2) 4 سورة قريش،68 المائدة،42 الذاريات، 79 النساء، 79 الكهف،51ص

(3) 46 من سورة هود،66 الأنعام، 95 النساء، 16 يونس

(4) ابن جني، الخصائص 371/2

(5) الزركشي، البرهان 225/3

الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها، وقد مثّل على ذلك بالكثير من الآيات [1] منها: **[وعِنْدهم قَاصِراتُ الطرفِ عِين]** {الصفات:48}، أي: حور قاصرات

وقال ابن جني:"حذف المنعوت مقتصرعلى الشعر، ذلك أن النعت في الكلام على وجهين: إما التلخيص، أو التخصيص، وإما للمدح أو الثناء،وكلاهما من الإسهاب والإطناب". [2]

لعل هذا ما دفع الزركشي للقول: بأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف، إلا على استكراه، وعلل الزركشي ذلك من خلال أغراض الصفة، فإنما يؤتي بها للبيان والتخصيص، أو المدح والذم، وفي هذا موضع الإطالة لا الاختصار، فصار من باب نقص الغرض، إذ البيان إنما حصل بالصفة والموصوف معاً، وحذف الموصوف ينقص الغرض،وربما أوقع لبساً،ومثل الزركشي لذلك بأنك إذا قلت:مررت بطويل،فيحتمل أنه رجل أو قوس،أوغير ذلك، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره،كقوله تعالى:**[وعِنْدهم قَاصِراتُ الطرفِ عِين]** {الصفات:48}. [3]

7. تكرر النعوت:

إذا تكررت النعوت لواحد، فتارة يترك العطف، كقوله تعالى:**[ولا تُطِع كُل حلافٍ مهينٍ*همازٍ مشاءٍ بِنَمِيمٍ]**. {القلم 10-11}.،وتارة تشترك بالعطف كقوله:**[سبح اسم ربك الأعلى*الذي خَلَقَ فَسوى* والذِي قَدر فَهدى]**. {الأعلى}. ولكن الزركشي اشترط لدخول العاطف اختلاف معانيها اعتماداً على رأي الزمخشري وأبي البقاء بأن دخول العاطف يؤذن بأن كل صفة مستقلة [4].

ووافق الزركشي الزمخشري بأنه قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً كقوله تعالى:**[وما أَهلَكْنَا مِن قَريةٍ إلا ولها كِتَاب معلُوم]** {الحجر:4} إذ قال

---

(1) الآية 14 سورة الإنسان،13 سبأ،2 البقرة،13 القمر، 5 البينة، 49 الزخرف،31 النور، 67القصص.

(2) ابن جني، الخصائص 366/2

(3) الزركشي، البرهان 32/3

(4) المصدر نفسه، 201/3

الزمخشري "الجملة صفة لقرية، والقياس عدم دخول الواو فيه، إنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف"[1] وقال الزركشي بأن القياس مع الزمخشري، لأن الصفة كالحال في المعنى [2].

ثانيا: التأكيـد:

كان الأسلوب الأول من أساليب القرآن وفنونه البليغة في البرهان: التأكيد بأقسامه، ومنه التوكيد الصناعي،قال الزركشي:"إن القصد منه الحمل على ما لم يقع، ليصير واقعاً، ولا يجوز تأكيد الماضي ولا الحاضر، لئلا يلزم تحصيل الحاصل ؛ وإنما يؤكد المستقبل[3].

وذكر أن خلافاً قد وقع بين اللغويين، والمفسرين حول وقوعه في القرآن والسنة. إذ قال قوم: ليس فيهما تأكيد ولا في اللغة، بل لا بد أن يفيد المكرر معنى زائداً على الأول.

واعترض الملحدون على القرآن والسنة بما فيهما من التأكيدات، وأنه لا فائدة في ذكرها ؛ وأن من حق البلاغة في النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى، وخير الكلام ما قلّ ودلّ ولا يملّ، وظنوا أنه إنما يجيء لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد، ولهذا أنكروا وقوعه في القرآن [4].

أ. أقسام التوكيد الصناعي:

ذكره الزركشي في قسمين: لفظي ومعنوي، وقد أشار إلى أن الصناعي هو ما يتعلق باصطلاح النحاه[5].

1. التوكيد اللفظي:

وهو تقدير المعنى بلفظه أو مرادفه، ومثّل له بقوله تعالى:" فجاجا سبلا "

---

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف 310/2
(2) الزركشي، البرهان 31/3
(3) الزركشي، البرهان 485/2
(4) المصدر نفسه، 484/2
(5) المصدر نفسه، 486/2

الأنبياء31، و" ضيقا حِرجا" الأنعام 125 في قراءة الكسر.[1]

أ.توكيد الاسم: ويكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو:" قواريرا" الإنسان 15-16 ورفض الزركشي أن يكون قوله تعالى:" دكاً دكاً " الفجر 21، و"صفاً صفاً " الفجر 22 منه كما قال ابن عصفور،والسيوطي [2]:"إذ جاء في التفسير أن معنى "دكاً دكاً": دك بعددك، وأن الدك كرر عليها حتى صار هباء منثوراً، وأن معنى "صفاً صفاً " أنه: تنزل ملائكة كل سماء يصطفون صفاً بعد صف، محدقين بالإنس والجن، وعلى هذا فليس الثاني منهما تكراراً للأول، بل المراد به التكثير، نحو: جاء القوم رجلاً رجلاً، وعلمته الحساب باباً باباً". [3]

وقد حمل أكثر النحويين هذه الآية على جعلها توكيداً، لأن الدك في القيامة مرة واحدة، بدليل قوله تعالى:" وحملت الأرض والجبال فدكتا دكةً واحدة "الحاقة 4، وقد وافقهم ابن هشام على ذلك [4].

ب. توكيد اسم الفعل: ومنه قوله: "هيهات هيهات لما توعدون" المؤمنون 36[5].

ج. توكيد الجار والمجرور: إن الأكثر في توكيد الجار والمجرور اتصاله بالمذكور، ومنه قوله تعالى:" وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها " هو 108[6]

د. توكيد الجمل: غالباً ما يكون التوكيد اللفظي في الجمل، اسمية كانت أوفعلية. وذكر منه الزركشي قوله تعالى: [**فإن مع العسر يسرا*إن مع العسر يسرا**]. {الشرح 5-6}، [7] موافقا ابن حيان: "وقيل اليسر باعتبار المحل، فيسر في الدنيا ويسر في الآخرة" [8]. ورأى الزركشي أن الأكثر فصل الجملتين بـ (ثم)، كقوله: [**وما أدراك**

(1) المصدر نفسه،:486/2.،انظر الداني،التيسير:106 قراءة نافع وأبي بكر

(2)ابن عصفور، المقرب 238/2 السيوطي، الهمع 206/5

(3) الزركشي، البرهان 486/2

(4) العماد الحنبلي، شذور الذهب:428

(5) الزركشي، البرهان 486/2

(6) الزركشي، البرهان 487/2

(7) المصدر نفسه، 486/2

(8) ابو حيان،البحر المحيط 488/8

ما يوم الدين* ثُم ما أَدراك ما يوم الدين]. {الانفطار17-18}.، وقوله **[كلا سوفَ *ثُم كلا سوفَ تَعلَمون]**. {التكاثر3-4}.

هـ. توكيد الضمير:

توكيد الضمير المتصل بضمير منفصل: وأوجب الزركشي توكيد الضمير المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه،كقوله تعالى:[**يا آدم اسكُن أَنْتَ وزوجك الجنةَ]** {البقرة:35}، وقوله:[**فَاذْهب أَنْتَ وربك فَقَاتِلا إِ]** {المائدة:24}، لم يوجب التأكيد، بل اشترط الفاصل بينهما، بدليل قوله تعالى:[**ما أَشْركْنَا ولا آَباؤُنَا]** {الأنعام:148} فعطف "آباؤنا " على الضمير المرفوع، وليس هنا تأكيد فاصل وهو:" لا"، بأن هذا لا حجة فيه، لأنها دخلت بعد واو العطف، والذي يقوم مقام التأكيد إنما يأتي قبل واو العطف، بدليل قوله:[**[فَاستَقِم كَما أُمِرتَ ومن تَاب معك]** {هود:112}. [(1)]

ومنهم من لم يشترط فاصلاً بدليل قوله تعالى:**[إِما أَن تُلْقِي وإِما أَن نَكُون نَحن الملْقِين]** {الأعراف:115}،ورأى الزركشي أن حجة أصحاب هذا الشرط بيانية لا نحوية، إذا أكد السحرة ضمير أنفسهم في الإلقاء دون ضمير موسى، حيث لم يقولوا:" إما أن تلقي أنت ".

2. **ضمير الفصل:** وهو من مؤكدات الجملة، وقد اعتمد في رأيه هذا على أن سيبويه نص أنه يفيد التأكيد، وقال في قوله تعالى:[**أَنَا أَقَلَّ مِنْك مالًا وولَدا]** {الكهف:39}، "أنا " وصف الياء في "ترن" يزيد تأكيداً. [(2)]

وقد وافق الزركشي سيبويه بقوله:" هذا الصحيح "وعلل هذه الموافقة بقوله:" لأن المضمر يؤكد الضمير،أما تأكيد الظاهر بالمضمر فلم يعهد، ولهذا اسماه بعضهم "دعامة". [(3)]

التوكيد بـ: أجمع:أجمع لا يكون إلا توكيداً، و يؤكد الاسم المجموع الظاهر والضمير، ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف:**[وأْتُونِي بِأَهلِكُم أَجمعِين]** {يوسف:93}،

---

(1)الزركشي، البرهان 508/2

(2) سيبويه، الكتاب 392/2

(3) الزركشي، البرهان 506/2

ويرى الزركشي:" أنه أراد إجماعهم في المعنى إليه، وألا يختلف منهم أحد، اعتماداً على القرينة والسياق" [1].

أما قوله تعالى[**فَسجد الملائِكَةُ كُلهم أجمعون**] {الحجر:30}، فإن قوله " كلهم " يفيد الشمول والإحاطة،على حد قول الزركشي، فلا بد أن يفيد "أجمعون " قدراً زائداً على ذلك وهو اجتماعهم في السجود، والمعنى: أن الملائكة لم يكن ليتخلّف أحد منهم عن الامتثال للأمر، ولا يتأخر عنده، ولا سيما وقد وقّت لهم بوقت وحد لهم بحد، وهو التسوية ونفخ الروح، ولما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم في آن واحد،ولم يتخاف منهم أحد [2].

وأرى أن الزركشي جعل (أجمع) بعد (كل) تقوية للتأكيد، لأنه إذا أريد تقوية التأكيد يجوز أن يؤتي بعد (كله) بـ (أجمع)، وبعد (كلها) بـ (جمعاء)، وبعد (كلهم) بـ (أجمعين) وبعد (كلهن) بـ (جمع)، ففائدة ذكر "أجمعون " بعد"كلهم " رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين، أي كأن (كل) تفيد رفع احتمال التخصيص، و(أجمع) تفيد رفع التفرق [3].

وأما قوله تعالى:[**إِلا آلَ لُوطٍ إِنا لَمنَجوهم أجمعِين**] {الحجر:59} فلم يذكر قبله (كلهم)، لما لم يكن المراد كل واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة في التأكيد [4].

ثالثاً: البـدل:

لم يضع الزركشي حداً للبدل، وكان الاكتفاء بمقارنته بالتوابع الأخرى، وذكر الغرض منه، فقال:" إن القصد به الإيضاح بعد الإبهام،وهو يفيد البيان والتأكيد.

أ. معاني البدل:ويأتي على معنيين هما:

---

(1) المصدر نفسه، 487/2

(2)الزركشي، البرهان 488/2

(3)انظر الكواكب الدرية: 566/2

(4) الزركشي، البرهان 489/2

1- البيان: فإنك إذا قلت:" رأيت زيداً أخاك " بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير [1]، كما أرى أن التبين على وجه المدح، فقولك: هل أدلك على أكرم الناس وأنفعهم ؟ فلان، أبلغ من قولك: فلان الأكرم والأفضل، بذكره مجملاً ثم مفصلاً، كما جعل كلا البدلين – بدل البعض والاشتمال – بياناً وتخصيصاً للمبدل منه،وفائدة البدل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين: أحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص، ومن أمثلته قوله تعالى:[**اهدِنَا الصراطَ المستَقِيم*صِراطَ الذِين أَنْعمتَ عليهم غَير المغْضوبِ عليهم ولا الضالين**]. {الفاتحة}.، وأعربوا "آزر" من قوله تعالى:[**وإذْ قالَ إبراهِيم لِأبِيهِ آزر**] {الأنعام:74} بدلاً، فإن قيل: البدل لا يكون إلا للبيان والأب لا يلتبس بغيرة فكيف حسن البدل ؟ أجاب الزركشي:"أن الأب يطلق على الجد، بدليل قوله تعالى:" إبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب " يوسف 28 فقال: آزر " لدفع توهم المجاز، فلا خلاف أن اسم أبي إبراهيم "تارح" والذي في القرآن يدل على أن اسمه ازر"[2].

2- التأكيد: لأنه على نية تكرار العامل، قلت:" ضربت زيداً" جازأن تكون ضربت رأسه أو يده أو جميع بدنه، فإذا قلت "يده" فقد رفعت ذلك الإبهام، فالبدل جار مجرى التأكيد، لدلالة الأولى عليه. [3]

ففي نية تكرار العامل كان البدل من جملتين، لأنه دلّ على ما دلّ عليه الأول: إما بالمطابقة كما في بدل الكل، أو التضمين كما في بدل البعض، أو الالتزام كما في بدل الاشتمال"[4].وقال الزمخشري في الآية السابقة من سورة الفاتحة أن فائدة البدل التوكيد ؛ لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره: صراط المسلمين، ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده، كما تقول: هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان. فيكون

---

(1)الزركشي، البرهان 34/3

(2)الزركشي، البرهان 32/3

(3)الزركشي، البرهان 33/3،وانظر: سيبويه، الكتاب 150/1،ابن عصفور، المقرب،248/3

(4) الزركشي، البرهان 33/3، وانظر السيوطي، الإتقان 210/3، سيبويه، الكتاب 150/1

ذلك ابلغ فـي وصفه بالكرم والفضل من قولك: هل أدلـك علـى فـلان الأكـرم الأفضل" [1].

فسر الزركشي قول سيبويه: "أنه ثنى الاسم تأكيداً، وجرى مجرى الصفة في الإيضاح"[2]، أنك إذا قلت: رأيت أبا عمرو زيداً، ورأيت غلامـك زيـداً ومـررت برجل صالح زيد،فمن الناس من يعرفه بأنه غلامك، أو بأنه رجل صالح ولا يعرف أنه زيد، وعلى العكس، فلما ذكرتهما أثبت باجتماعهما المقصود".

ب. العامل في البدل: قال سيبويه العامل في البدل هو العامل في المبدل، كما لـم يقل بتكراره [3]، أما الزركشي فقد قال بتكرر عامله إذا كان حـرف جـر، كقولـه تعالى:[**ومن النخْلِ من طلْعِها قِنْوان دانِيةٌ**] {الأنعـام:99} و(طلعهـا) بـدل اشـتمال من(نخيل)" وكرر العامل فيه وهو "من" أول ما يخرج النخل.

وقوله تعالى:[**تكُون لنَا عِيدا لِأولِنَا وآخِرِنَا**] {المائدة:114}"لأولنا و آخرنا" بـدل من الضمير في " لنا "، وقد أعيد معه العامل مقصوداً به التفصيل، ورأى أن البـدل في تكرير العامل،وليس كالصفة، ولكنه في تقدير جملتين بدليل حرف الجر "[4]

ج. أقسام البدل:

أولا: بدل بعض من كل:

يسمى البدل بدل بعض من كل إن دل على بعض ما دل عليه الأول،وذكـر الزركشي شرط هذا البدل بقوله:"ولا بد في أبدال البعض من ضمير، كقوله: [**ولولا دفْع ا ـ الناس بعضهم بِبعضٍ**] {البقرة:251} فكلمة (بعضه) بدل من (الناس) بدل بعض من كل.كذلك:[**ويجعلَ الخَبِيثَ بعضه علَى بعضٍ**] {الأنفال:37}" [5]

وقوله تعالى:[**و ـ علَى الناس حِج البيتِ مـن اسـتَطَاع إِليـهِ سـبِيلًا**] {آل عمران:97} فالمستطيعون بعض الناس،لا كلهم. ورأى الزركشي أن الضمير قد يحذف

---

(1) الزمخشري، الكشاف 57/1 - 58

(2) سيبويه،الكتاب 105/1-150

(3) الزركشي، البرهان:75/1

(4) الزركشي، البرهان: 37/3 -39

(5)الزركشي، البرهان:37/3، وانظر:العكبري، إملاء ما من به الرحمن 105/1

لدليل، إذ المراد " منهم " بدليل ظهوره في الآية الأخرى، وهي قوله:[**وارزقْ أهلَهُ من الثمراتِ من آمن منْهم**] {البقرة:126}، و" من آمن " بدل من "أهله" وهم بعضهم[1].

ثانيا: بدل الاشتمال:

قال الزركشي في قوله تعالى:[**يسألُونَكَ عن الشهرِ الحرامِ قِتَالٍ فيهِ**] {البقرة:217} "قتال " بدل من " الشهر " بدل الاشتمال،لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره، كما كان زيد يشتمل على العقل وغيره، وهو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه،وإنما سألوا عن القتال فيه، فجاء به تأكيداً، فـ"قتالٍ" بدل من الشهر بدل اشتمال، لأن القتال يقع في الشهر.

وفي قوله تعالى:[**قُتِلَ أصحاب الأخْدودِ* النارِ ذَاتِ الوقُودِ**]. {البروج 4-5}. فالنار بدل من الأخدود بدل اشتمال، لأنه يشتمل على النار وغيرها. والعائد محذوف تقريره:"الموقدة فيه ".

وفرق الزركشي بين بدل الاشتمال وبدل البعض، بأن البدل في البعض جر، وفي الاشتمال وصف،كقوله:[**وما أنْسانِيه إلا الشيطانُ أن أذْكُره**] {الكهف:63} فإن "أذكره" بمعنى "ذكره " وهو بدل من الهاء في " أنسانيه " العائد إلى الحوت، وتقديره:"وما أنساني ذكره إلا الشيطان "[2].

وأكد الزركشي أن كلا البدلين –بدل البعض وبدل الاشتمال – بياناًوتخصيصاً للمبدل منه،ففائدة البدل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين: إحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص[3].

أقسام البدل من حيث الإتباع:وقسم البدل من حيث التعريف والتنكير إلى:

1- بدل المعرفة من المعرفة، نحو:[**اهدِنَا الصراطَ المستَقيم* صِراطَ الذِين أنْعمتَ**]. {الفاتحة 6-7}. فالصراط الأول معرفة باللام، والثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدل منه لتأكيد البيان [4].

---

(1) المصدر نفسه 3/ 37-36،انظر السيوطي، الهمع 213/5، وأبو حيان، الارتشاف 623/2

(2) الزركشي، البرهان: 36/3

(3) الزركشي، البرهان:34/3

(4)الزركشي، البرهان: 35/3 وابن هشام، شرح المفصل 68/3

2- بدل النكرة من المعرفة: لا يحسن بدل النكرة مـن المعرفـة حتـى توصف نحو [**بِالنَّاصِيَةِ* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ**]. {العلـق 15-16}.،لأن البيـان مـرتبط بهمـا جميعاً[1].

3- النكرة من النكرة، كقوله تعالى: [**إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا* حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا* وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا* وَكَأْسًا دِهَاقًا**]. {النبأ 31-34} فحدائق وما بعدها بدل من (مفازاً).

ومنه قوله تعالى:" وغرابيب سود " فاطر 27 فإن "سود " بدل من غرابيب " لأن الأصل " سود غرابيب " فغرابيب في الأصل صفة "سود " ونزع الضمير منهـا وأقيمت مقام الموصوف، ثم أبدل منها الذي كان موصوفاً بها، كقوله تعالى:[**ومَـن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا**] {آل عمـران:85}،وقوله:[**وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِـمَ مَعْـدُودَةٍ**] {يوسف:20} فهذا إبدال نكرة موصوفة من أخرى موصوفة فيها بيان الأولى[2].

إبدال الجملة من الجملة:

لا خلاف في إظهار العامل في البدل إذا كان حرف جر،فإن كان رافعـاً أو ناصباً ففيه خلاف، والمجوزون احتجوا بقوله تعالى:[**فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ* وَاتَّقُـوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ* أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ**]. {الشعراء 131-133}.، فيجوز أن يكون (أمدكم) الثاني بدلاً من(أمدكم) الأول وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة، وتكون الثانية صلة(الذي) كالأولى،ويجوز (أنت) تكون شارحة للأولى،كقولـك:" ضـربتُ رأس زيد قذفته بالحجر ". [3]وقوله تعالى:[**وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا* يُضَاعَفْ لَـهُ الْعَذَابُ**]. {الفرقان 68-69}. فـ(يلق) مجزوم بحذف الألف لأنه جواب الشرط ثم أبـدل منه " يضاعف له العذاب " فبين بها " الآثام" ما هو. [4]

إبدال الجملة من المفرد:

أجاز النحاة إبدال الجملة من المفرد، كقولك: عرفت زيداً أبو من هو [5].

---

(1) الزركشي، البرهان: 35/3

(2)الزركشي، لبرهان: 35/3

(3) المصدر نفسه، : 39/3

(4) المصدر نفسه، : 39/3

(5)السيوطي، الهمع 221/5 ، شرح التسهيل:331/3

وذكر منه الزركشي قوله تعالى [**وأسروا النجوى الذين ظلموا هلْ هـذَا إلـا بـشَر مِثْلُكُم أَفَتَأْتُون السحر وأَنْتُم تُبصرون**]. {الأنبياء3}،. ونقل فيها قول الزمخشري: هـذا الكلام كله في محل نصب،بدلاً من النجوى " [1].

ووجه الزركشي قوله تعالى:[**إ كَمثَل آدم خَلَقه مِن تُـرابٍ**] {آل عمـران: 59}، وقوله تعالى:[**ما يقَالُ لَك إلا ما قَد قيلَ لِلرسل من قَبلِك إن ربك لَـذُو مغْفـرةٍ وذُو عقَابٍ أَليمٍ**] {فـصلت:43}. فإن "إن" وما عملت فيه بدل من "ما" وصلتها على تقدير: ما يقال لك:"ألا إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب " وجاز إسناد " يقال " إلى ما عملت فيه كما جاز إسناد (قيل) في:[**وإِذَا قيلَ إن وعد ا ـ حق**] {الجاثية:32} [2]

إبدال المفرد من الجملة:

كقوله تعالى:[**أَلَم يروا كَم أَهلَكْنَا قَبلَهم من الْقُرون أَنهم إِلَيهم لَـا يرجِعـون**] {يـس:31} فـ (أنهم) بدل لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد.فان قلت: لو كان بدلا لكان معه الاستفهام قيل: هو بدل معنوي [3]

إبدال الفعل من الفعل:

ويبدل الفعل من الفعل الموافق له في المعنى زيادة في البيان كقوله تعالى:[**ومن يفْعلْ ذَلِك يلْقَ أَثَاما* يضاعفْ لَه الْعذَاب..**]. {الفرقان68-69}. [4]

تكرار البدل:

قد يكرر البدل كقوله تعالى:[**إِلَّا تَنْصروه فَقَد نَصره ا ُ إِذْ أَخْرجه الَّذين كَفَروا ثَانِي اثْنَين إِذْ هما في الْغَارِ إِذْ يقُولُ لِصاحبِه**] {التوبة:40} فقوله:(إذ همـا) بـدل مـن قوله:" إذ أخرجه الذين كفروا "، وقوله:" إذ يقول لصاحبه " بدل من قولـه: " إذ هما في الغار ". [5]

---

(1) الزركشي، البرهان: 39/3، انظر: الزمخشري، الكشاف 126/4

(2) الزركشي، البرهان:39/3

(3) المصدر نفسه، 40/3

(4)المصدر نفسه 39/3

(5)المصدر نفسه 40/3

رابعاً: عطف البيان:

رد الزركشي على من اشترط أن يكون عطـف البيـان معرفـة بقولـه: " والصحيح أنه ليس بشرط كقولك:" لبست ثوبا جبة".[1]

الفرق بين عطف البيان وبين الصفة:

عطف البيان كالنعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه، وضع ليـدل على الإيضاح باسم يختص به وان استعمل في غير الإيضاح كالمدح فـي قولـه تعالى:[**جعلَ ا ُ الكعبةَ البيتَ الحرام**] {المائدة:97} فان (البيت الحرام) عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح أما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعه وان كانت في بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها

ورفض الزركشي اشتراط زيادة وضوح عطف البيان على متبوعه الذي قاله الزمخشري [2]، ورأى أن الشرط حصول زيادة الوضوح بـسبب انـضمام عطف البيان مع متبوعه لا لكونه أوضح وأشهر من الأول وفسر ذلك بأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثاني مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفـراد كل منهما.

ومثل على ذلك بقولنا:" خالي أبو عبد ا زيد "مع إن اللقب أشهر فيكون في كل واحد منهما خفاء بانفراده ويرفع بالانضمام [3].

الفرق بين عطف البيان والبدل:

قال الزركشي:إن غاية عطف البيان والبدل كليهما هي التأكد والتبيـين فلـم يفرق اللغويون بين البدل وعطف البيان إلا ابن كيسان الذي قال: فان الفرق بينهما أن البدل يقرر الثاني في موضع الأول وكأنك لم تذكر الأول وعطف البيان أن تقدر انك ذكرت أن الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني وان ذكـرت الثـاني لـم يعرف إلا بالأول فجئت بالثاني مبنيا الأول، قائما له مقام النعت والتوكيد.

---

(1)المصدر نفسه 42/3

(2) ابن هشام، المفصل: 122

(3) الزركشي، البرهان 41/3

كما رأى الزركشي أن العامل إنما يعاد في البدل لا في عطف البيان. [1]

خامساً: العطف:

اجمع النحاة على أن العطف تابع بأحد الحروف التي سموها(حروف العطف). فهو حمل الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل أو الجملة على الجملة بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك [2].

العامل في العطف:

تحدث الزركشي عن الاختلاف في العطف على عاملين نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو،على أن يكون "ولا قاعد " معطوفا على(قائم) و(عمرو) على (زيد) إذ منعه الجمهور، وأجازه الاخفش محتجا بقوله تعالى:[**واخْتِلَافِ الليل والنهار**] {الجاثية:5} ثم قال: (آيات) بالنصب عطفا على قوله (لآيات) المنصوب بـ(إن) في أول الكلام " واختلاف الليل والنهار " مجرور بالعطف على السماوات المجرور بحرف الجر الذي هو (في) فقد وجد العطف على عاملين [3]، وأجاب الزركشي على ذلك بجعل (آيات) تأكيد ل (آيات الأولى). [4]

أقسام العطف باعتبار عطف المفرد على مثله وعطف الجمل:

عطف المفرد على مثله:

وشرط هذا العطف أن يتفق المتعاطفان في الحال [5]،مثّل الزركشي لذلك بأنك تقول "قام زيد وعمرو" لأن القيام يصح في كل واحد منهما ولا تقول: مات زيد والشمس، لأن الشمس لا يصح موتها.

وفائدته تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب ؛ ليعلم أنه مثل الأول في فاعليته أو مفعوليته ليتصل الكلام بعضه ببعض أو حكم خاص دون غيره ومثل له بقوله تعالى:[**وامسحوا بِرءوسِكُم وأَرجلَكُم إلى الكَعبين**] {المائدة:6} فمن قرأ

---

(1)المصدر نفسه 42/3

(2) ابن عصفور، المقرب:229/2

(3) أبو حيان، البحرالمحيط:43/8

(4) الزركشي، البرهان: 103/4

(5) ابن جني،اللمع: 154

بالنصب عطفا على الرؤوس كانت ممسوحة،لكن خولف ذلك لعارض يرجح،ولا بد في هذا من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين فتقول: جاءني زيد وعمرو لأنهما معرفتان ولو قلت جاء زيد ورجل لم يستقم لكون المعطوف نكرة، إلا أن تخصص: ورجل أخر، جاز. [1]

عطف الجمل:

رأى الزركشي ما رآه بعض النحويين[2]،بأن عطف الجملة كعطف المفرد إن كان للجملة المعطوفة محل من الإعراب لأنها تحل محل المفرد نحو: مررت برجل خلْقُه حسن، وخلُقُه قبيح،وإن كان لا محل لها، نحو: زيد أخوك وعمرو صاحبك، ففائدة العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف فان كان العطف بغير (الواو) ظهر له فائدة من التعقيب كالفاء أو الترتيب كـ(ثم) أو نفي الحكم عن الباقي كـ (لا) أما الواو فلا تفيد شيئا هنا غير المشاركة في الإعراب وقيل بل تفيد إنهما كالنظيرين والشريكين بحيث إذا عِلِم السامع حال الأول عساه إن يعرف حال الثاني [3].

عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس:

أشار الزركشي أن خلافا بين البيانيين والنحويين في هذا العطف إذ صار بعض الأصوليين إلى أن القران في اللفظ يوجب القران في الحكم ومن هنا شرط البيانيون التناسب بين الجمل لتظهر الفائدة حتى أنهم منعوا عطف الأشياء على الخبر وعكسه[4]. أما النحويون فاختلفوا في ذلك فبعضهم منعه وبعضهم أجازه[5]؛ وعلل الزركشي منع الناس من الواو في "بسم ا الرحمن الرحيم وصلى ا على سيدنا محمد "؛ بأن الأولى خبرية والثانية طلبية[6].

---

(1) الزركشي، البرهان 89/4 وذكر السيوطي ذلك في الاتقان 319/2

(2) انظر:ابن هشام، اوضح المسالك:129/3 والعكبري، املاء ما من به الحمن 209/1

(3) الزركشي، البرهان 89/4-90

(4) الزركشي، البرهان 89/4

(5) انظر: محيسن، المغني ص 627-630

(6) الزركشي، البرهان 90/4

أما قوله تعالى: [**يا أيها الرسولُ بلغْ ما أُنْزِلَ إليك مِن ربك وإن لم تَفْعلْ فَما بلغْتَ رِسالتَه وا ُ يعصِمك مِن الناس**] {المائـدة:67} فعطف خبرا على جملة شـرط، وجملة الشرط على الأمراعتمادا على من يجيزعطف الأمر على الخبر، والنهـي على الأمر والخبر [(1)].

وتعطف الجملة على الجملة ولا اشتراك بينهما كما قال تعالى:[**ومـا يعلَـم تأْويلَه إِلا ا ُ والراسِخُون فِي العِلْمِ**] {آل عمران:7} على قولنا بالوقف علـى ا وانـه سبحانه اختص به وقال:[**وأُولَئِك هم الفَاسِقُون**] {النـور:4} فإنه علة تامة بخبرها فلا يوجب العطف المشاركة فيما تتم به الجملتان الأوليتان وهو الشرط الـذي تـضمنه قوله تعالى:[**والَذِين يرمون المحصنَاتِ ثُم لم يأْتُوا**] {النـور:4} كقولك:إن دخلت الـدار فأنت طالق وفلانة طالق، لا يتعلق طلاق الثانية بالشرط وعلى هذا يختص الاستثناء ولا يرجع لما تقدمه ويبقى المحدود في القذف غير مقبول الشهادة بعد التوبـة كمـا كان قبلها[(2)].

أقسام العطف باعتبار الاسم على مثله والفعل على الفعل:

الأول:عطف الاسم على الاسم: واشترط فيه أن يصح أن يسند أحدهما إلى ما أسند إلى الآخر ولهذا منع أن يكون (وزوجك) في قوله تعـالى:[**اسـكُن أَنْـتَ وزوجك**] {البقرة:35} {الأعراف:19} معطوفا على الضمير المستكن في (اسكن) وجعله من عطف الجمل بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف أي ولتسكن زوجك.[(3)]

الثاني: عطف الفعل على الفعل: واشترط الزركشي في هذا العطـف اتفـاق زمانهما فإن خالف رد إلى الاتفاق بالتأويل لا سيما إذا كأن لا يلبس وكانت مغـايره الصيغ اتساعا كما علل عطف الماضي على المضارع في قوله تعـالى:[**والـذِين يمسكُون بِالكِتَابِ وأَقَاموا الصلاَة**] {الأعراف:170} لأنها من صلة (الذين) وهو يضارع

---

(1) الزركشي، البرهان 90/4 ممن أجازوه:السيوطي وأبو حيان الأندلـسي والـصفار انظـر: السيوطي،الاشباه والنظائر 564/3 وأبو حين، البحر المحيط 110/1

(2) الزركشي، البرهان 90/4-91

(3) المصدر نفسه 94/4

الشرط لإيهامه والماضي في الشرط في حكم المستقبل فالفائدة في الفعل الماضي إذا أخبر به عن المستقبل الذي لم يوجد،أبلغ وأعظم موقعا لتنزيله منزلة الواقع.

ولايتمشى عطف الفعل على الفعل إلا في المضارع منصوبا كان، كقوله: **[يستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيمانا]** {المدثر:31} أو مجزوما، كقوله: **[يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى]** {نوح:4}.

ومن عطف الفعل على الفعل أيضا الماضي على الماضي، وعطف الدعاء على الدعاء، قوله تعالى: **[إذ أوى الفتية إلى الكهف فقالوا ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا]** {الكهف:10} وهناك من يقول: قام زيد وقام عمرو، والمراد بالعطف هنا أن تكون لفظتان تتبع الثانية منهما الأولى في إعرابها، وإذا كانت اللفظة غير معربة تكون التبعية فيها بأنها معطوفة العطف الذي ليس للإتباع، بل يكون عطف الجملة على الجملة من حيث هما جملتان، والجملة من حيث هي مدخل لها في الإعراب إلاأن تحل محل المفرد وظهر انه يصح وقوع العطف عليه وعدمه.[1]

الثالث: عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل: أجازه الزركشي إذا كان مقدرا بالفعل كقوله تعالى:**[صافات ويقبضن]** {الملك:19} وقوله:**[إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا ا]** {الحديد:18} أما قوله تعالى:**[فاختلف الأحزاب من بينهم فويل للذين كفروا]** {مريم:37} فعطف "فويل للذين كفروا " وهي جملة اسميةعلى "فاختلف " وهي جملة فعلية، بالفاء.كذلك الأمر في قوله تعالى في سورة التوبة الآية 87 والحاقة الآيتين 18-19 [2]، وقد اختلف فيه إذ ذهب بعض النحويين إلى عدم جواز عطف الاسم على الفعل وجواز عطف الفعل على الاسم[3].

وأجازالزركشي عطف الاسمية على الفعلية بـ (أم) في قوله تعالى:**[سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون]** {الأعراف:193} إذ الموضع للمعادلة فقد أوقع الاسمية موقع الفعلية نظرا إلى المعنى (أصمتم).[4]

---

(1) الزركشي، البرهان 95/4

(2) الزركشي، البرهان 95/4، انظر: ابن مالك، شرح الكافية 328/1

(3) ابن السراج، الأصول:184/1-2،15/185

(4) الزركشي، البرهان 96/4

أقسام العطف باعتبار المعطوف:

أولا: عطف على اللفظ:وهوأن يكون باعتبارعمل موجد في المعطوف عليه نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهب وهو الأصل كما تحدث الزركشي عن فائدتـه فـي تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب في حديثه عن عطـف المفـرد علـى مثله[1].

ثانيا: العطف على الموضع: وعرفه الزركشي بأنه يكون باعتبار عمل لـم يوجد في المعطوف إلا أنه مقدر في الوجود؛ لوجود طالبه نحو ليس زيد بقائم ولا ذاهبا بنصب ذاهبا "عطفا على موضع "قائم "لأنه خبر ليس.

ومن أمثلته قوله تعالى:[**وَأُتْبِعوا فِي هذِهِ الدنْيا لَعنَةً ويوم القِيامةِ**] {هـود:60} بأن يكون يوم القيامة معطوفا على محل (هذه).

وقوله تعالى:[**لِينْذِر الذِين ظَلَموا وبشْرى**] {الأحقاف:12} فقد جعل الزمخـشري وأبـو البقاء [2] (بشرى) في محل نصب بالعطف على محل (لينذر) لأنه مفعول له ولكـن الزركشي لم يجز ذلك، لأن شرطه في ذلك أن يكون الموضع بحق الأصالة والمحل وليس هنا كذلك لأن الأصل هو الجر في المفعول له وإنما النصب ناشـيء عـن إسقاط الخافض[3].

ثالثا:عطف على التوهم: ويكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه، نحو: ليس زيد قائما ولا ذاهب، بجر (ذاهب) وهو معطوف على خبر ليس المنصوب، باعتبار جره بالباء لو دخلت عليه، فالجر على مفقود وعامله وهـو البـاء مفقـود أيضا، إلا أنه متوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس، فلما توهم وجوده صح اعتبار مثله ثم قال الزركشي: وهذا قليل في كلامهم كإشارة إلى الخلاف فـي ذلـك فالعطف على التوهم في القرآن الكريم موضع خلاف.[4]

(1) الزركشي، البرهان 96/4

(2) العكبري، إملاء ما من به الرحمن 234/2،الزمخشري، الكشاف 445/3

(3) الزركشي، البرهان 97/4

(4) المصدر نفسه، 97/4

وقد اختارالزركشي تخريج سيبويه قوله تعالى:[**فَأَصدقَ وأَكُن مِن الصالِحِين]** {المنافقون:10} كأنه قيل:(اصدق وأكن) [1]

والتوهم عند البعض مرفوض بالقرآن، إلا أن الزركشي جعل هذا الـرأي من الجهل إذ ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل الموجود منه "منزلة المعدوم كالفاء في قوله ("فاصدق) ليبنى على ذلك ما يقصد من الإعراب [2]

وقال الزركشي أن الأصل في العطف التغاير،وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد، فعطف احد المترادفين على الأخر أو ما هو قريب منه في المعنى القصد منه التأكيد، وقد ذكـر الزركـشي أن مثـل هـذا العطـف يكثـر فـي المفردات،كقوله تعالى:**[فلا يخَافُ ظُلْما ولا هضما]** {طه:112}،**[لا تَخَـافُ دركًـا ولا تَخْشَى]** {طه:77}، ويرى الزركشي أن هذا العطف إنما يجئ عند اختلاف اللفظ وإنما يحسن بالواو ويكون في الجمل كقوله:**[أولى لك فأولى* ثُـم أَولَـى لَـك فَـأَولى]**. {القيامة34-35}. ولكنه يكثر في المفردات كما اشرنا [3]

وقال الزركشي في إنكار المبرد هذا النوع، ومنع عطف الشيء على مثله، إذ لا فائدة وعلل هذا المنع بأن المبرد قد يكون ممن ينكرون أصل الترادف فـي اللغة،أما من خصص هذا النوع بالواو هو المشهور أشار الزركشي أن ابن مالك قد قال: وقد أنيبت (أو) عنها كما في قوله تعالى:[**نُشُوزا أَو إِعراضا]** {النـساء:128} يراد بالخطيئة ما وقع عمدا ودل على ذلك بقوله تعالى قبل ذلك:**[ومن يكْسِب إِثْما فَإِنمـا يكْسِبه على نَفْسِهِ]** {النساء:111}.

كما أجاز الفراء أن يجري العطف بـ(ثم) وجعل منه قوله تعالى:**[ويا قَومِ استَغْفِروا ربكُم ثُم تُوبوا إِلَيهِ]** {هـود:52} قـال: معنـاه وتوبـوا إليـه، لأن التوبـة الاستغفار[4].

---

(1)سيبويه، الكتاب 100/3-101

(2) الزركشي، البرهان 98/4

(3) المصدر نفسه، 50/3

(4) المصدر نفسه، 54/3

وأجازه الزركشي في الحكاية عن المخاطبين إذا طالت: قال زيد قال عمـرو من غير أن تأتي بالواو وبالفاء.ومنه قوله تعالى:[**إذْ قَالَ إبراهيم ربي الذي يحيي ويميتُ قَالَ أَنَا أُحيي وأُميتُ قَالَ إبراهيم فإن ا - يأْتِي بالشمس من المشْرق فَـأْتِ بها من المغْربِ**] {البقرة:258} وقوله تعالى:[**قَالَ فِرعون وما رب العالمين* قَـالَ رب السماواتِ والأرض**]. {الشعراء23-24}. [1]

العطف على الضمير:

إن كان منفصلا مرفوعا فلا يجوز من غير فاصل تأكيـد أو غيـره كقولـه تعالى:[**إنه يراكم هو وقبيله**] {الأعراف:27}.ومما عطف بعد فاصل قولـه تعـالى:[**وعلمتُم ما لم تَعلموا أَنْتُم ولا آباؤُكم**] {الأنعام:91} وقوله:[**فقُلْ أَسلمتُ وجهي - ومن اتبعن**] {آل عمران:20} [2].

إذا عطف بـ (أو) وجب إفراد الضمير نحو:إن جاء زيد أو عمرو فأكرمـه لأن (أو) لأحد الشيئيين، فأما قوله تعالى:[**إن يكُن غَنِيـا أَو فَقِيـرا فَـا - أَولَـى**] {النساء:135}.فقيل:إن (أو) بمعنى الواو.وقيل:للتوزيع لا للعطف وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب تثنية الضمير [3]

حذف المعطوف:

أجازه كثير من النحاة [4]إذا فهم المعنى وأمن اللبس كذلك الزركشي وقد مثل له بالكثير من الآيات القرآنية،[5] كقوله تعالى:[**سرابيلَ تَقِيكُم الحر**] {النحـل:81} أي البرد، أما الحكمة من تخصيص الحر بالذكر بأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم لأنه أشّد من البرد [6].

---

(1) الزركشي، البرهان 99/4

(2) المصدر نفسه، 100/48

(3)المصدر نفسه ،39/4

(4) ابن عصفور، المقرب:236/2

(5) الاعراف 17، 185 يوسف 109، يونس 51، فاطر 19-21،الإسراء 67،الجن 26، الصافات 5،آل عمران 26

(6) شرح التسهيل:279/3 محيسن، المغني:820

وقد رأى الزركشي غير الذي رأوه إذ قال:"إن البرد ذُكِر الامتنان بوقايته قبل ذلك صريحا في قوله:[**ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها**] {النحل:80}،فإن قيل:فما الحكمة في ذكر الواقيتين بعد قوله:[**والله جعل لكم مما خلق ظلالا**] {النحل:81} فإن هذه وقاية الحر ثم قال:[**وجعل لكم من الجبال أكنانا**] {النحل:81} فهذه وقاية البرد على عادة العرب ؟ فقال الزركشي: ما تقدم بالنسبة إلى المساكن، وهذه إلى الملابس، نعم اعملوا فيهذه الآية،وقوله: [**وجعل لكم من الجبال أكنانا**] {النحل:81} ولم يقل السهل، وفيه الجوابان السابقان.

أجازالزركشي حذف المعطوف، وعلل هذا الحذف،فما من آية إلا وبين سبب الحذف فيها، فقد رأى أن قوة الكلام والدلالة على المعطوف هي السبب في حذفه في قوله تعالى:[**ولا تكونوا أول كافر به**] {البقرة:41} قيل:المعنى وآخر كافر به كذلك؛لأن أول الكفر وآخره سواء،وخصت الأولوية بالذكر لقبحها بالابتداء. [1]

فحذف المعطوف لا يخل سلامة التركيب،أو المعنى ومع ذلك لم يتحدث الزركشي عن مواضع معينة إنما كان حديثه عن الحذف والتأويل بعد الحذف، فقد رأى أن الإكتفاء وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الأخر. ويخص بالارتباط العطفي،غالبا سبب الحذف في كثير من الآيات [2].أما قوله تعالى:[**ما شهدنا مهلك أهله وإنا لصادقون**] {النمل:49} أي ما شهدنا مهلك أهله ومهلكه،ودليل الزركشي قوله:[**لنبيتنه وأهله**] {النمل:49} وما روى أنهم كانوا عزموا على قتله، وقتل أهله [3].

كما أجاز حذف المعطوف مع حرف العطف، مثل قوله تعالى:[**لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل**] {الحديد:10} وقوله تعالى:[**وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها**] {الإسراء:16} أي أمرنا مترفيها فخالفوا الأمر ففسقوا.وبهذا التقدير يزول الإشكال من الآية وانه ليس الفسق مأمورا به ويحتمل أن يكون: [**أمرنا مترفيها**] {الإسراء:16} صفة للقرية لا جوابا لقوله [**وإذا أردنا**] {الإسراء:16}

---

(1) الزركشي، البرهان 193/3

(2) المصدر نفسه، 190/3

(3) المصدر نفسه، 227/3

التقدير:"وإذا أردنا أن نهلك قرية من صفتها أنا أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فعلى هذا لم يأت لها جواب ظاهر استغناء بالسياق كما في قوله تعالى: [**حتى إِذَا جاءوهـــا وفُتِحتْ أَبوابها**] {الزمر:73} [1].

حذف المعطوف عليه:

ومن حذف المعطوف عليه قوله تعالى:[**فَلَن يقْبلَ مِن أَحدِهِم مِـلْء الأَرض ذَهبا ولَو افْتَدى بِهِ**] {آل عمران:91}.

وقال الزركشي بحذفه مع حرف العطف، كقوله تعالى:[**أَن اضـرِب بِعـصاك البحر فَانْفَلَقَ**] {الشعراء:63} التقدير: فضرب فانفلق، فحـذف المعطـوف عليـه،وهو (ضرب) وحرف العطف هو الفاء المتصلة بـ (انفلق) محذوفة. [2]وأنـه لا يجـوز الانفجار والانفلاق دون ضرب فصار:(فانفلق)، فالفاء الداخلة على انفلق هي الفاء التي كانت متصلة بـ ضرب [3].

قلب المعطوف:

وعرفه الزركشي: بأن تجعل المعطوف عليه معطوفا والمعطـوف معطوفـا عليه، كقوله تعالى:[**هذَا فَأَلْقِهِ إِلَيهِم ثُم تَولَّ عنْهم فَانْظُر ماذَا يرجِعـون**] {النمـل:28} حقيقته: فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم؛ لأن نظره ما يرجعون من القـول غيـر متأت مع توليه عنهم. وما يفسر به التولي من أنه يتوارى في الكوة التي ألقي منهما الكتاب مجاز، والحقيقة راجحة عليه، وقوله تعالى:[**ثُم دنَا فَتَدلَّى**] {النجم:8} أي تـدلى فدنا؛ لأنه بالتدلّي نال الدنو، والقرب إلى المنزلة الرفيعة، والـى المكانـة لا إلـى المكان، وقيل: لا قلب، والمعنى: ثم أراد الدنو فتدلى[4].

---

(1) الزركشي، البرهان 227/3-228.

(2)المصدر نفسه 228/3.

(3)المصدر نفسه 188/3.

(4) المصدر نفسه 363/3.

الخاتمة:

تأثر الزركشي بالحركة العلمية، والفكرية، التي كانت سائدة في مصر، فتتلمذ على عدد كبير من علماء عصره، وخاصة أئمة المذهب الشافعي. فكانت ثمرة هـذا التأثر مؤلفات كثيرة، من بينها: " البرهان في علوم القرآن ".

تناول هذا البحث دراسة الجهود النحوية للزركشي في كتاب: " البرهان فـي علوم القرآن "، وتم فيه دراسةالأصول النحوية،ومنهج الزركـشي فـي الأصـول النحوية وهو الاعتماد على السماع، إذ اهتم بالقراءات القرآنية متـواترةً، وشـاذة، ففرق بين القرآن والقراءات وجعلهما حقيقتـان متغايرتـان، ووجـدت أن التغـاير المقصود عنده، هو عدم قول العلماء بقرآنية ما لم يثبت متواتراً من القراءات.

واهتم بتوجيه القراءات، إذ لا يرفض قراءةً ولا يردها، بل يبني عليها قاعدة نحوية، أو يصوب رأياً نحوياً، وقد يسوي بين هذه القراءات ولا يرجح أياً منها، كما أنه يتخذ موقفاً دفاعياً من القراءات، فيرد على من أنكر قراءةً أو خطأها أو رفضها.

وكان الزركشي كثير الاهتمام بالقراءات الشاذة، إذ قد يرجح رأياً على آخـر اعتماداً عليها، ويستحسن هذه القراءات ويوجهها.

أما الحديث النبوي فهو والقرآن متعاضدان دائماً، فجاء استـشهاده بالحـديث واضحاً لدعم قاعدة نحوية، وكان منهجه في الاحتجاج به:بذكره كأنه نـص نثـري أحياناً، أو بالإشارة إليه بعبارات معينة، وقد يذكره كاملاً متخذاً رأياً نحوياً اعتمـاداً على الحديث. ومن ثم تأكيده بما ورد عن العرب، وهذا يعني أنه مـن المجيـزين للاستشهاد بالحديث في اللغة.

واحتج بكلام العرب شعره ونثره إذ يذكر بعض وجوه الإعراب استناداً إلـى ما سمع من لغات العرب. ونال الشعر حظاً وافراً عند الزركـشي فـاحتج بـشعر الجاهليين والإسلاميين والمولدين. وغالباً ما يقوم بالاجتزاء من البيت الشعري، فـلا يورد إلا موضع الشاهد. وقد يأتي بالبيت الشعري بعدما يذكر الآية القرآنية. وفـي نسبة الأبيات إلى أصحابها فإنه لا يعزو البيت لصاحبه دائماً، وكان فـي احتجاجـه بالشعر يرد رأياً نحوياً أو يوجه قراءةً من القراءات.

وتبين لي أن الزركشي يذكر ما يتوجبه القياس في العمل النحوي، فهو يورد الآراء المختلفة وإن لم يرجح بينها أحيانا. ومع ذلك ظهرت لديه بعض عبارات الترجيح كما كان يذكر ما جمع بين القياس والسماع والنادر في القياس لا الاستعمال. وأوردت بعض المسائل التي كان الزركشي يعتمد فيها استصحاب الحال كأصل من الأصول اللغوية.

وتوصلت إلى أن العلة النحوية لم تغب عن فكر الزركشي، فظهرت لديه العلل الاستعمالية، والدلالية، والقياسية، إذ يتراءى لي أن كون الزركشي فقيهاً؛ أي لا يمر على رأي إلا ويحلله، ثم يعلله، هو الذي جعله يحتج بالعلة ويوليها اهتماماً كبيراً. كما ظهرت بعض المصطلحات البلاغية،لعل ذلك محاولةً منه للربط بين النحو والعلوم الأخرى من خلال الأسلوب العلمي الممزوج بالأدب.

سعيت في هذا البحث إلى بيان موقف الزركشي من المدارس النحوية: البصرية والكوفية، فأوردت المسائل التي وافق فيها المدرسة البصرية، كذلك ما وافق فيه المدرسة الكوفية. ولاحظت أن المسائل التي وافق فيها مدرسة الكوفة هي من باب المفردات وحروف المعاني. فقد أراد إحصاء أقوال السابقين وجمعها من خلال نقوله عنهم، ولعل موافقة الكوفيين هي من باب.

وفي دراسة موقف الزركشي من علماء النحو ظهر منهجه بإيراد آراء النحاة السابقين جميعهم، في أي مسالة يختارها ولا يرجح رأياً على آخر، كما أنه لا يصرح برأيه، ومع ذلك ظهرت روحه النقدية من خلال الرد على بعض العلماء وإن كان كثير النقل عنهم، كالفارسي وابن جنّي والزمخشري.

وتناولت في الفصل الأخير أهم القضايا النحوية التي وردت في البرهان من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ثم التوابع، إذ كان أحياناً كثيرة يميل إلى الإيجاز والاختصار رغم أنه كثير الإطناب في بعض المسائل، فيورد الآراء المختلفة دون أن يرجح أحدها على الآخر، ولا يتخذ رأياً خاصاً به بل يقتصر على جمع الآراء ليضعها أمام القارئ، فيختار ما يناسبه.وظهر الزركشي ناقلا دقيقا لم يضف جديدا إلى علم النحو.

وأخيراً: آمل أن يكون هذا البحث إسهاماً في كشف بعـض جهـود العـالم الموسوعي الزركشي في النحو في برهانه.

المصادر والمراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان (392 هـ) 1972م، **اللمع في العربية**. تح: فـايز فارس. الكويت، دار الكتب الثقافية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (392 هـ) 1998م، **الخصائص**. تح: عبد الحميـد هنداوي، لبنان، دار الكتب العلمية. ط 1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (392 هـ)1989م. **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. تح: محمد عبد القادر عطا. بيروت، دار الكتـب العلمية. ط1.

ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (577 هـ ـ) 1998م **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين**. تح: إميل بديع يعقوب، لبنان، دار الكتب العلمية. ط1.

ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الـرحمن بـن محمـد (577 هـ ـ) 1971م **الإغراب في جدل الإعراب، ولُمع الأدلة في أوصول النحو**. تـح: سعيد الأفغاني. بيروت، دار الفكر. ط2.

ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد (833 هـ ـ). 1400هـ ـ **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**. بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بـن محمـد (833 هـ ـ). 1961م **تقريب النشر في القراءات العشر**. تح: إبراهيم عطوة عوض. مصر، البابي الحلبي. ط1.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (646) 1993م، **أمالي ابن الحاجب**. تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض. بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (316 هـ) 1973م، **الأصول في النحـو**. تح: عبد الحسين الفتلي. بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي.

ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة ا بن علي بـن حمـزة العلـوي (542هـ) 1349هـ، **الأمالي الشجرية**. حيدر آباد الدكن. مطبعـة مجلـس دائرة المعارف العثمانية ط1.

ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين ابو الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد (1089هـ) 1998م. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. تح: مصطفى عبدالقادر. بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

ابن تَغري، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي(874 هـ). 1992م، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. تح: محمد حسين شمس الدين. بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (852 هـ) 1986م، **إنبـاء الغمر بأنباء العمر في التاريخ**. تح: محمد عبد المعيد خـان. بيـروت، دار الكتب العلمية. ط2.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علـي (852 هـ) 1997م، **فـتح الباري شرح صحيح البخاري**. تح: عبد العزيز بـن عبـدا بـن بـاز. الرياض، مكتبة دار السلام. ط 1.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (852 هـ)(د.ت) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. تح: محمد سيد جاد الحق. مطبعـة المـدني، دار الكتب الحديثة.

ابن خالويه، أبو عبدا الحسين بن أحمد(د.ت) **مختصر في شواذ القـرآن مـن كتاب البديع**. نشره: برجشتراسر. دار الهجرة.

ابن خالويه، أبو عبدا الحسين بن أحمد. 1999م، **الحجة في القراءات الـسبع**. تح: أحمد فريد المزيدي. بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن(456 هـ) 1988م، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، بيروت، دار المعرفة. ط 1.

ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدا بن محمد (463 هـ) 1967م. **التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**. تح: مصطفى بن احمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري". ط1.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (969 هـ). 1971م، **المقرب**. تح: أحمد عبدالستار الحواري وعبدا الجبوري. بغداد، مطبعة العاني. ط1.

ابن فارس، ابو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (395 هـ) 1997م. **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**. تح: أحمد حسن بسيح. بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

ابن قاضي شهبة، ابو بكر بن أحمد بن محمد (851 هـ) 1987م. **طبقات الشافعية**. عبدالحليم خان. بيروت، دار الندوة. ط1.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدا الطائي (672 هـ) 1967م. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تح: محمد كامل بركات. الجمهورية المتحدة – دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

إبن معط. 1985م، **شرح ألفية ابن معط**. تح: علي موسى الشوملي. الرياض، مكتبة الخريجي ط1.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم (711هـ) 1300هـ، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر.

ابن هشام، أبو محمد عبدالملك (218هـ) 1955م. **السيرة النبوية لابن هشام**. تح: مصطفى السقى وآخرون. مصر، مكتبة مصطفى البابلي الحلبي. ط2.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدا بن يوسف (761هـ) 1956م. **أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك**. تح: محمد محيي الدين عبدالحميد. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى. ط4.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدا بن يوسف (761هـ) 1959م. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تح: محمد محيي الدين عبدالحميد. القاهرة.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (745 هـ) 1987م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. تح: مصطفى أحمد النحاس. القاهرة، مطبعة المدني. ط1.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (745 هـ ـ) 1993م، **تفسير البحر المحيط**، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (231 هـ).(د.ت) **ديوان أبي تمام، شرحه**: شاهين عطية. بيروت، ط1

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني(275 هـ) 1999م، **سنن أبي داود المسمى بالسنن**. تح: هيثم بن نزار تميم. بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم. ط1.

أبو سلمى، زهير بن أبي سلمى (13 ق. هـ)(د.ت) **ديوان زهير بن أبي سلمى**. تح: كرم البستاني، بيروت، دار صادر.

ابو عبيدة معمر بن المثنى (210 هـ) 1970م. **مجاز القرآن**. تح: فؤاد سيزكين. القاهرة، مكتبة الخانجي. ط2.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي (215هـ) 1981م **معاني القرآن الكريم**. تح: فائز فارس. ط2.

اسماعيل، شعبان محمد1402هـ **القراءات أحكامها ومصادرها**.مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد(900هـ) 1950م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى "**منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك**".تح: محمد محي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية.ط1.

الأفغاني، سعيد 1964م، **في أصول النحو**. دمشق، جامعة دمشق. ط 3.

امرؤ القيس بن حجر الكندي (57 ق. هـ) 1958م، **شرح ديوان امريء القيس**. بيروت، دار صادر.

البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة (256هـ) 1422 هـ، **صحيح الإمام البخاري المسمى: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول ا صلى ا عليه وسلم وسننه**. تح: محمد زهير ناصر الناصر. بيروت، دار طوق النجاة. ط1.

البغوي، الحسين أبو محمد بن مسعود الفراء الشافعي (516 هـ) 2000م، **تفسير البغوي المسى معالم التنزيل**.تح: عبد الرزاق عبد المهـدي، بيـروت، دار إحياء التراث العربي. ط1.

البكري، أبو عبيد فضل،1983م، **المقال في شرح كتاب الأمثال**. تح: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين. ط3.

البنّاء، أحمد عبدالغني الدمياطي (1117 هـ). **إتحـاف فـضلاء البـشر فـي القراءات الأربع عشر**. تح: على محمد الضباع بيروت، دار الندوة.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (279 هـ). 1988م **الجـامع الصحيح، سنن الترمذي**. بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمـد (474 هـ).(د.ت) **دلائل الإعجاز**. تح: محمود محمد شاكر. القاهرة، مكتبة الخانجي.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمـد (474 هـ).(د.ت) **المقتصد في شرح الإيضاح**. تح: كاظم المرجان. العراق، وزارة الثقافة.

جرير بن عطية (114 هـ) 1960م، **ديوان جرير**. تح: كرم البستاني، بيـروت، دار صادر.

الجوهري، علي بن داود الصيرفي (900 هـ) 1971م، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**. تح: حسن حبشي. الجمهورية المتحدة، مركـز تحقيـق التراث، مطبعة دار الكتب.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد ا القسطنطيني. 1982م، **كشف الظنـون عـن أسامي الكتب والفنون**. دار الفكر.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد (516 هـ)1978م، **شرح ملحمة الإعراب**، تح: بركات يوسف هبود. بيروت، صيدا، ط1.

حسان بن ثابت الأنصاري (40 هـ) 1966م. **ديـوان حـسان بـن ثابـت الأنصاري**. بيروت، دار صادر.

حسان، تمام. 1981م، **الأصول**. المغرب، دار الثقافة.ط1.

حسن، عباس. 1996م **النحو الوافي مع ربطـه بالأسـاليب الرفيعـة والحيـاة اللغوية**. مصر، دار المعارف. ط 13.

خاروف، محمد فهد. 2006م، **الميسر في القراءات الأربع عشر**.عمان.

خالد، ياسر. 2005م، **النحو العربي**. الميسر. عمان، دار جرير للنشر.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي(463 هـ) 1349 هـ، **تاريخ بغداد**، محمد العرفي، القاهرة، ط1.

الخطيم، قيس1967م، **ديوان قيس بن الخطيم**. تح: ناصر الدين الأسد. بيـروت، دار صادر. ط2.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (444 هـ) 1996م، **التيسير في القـراءات السبع**. تح: أوتو يرتزل. بيروت، دار الكتب العلمية ط1.

الداودي، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمـد (945 هــ) 1983م، **طبقات المفسرين**. بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

ذو الرمة، أبو الحارث، غيلان بن عقبة (117 هـ) 1997م، **ديوان ذي الرمـة**. تح: واضح الصمد. بيروت، دار الجيل. ط1.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحـسين بـن محمـد (502 هــ) 1998م، **المفردات في غريب القرآن**. تح: محمد خليل عيتاني. بيروت، دار المعرفة. ط1.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم الـسري (311 هــ) 1988م، **معـاني القـرآن وإعرابه**. تح: عبد الجليل عبده شلبي. بيروت، عالم الكتب. ط1.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (340 هـ) 1979م، **الإيضاح في علل النحو**. تح: مازن مبارك. بيروت، دار النفائس. ط3.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (340 هـ) 1984م، **الجمـل فـي النحو**. تح: علي توفيق الحمد. بيروت، مؤسسة الرسالة. ط1.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسـحاق (340 هــ) 1984م، **حـروف المعاني**. تح: على توفيق الحمد، عمان، دار الأمل. ط1.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدا (794 هـ) 1908م، **لقطة العجلان وبلة الظمآن**. تح: محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي. القـاهرة، مطبعـة والـدة عباس. ط1.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدا (794 هـ) 1982م، **معنـى "لا إلـه إلا ا "**. تح:علي محيي الدين داغي.السعودية، دار الإصلاح.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدا (794 هـ) 1994م، **البرهان في علـوم القرآن**. تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، بيروت، دار المعرفـة، ط2.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدا (794 هـــ) 1995م، **إعـلام الـساجد بأحكام المساجد**. تح: أيمن صالح شعبان. بيروت، دار الكتـب العلميـة، ط1.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (1396 هـ) 1989م، **الأعلام**، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمـستعربين والمستـشرقين. لبنان، دار العلم للملايين. ط8.

الزمخشري، جار ا أبو القاسم محمود بن عمر (538 هـ) 1905م، **المفصل في صنعة الإعراب**. تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، القـاهرة، مطبعـة التقدم، ط1.

الزمخشري، جار ا أبو القاسم محمود بن عمر (538 هـ) 1979م، **أسـاس البلاغة**. بيروت، دار صادر، ط 1.

الزمخشري، جار ا أبو القاسم محمود بن عمر (538 هـ) 1998م، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الرياض مكتبة العبيكان، ط1.

الساقي، فاضل الساقي1977م، **أقسام الكلام العربي من حيث الـشكل والوظيفـة**. القاهرة، مكتبة الخانجي.

السامرائي، فاضل صالح. 2000م ، **معاني النحو**. الأردن، دار الفكر. ط1.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180 هـ) (د.ت) **كتاب سيبويه**. تح: عبد السلام هارون. بيروت، دار الجيل. ط1

سيد، عبد العزيز1980م، **من الشعر المنسوب إلى الإمام علي بن أبـي طالـب.** بيروت، دار صادر، ط2.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ) 1387 هـ، **حـسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**. تح: محمد أبو الفضل إبـراهيم، دار إحياء الكتب العربية. ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكـر (911 هـ) 1975م، **همـع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تح: عبدالعال سالم مكرم. الكويـت، دار البحوث العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ) 1999م، **الاقتـراح في علم أصول النحو وجدله**. تح: طه عبد الرؤوف سعد. القـاهرة، مكتبـة الصفا. طبعة جديدة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ) 1967م، **الإتقان في علوم القرآن**. تح: محمد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة، مكتبة التراث، ط1.

الشماخ، معقل بن ضرار الذبياني (22هـ) 1968م، **ديوان الشماخ بـن ضـرار الذبياني**. تح: صلاح الدين الهادي. مصر، دار المعارف.

الشيرازي، عبدا بن نصر بن علي1993م، **الموضح في وجوه القراءات وعللها.** تح: عمر الكبيسي، مكة، ط1.

الصبان، محمد بن علي(1206هـ) 1417هـ، **حاشـية الـصبان علـى شـرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. تح: ابراهيم شمس الدين، بيروت.

طرفة بن العبد (58 ق.هـ) 1961م، **ديوان طرفة بن العبـد**. تح: كرم البستاني. بيروت، دار صادر.

عباس، فضل حسن1997م، **إتقان البرهان في علوم القرآن**، عمان، دار الفرقـان، ط1.

عبود، محمد عبدالمجيد. 2000م ، **حروف المعاني بين النحاة والأصـوليين مـن خلال كتاب البحر المحيط للزركشي**.

العبيدي، شعبان عوض محمد. 1999م، **التعليل اللغـوي فـي الكتـاب لـسيبويه**. بنغازي، دار الكتب الوطنية. ط1.

العبيدي، فتحي. 2006م، **الجمع بالقراءات المتواترة**. بيروت، دار ابن حزم، ط1.

عزام، محمد عبده. 1965م، **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**، مصر، دار المعارف.

العكبري، أبوالبقاء عبدا بن الحسين (616 هـ) 1961م. **إملاء مـا مـن بـه الرحمن من وجوه الإعراب والقرآت في جميع القرآن**. تح: ابـراهيم عطـوة عوض، القاهرة، دار القاهرة.

العكبري، أبوالبقاء عبدا بن الحسين (616 هـ) 1995م. **اللباب في علل البناء والإعراب**. تح: غازي مختار طليمات. لبنان، دار الفكر المعاصر، ط1.

عنترة بن شداد العبسي (7 ق. هـ) 1958م. **ديوان عنترة**. تح: كرم البـستاني: بيروت، دار صادر.

عيد، محمد. 1978م، **أصول النحو العربي في نظر النحاة وابن مضاء في ضـوء علم اللغة الحديث**، القاهرة، عالم الكتب.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (377 هـ) 1969م. **الإيـضاح العضدي**. تح: حسن شاذلي فرهود. مصر، دار التاليف ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (377 هــ) 2001م. **الحجـة للقراء السبعة، ائمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام. الذين ذكـرهم ابـن مجاهد**. تح: كامل مصطفى الهنداوي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (207 هـ) 1955م. **معاني القرآن**. تح: محمـد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي. القاهرة، دار الكتب المصرية. ط1.

الفرزدق، همام بن غالب (115 هـ) 1961م. **ديـوان الفـرزدق**. تـح: كـرم البستاني. بيروت، دار صادر.

الفضلي، عبدالهادي (د.ت). **القراءات القرآنية، تاريخ وتعريـف**. جدة، دار المجمع العلمي.

كحالة، عمر رضا. 1959م، **معجم المؤلفين**، تراجم مصنفي الكتب العربية. دمشق، مطبعة الترقي.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285 هـ) 1999م. **المقضتب**. تـح: حـسن حمد، وراجعه: إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن عبدالصمد الجعفي 1997م. **ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العبكري**. تح: كمال طالب. بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

محيسن، محمد سالم 1988م. **المغني في توجيـه القـراءات العـشر المتـواترة.** بيروت، دار الجيل، ط2.

المرادي، حسن بن القاسم (749هـ) 1976م. **الجنى الداني في حروف المعاني**. تح: طه محسن. بغداد، مؤسسة الكتب.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن الحسن المرزوقي (421هـ) 1951م. **شرح ديوان الحماسة**. تح: عبدالسلام هارون. ط1.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري (261هـ)(د.ت). **صحيح مسلم**.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بـن عبـدالقادر1997م. **الـسلوك لمعرفة دول الملوك**. تح: محمد عبدالقادر عطا.بيروت، دار الكتب العلميـة، ط1.

مكي، أبو محود بن أبي طالب القيسي (437هـ) 2000م، **مشكل إعراب القـرآن**. تح: ياسين محمد السواس. بيروت، دار اليمامة. ط2.

الميداني، أحمد بن محمد بن ابراهيم1955م. **مجمع الأمثال**. تح: محيي الدين عبـد الحميد.القاهرة،مطبعة السنة المحمدية.ط1.

النابغة الجعدي، قيس بن عبدا (64هـ) 1998م، **ديوان النابغة الجعـدي**. تـح: واضح الصمد، بيروت، دار صادر، ط1.

النحاس، ابو جعفر أحمد بن محمد بن اسـماعيل (338هـ ـ) 2004م. **إعـراب القرآن**. تح: عبدالمنعم خليل ابراهيم، بيروت دار الكتب العلمية ط2.

نخلة، محمود أحمد2002م. **اصول النحو العربي**. القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

النويري، محمد أبو القاسم بن محمد بن محمد بن علي (857هـ) 2003م. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**. تح: مجدي محمد باسلوم. بيروت، دار الكتب العلمية. ط1.

الهذلي. أبو ذؤيب2003م، **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**. تـح: أنطونيـوس بطـرس. بيروت، دار صادر، ط1.

ياقوت، محمد. 2000م اصول النحو العربي. الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية..

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (643هـ)(د.ت).شرح المفـصل. القاهرة. إدارة الطباعة المنيرية، ط1.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (643هـ) 1991م.التهذيب الوسيط في النحو. تح: فخر صالح سليمان قدارة. بيروت، دار الجبل، ط1.